خطی اهدائی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۹۰۷

کتابخانهٔ مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
۱۴۱۹

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

کتاب: المناهل الصافیة فی حل الکافیة
الوافیة فی شرح الکافیة رکن الدین استر
مؤلف: محمدبن محمد الاسدی القدسی (۸۰۴)
جلد (۹۰۷) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب
۳۹۴۸
۴۱۶۱۲

۹۰۷

۹۰۷

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب: المناهل الصافیه فی حل الکافیه
المؤلف: محمد بن محمد الاسترابادی الحنفی (م ۸۰۳)
جلد ( ) از کتب ( ) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب ۲۹۴۸
۲۹۱۲

۱۴۱۹

خطی اهدائی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۹۰۷

۱

والمراد من الوضع ههنا تخصيص شئ بشئ متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني والمراد من المعنى المفرد سواء لا يدل جزء اللفظ على جزء معناه فاذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلام وقولنا مفرد يخرج المركب واحترز به عن الخطوط والعقود والنصب والاشارات وقوله وضع لمعنى اخرج به عن المهملات وهي الالفاظ غير الدالة على معنى بالوضع وقوله مفرد احترز به عن المركبات كزيد قايم وخمسة عشر ولا يشكل الحد بالكلمات التي مدلولها الالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها وضعت مثل زيد وضرب وقم لان الالفاظ التي وضعت للالفاظ لها معان فان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره وقيل ان يقول انه لشكل الكلمات الموضوعة للالفاظ مركبة كلفظ الخبر والجملة فان لفظة الخبر موضوعة مثل قولنا زيد قايم وهو مفرد موضوعة ملزوم صدق على مثل زيد قايم وهو مركب من قضية ان يجتمع الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس بمركب وبهذا الجواب يندفع جواب عن الاشكال الاول وان سلمنا ان مثل الخبر موضوعة مثل زيد قايم ولكن سلمنا ان الخبر موضوعا مثل زيد قايم لكن لا نسلم انه يلزم منه ان يكون مركبا لعدم وجوده دلالة جزء الخبر على جزء معناه وان كان معناه وهو مثل زيد قايم مركبا لدلالة جزء على جزء معناه ولا يمتنع ان يكون الشئ مفردا ومعناه

ولقائل ان يقول عليه النقض بمثل قائم فان قائما مع هذا يدل على جزء معناه قائم
وهو ذات موصوف بالقيام والقيام دل على جزء الا ٩ وهو ذات ليس بمعتبر فانه
مركبة فلا يكون كلمة ويمكن ان يجاب عنه بمنع دلالت قائم في قائمة على معنى
مستقلا ان يدل على جزء معنى قائمة غايته ما في الباب انه سواحق من الضبط
للقيام الذي هو ذات له قيام معنى والذي يدل عليه لا يدل عليه لانه لو دل عليه
لزم اجتماع التذكير والتأنيث فيها وهو محال فقولي ... انما انحصرت الكلمة
في هذه الانواع الثلثة لان الكلمة لا يخلو اما ان تدل على معنى في نفسها او لا تدل
فان لم تدل فهي الحرف وان دلت فهي اما ان يقترن باحد ازمنة الثلثة اعني
الماضي والحال والاستقبال او لا يقترن فان اقترنت فهي الفعل وان لم يقترن فهي
الاسم والمراد من قولنا الحرف لا يدل على معنى في نفسه ان الحرف لا معنى له لذلك
المعنى مستحيل لانه من ذكر ذلك المستحيل عند ذكر الحرف نحو من فان معناه الابتداء
والابتداء مستحيل وهو العبرة او الكوفة فلا بد من ذكر العبرة او الكوفة او غيرها
عند ذكر من وهو معنى مستحيل وقولنا الاصوب ان يقال سواء ان الحرف مع شرط
ان دلالته على معناه بذكر متعلقه وهو لا يرد عليه النقض بمثل ذو لانه غير مشروط
بشيء من ذلك الا انه اذا جيء به متصل في حيز الجنس صفة للشيء علم من ذلك ذكر شيء

لا لاجل دلالته على معنى ... اي قد علم بدليل حصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف
حد كل واحد منهما اي من الاسم والفعل والحرف لانه قد ثبت ان الكلمة التي هي جنس
بايرا والفصول المميزة لكل واحد منها عن غيره فيكون جنسها وفصولها معلومين
فتقيد الجنس بالفصل فيكون حدا معلوما لان افراد من مميزة الذي هي مميزة الجنس و
والفصل مع تقييد الجنس بالفصل قوله الكلام ما تضمن كلمتين كشاهل غلام زيد وضربت
عمرا فخرج بقوله مثل غلام زيد لان مثل غلام زيد وان كان متضمنا
لكلمتين لكنه ليس بالاسناد لان افراد بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر فيسند الى
فائدة بعض السكوت عليها نحو قام زيد واكرم اخاك طب والمشي الكوم غلام مركب
عن اكثر من كلمتين ليست مسندة واحدة منها الى الاخر فلم يفد شيئا فان قيل مركب لانه لو قال مركب لزم ان
يكون الاسم حارجا عن الحد ولا يشكل بمثل قائم ابوه في قولنا زيد قائم ابوه فانه ليس
بكلام مع تضمنه لكلمتين بالاسناد لانه ليس مفيدا بالتعبير المذكور لانه لا يصح السكوت
على قائم ابوه ... لا يمكن حصول الكلام الا في المركب من اسمين نحو زيد قائم
او فعل واسم نحو قام زيد او انما يمكن لان هذين القسمين لان التركيب المفيد من
الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة انواع وهي المركب من اسمين والمركب من فعلين

والمركب من اسم وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل وحرف والكلام لا
يمكن الا من قسمين من هذه الاقسام الستة وهما المركب من اسمين والمركب من اسم
وفعل لان الكلام يقتضي الاسناد وعلما ذكرنا ان تصوره والاسناد يقتضي المسند والمسند
اليه لكون الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ووجب تحقق المنسوب عند تحقق
فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما موجودان في المركب من اسمين فجاز وقوع
الاسم مسندا والمسند اليه وفي المركب من فعل واسم جاز الوقوع الفعل مسندا والاسم
مسند اليه وهما غير موجودين في البواقي فلا امتناع لكليهما او احد منهما اما في المركب من
فعلين فلامتناع المسند اليه واما في المركب من حرفين فلامتناع كل واحد من المسند
والمسند اليه واما في المركب من الاسم والحرف فلامتناع المسند والمسند اليه لان الاسم
الواحد لا يكون الا احد هما واما في المركب من الفعل والحرف فلامتناع المسند اليه لان الفعل
لا يسند اليه ... اللام دال على معنى ... فقولنا دال على معنى ... فقولنا في نفسه يخرج به
الحرف فانه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة ويخرج به الفعل لكن يدخل فيه ما ليس بحد نحو الزمان
فانه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فقط نحو اليوم وامس وما بعد نحو معنى مقترن بزمان جزء الكلمة نحو
رجل وباقيد الزمان فقط نحو اليوم وامس وما بعد نحو معنى مقترن بزمان جزء الكلمة نحو
الاضطجاع والاعتناق ويمكن ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى لا ينتقض بالسماء والاعراض
فانها تدل على معنى مقترن بزمان معين بخصوصه فانه دال على السكوت المقترن بالاستقبال

لان دلالته عليه ليست اولية لانه اولا لا دال الا على السكوت وبواسطته يدل على السكوت
المقترن بالاستقبال ويمكن ان يعرف الكيفان الحرف من الاقتران وعدم الا
قتران انما هو بحسب الوضع لليتوجه عليه النقض باسم الفاعل والمفعول في قولنا زيد
عمرو واغدا ومضروب امس لان اقتران انما ليس بحسب الوضع وانما هو بحسب عارض ولا
يتوجه ايضا عليه النقض بضرب المشترك بين الحال والاستقبال لان عدم اقترانه
بالزمان المعين انما هو بحسب العارض لانه في اصل وضعه لاحد الزمانين معين لكن
حصل الالتباس عند السامع وعليك ان يورد هذا النقض على هذا التعريف من وجهين
احدهما انه منقوض بنفس الحد لانه يصدق على مجموع الحد انه دال على معنى في نفسه غير مقترن
باحد ازمنة الثلثة فيلزم ان يكون مجموع الحد اسما لانه كما صدق الحد صدق المحدود
والثاني انه منقوض بالخطوط والنقوش والاشارات والنصب لكونها دالة على معنى في نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة ويمكن ان يجاب عنه بان يقال غاية الكلمة الى الاسم
وغيره اعلم ان الاسم كلمة تضمن تجريد الحد الاسم كلمة دلت على معنى في نفسه لكن ... فخرجت
الكلمة اعتبارا واحترازا فهم المتقي خاصة بالاستقطع كل واحد من المنقضين اما الاول فلانه
لا يصدق على مجموع الحد انه كلمة لان مجموع الحد مركب والكلمة مفرد واما الثاني فلان
الخطوط والعقود والاشارات والنصب ليست بكلمة ولقائل ان يقول لا يخلو ان

ان يراد باحد الازمنة الثلثة واحد منها بعينه كالماضي مثلا او واحد غير معين و
اليها اما كان بمنتفي حد الاسم والفعل اما ان يراد به واحد بعينه فلا بد
منه ان يكون الذي يقترن به غير ذلك المعين اسما لا فعلا واما ان يراد به واحد غير
معين فلا بد منه ان يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد
الاسم مانعا ولا حد الفعل جامعا وقد وجب ان يكون الحد جامعا ومانعا هذا خلف وحوابه
ان لا يراد به واحد معين ولا واحد غير معين بل واحد من غير تقيده بالتعيين لا
يقال لقائل ان تقيد وبقول لا يجوز ان يراد به واحد من غير تقيده بالتعيين او بعدم التعيين
لانه يلزم منه ان يكون الذي اقترن به الزمان المعين لم يكن فعلا بل اسما لكنه ليس
كذلك لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الذي اقترن به الزمان المعين صدق عليه انه
مقترن باحد الازمنة الثلثة لا محالة وما صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة لا محالة
اعني ان يكون مسبوقا بالعدم ومسلوبا عنه في الازمنة الثلثة لا محالة وما هذا شانه
فهو فعل لا اسم فلا يلزم من كون الذي اقترن به الزمان المعين صدق عليه انه
مقترن باحد الازمنة الثلثة ان لا يكون فعلا بل اسما وهذا خلف لانا نقول
اطلاق الاسم على ما ذكرتم بعيد جدا ولا يجوز ان يراد به ولم يلزم من ذكر حد الاسم مع
قوله من معنى في نفسه ان يكون ما ذكر حدا للاسم بل يكفي ان يكون ما ذكر
اعطاء قيد ما يتناوله بالالتزام قوله من خواصه اعلم ان الخواص جمع الخاصة وهي
ما يختص بشيء سواء وجد في جميع افراده كالكاتب بالقوة الى الانسان او
في بعض افراده كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه واعلم ايضا ان معرفة الاسم

هم يكون باخذ وتكون باخصة والفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد يعني انه كلما صدق الحد صدق
المحدود مثلا اي جملة صدق عليها انها دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
صدق عليها انها اسم وبعكس يعني انه كلما صدق الحد صدق المحدود يعني كلما صدق عليه انه
اسم صدق عليه انه كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وان
الخاصة مطردة يعني انه كلما صدق خاصة الشيء صدق ذلك الشيء مثلا اي كلمة وجدت فيها الالف
صدق عليها انها اسم وغير منعكس لانه لا يمكن ان يقال كل اسم صحيح دخول اللام عليه فان كثيرا
من الاسماء لم يصح دخول اللام عليها كالضمائر وغيرها واما انها غير منعكس الخاصة فلجواز كونها غير شاملة
لجميع افراد ما هي خاصة لها فلهذا ومن خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم لان من التعريض الان
العلم لم يذكر الا ما هو اشهر واكثر استعمالا وهي علامة بين احد هما المعنوي والثاني معنوي فالمعنوي
دخول لام التعريف واما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياجه الى التعريف لانه خبر
وحين الخبر انما يكون نكرة ليفيد المخاطب ودخول الجر واما لم يدخل الجر على الفعل وما دعا ان اصل الحروف ان
لا يدخل عليه شيء من الاعراب فيه كما يجيء واما خال دخول الجر لم يقبل دخول الجر فلان حرف
الجر يدخل الفعل على سبيل الكناية كما يقال زيد مرفوع بقام في قولنا قام زيد والتنوين والنون
يشبهان كما علا تنوين الترنم واما اختص التنوين المذكور بالاسم ولم يدخل الفعل لانه علامة انضام
تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض من المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين

الترنم

اما تنوين التمكن فلكونه دليلا على امكنية الكلمة التي يدخل عليها في الاسمية واما كتبة للفعل في
الاسمية فلم يدخل بعد التنوين الفعل بالتنوين التنكير فلانه انما يدخل الاسم ليفرق بين المؤنثة
والنكرة نحو سيبويه وسيبويهة فانه بلا تنوين مؤنثة ومع تنوين نكرة وصه اي اسكت السكوت
الآن وصه اي اسكت سكوتا ما دونا ما والفعل لا يشبه مؤنثة فلم يحتج فيه الى الفارق
واما تنوين العوض من المضاف اليه كما التنوين الذي في يومئذ اي في يوم اذ كان كذا وكرا كرة
فلما حذفت المضاف اليه عوض من المضاف اليه التنوين فلان الفعل لما لم يضف الى شيء
لم يحذف المضاف اليه حتى يعوض التنوين عنه فلم يدخل التنوين عوضا عن المضاف اليه واما تنوين
المقابلة نحو التنوين الذي في مسلمات فانه مقابل وعوض عن النون الذي في مسلمين عما
يجيء في بابه وبما لم يجيء الفعل لم يدخل تنوين المقابلة واما تنوين الترنم فلمنافسته مختصوصا بالاسم بل
الاسم والفعل والحرف واما العلامات المعنوية فلا اسناد اليه اي كونه مسندا اليه لان الاسم والفعل
مشتركة بين الاسم والفعل والمراد بهذا الاسناد كونه مسندا اليه واما اختص الاسناد اليه
بالاسم ولم يدخل الفعل لان الفعل مسندا الى شيء واجاز فلو وقع مسندا اليه لزم ان يكون مسندا
ومسندا اليه في حالة واحدة وهو جائز والاضافة اي كونه مضافا بتقدير الحرف والجر واما لم يضف
الفعل الى شيء لان الاضافة اما للتوضيح او التخصيص او التعريف ولا يجوز اضافة للتوضيح والتخصيص لانه
لا يحتاج الى التوضيح والتخصيص لانهما زيادتان على الكلمة والفعل لا يحتاج الى الزيادة لافادته بدونه كما

ذكرنا ولا يجوز اضافة للتعريف لان الاضافة للتخفيف اما من كلف التنوين او
ليقدم مقامه ولا يوجد في الفعل التنوين ولا ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف
واما قيدنا الاضافة بقولنا بتقدير الحرف لان الفعل لا ينفك بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف
الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا لا تقديرا [illegible] ي الاسم موجب ومعنى لانه
لا يخلو من ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا وتقديرا او لا يختلف فان اختلف
فهو الموجب وان لم يختلف فهو المبني قوله لشبهه اعلم ان قوله المركب احترازه
عن الالفاظ التي لم تركب مع غيرها كالاعداد وبعض اسماء قبل التركيب وهو ش
للبنيات ايضا نحو هؤلاء في قام هؤلاء وما قال لم يشبه مبني الاصل خرج عنه
مثل هو وما به فانه يكون مشابها لمبني الاصل كما يجيء في بابه والمراد بمبني الاصل
الفعل الماضي والامر المخاطب والحرف واعلم ان الموجب انما يكون موجبا بشرطين احدهما
جودي وهو سبب الاعراب وهو التركيب على ما يجيء فتعرض له بقوله المركب والثاني
عدمي وهو انتفاء المانع وهو عدم مشابهته لمبني الاصل فتعرض له بقوله لم يشبه مبني
الاصل ولقائل ان يورد عليه النقض بمثل المبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم
يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء لنفسه وجوابه ان نقول عادل الحد على الموجب
لم يشبه مبني الاصل لانه بحث عن احوال الاسم وحينئذ لم يتوجه الاشكال واعلم ان في
[illegible] ما يوجه الاشكال [illegible]

قوله المركب نسبا بالان المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده هنا المركب اى المبوب الذى ركب مع غيره والمراد من التركيب التركيب الاسنادى ليلايتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد والمراد بالمشابهة المنفية فى قوله لم يشبه مبنى الاصل هو المشابهة الموجبة للبناء ليلايخرج عن هذا التعريف غير المتصرف لكونه مشابها للفعل الماضى وامر المخاطب فى تحقق الوضعيين وليلايخرج عنه اسم الفاعل لكونه مشابها للماضى فى وقوعه موقعه فى نحو زيد المبتدا وفى دلالته كل واحد منهما على الحدوث لان هذه المشابهة غير موجبة للبناء فان قيل التوقيف المذكور منقوض بالمنادى المفرد العلم فانه يعتد به عليه انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لانه يشبه ضمير الذى فى ادعوك كما هو حقه به فى علته

ان يكون معربا وليس كذلك قلنا لانم انه ليس يشبهه بوجه مبنى الاصل فانه يشابه الذى فى ادعوك الذى هو مشابه للكاف الذى فى ذاك واياك لان المشابه للشئ مشابه لذلك الشئ وهذا الكاف حرف لايقال لانم ان المشابه للمشابه للشئ مشابه لذلك الشئ لجواز تغاير المشابهين لانا نقول لا نغاير ههنا لانه يشبه الكاف الذى فى ادعوك فى الافراد والخطاب وقوعه موقعه وهذا الكاف يشبه الكاف الذى فى ذاك

واياك فى الافراد والخطاب والتوقيف وان لم يشبه فى وقوعه موقعه فيكون المنادى المذكور مشابها للكاف الذى فى ذاك واياك فى الافراد والخطاب والتوقيف وهذا القدر كان الجواب ههنا فيكون مشابها للمبنى الاصلى اعلم انه لو قيل ابتداء مبنى المنادى المذكور لكونه مشابها للكاف الذى فى ذاك واياك لكان جيدا ولم يتوجه النقض المذكور على التوقيف

قوله وحكما اى حكم المبوب وخاصته ان مختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا خاصة اى الخاصة بالمعنى الاضافى الذى هو المبوب بالفتح ومعنى حكما اى حكم المبوب نحو جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا نحو جاءنى فتى ورايت فتى ومررت بفتى اصله فتيٌ بفتح الياء الفا فى الاحوال الثلث فحركها وانفتاح ما قبلها فصار فتى فى احوال الثلث وانما قال يختلف آخره لانه لو كان الاختلاف فى غير الآخر لم يكن خاصا من خواص المبوب نحو اختلاف الراء فى ابرد والنون فى ابنم نقول جاءنى امرؤ وابنمٌ ورايت امرءً وابنمًا ومررت بامرئ وابنمٍ وانما جعل الاعراب فى آخر المبوب لان الاعراب كالوصف للمبوب وكما يذكر الوصف بعد النفى عن الموصوف كذلك يذكر الاعراب بعد المبوب وانما قال لاختلاف العوامل احترازا من اختلاف الآخر لا لاختلاف العوامل فانه لايكون من خواص المبوب نحو اختلاف آخر من فوقك من تحتك ومن الرجل ومن زيد واعلم انه قال فى شرح هذا الكتاب اعلم ان المبوب يعرفونه بسائر اللغات وهو الذى يختلف آخره

العوامل لفظا او تقديرا لانه يلزم منه توقيف بما هو اخفى لان الغرض من توقيف المبوب ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم انما يكون بعد العلم بما يكون هذا الحكم اخفى من المبوب فلو وقف به لزم توقيف الشئ بما هو اخفى منه وانه غير جائز ويمكن ان يجاب عنه بنقرة للغات بان يقال لانم ان الغرض من توقيف المبوب ان يثبت له هذا الحكم بل الغرض منه توقيفه بما يشتمل المبوب ان يوقف ان المبوب على اى نوع من انواع الاسماء يطلق بعد ان عرف ان احد نوعيه يختلف آخره باختلاف العوامل والنوع الآخر لا يختلف آخره باختلاف العوامل يشتمل المبوب

قوله الاعراب اى الاعراب هو الذى به يحصل اختلاف آخر المبوب اى الاعراب هو سبب اختلاف آخر المبوب وهو الفتحة والضمة والكسرة او ما يقوم مقام الفتحة والضمة والكسرة وهو الواو والالف والياء كما فى الاسماء الستة اعلم ان المراد بالسبب ههنا هو السبب القريب العام اما تقييده بالقريب فليدخل فيه العوامل المختلفة فانها اسباب بعيدة للاختلاف ولا يسمى اعرابا اما تقييده بقولنا العام فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الفتح والضم والكسر ولو كان السبب على التقسيم الثانى لكان يوجد لان الاختلاف يوجد مع كل واحد منها بناء على ان الاسم وضع غير معرب ثم اعرب بسبب العوامل فحصول كل واحد منها بعد ما لم يكن حاصلا موجب

لاختلاف آخره الكلمة والعامل به يقوم المعنى المقتضى للاعراب متعلق باختلف فى قوله ما اختلف آخره به وهو متعلق به لا علة وضع الاعراب فى الاسماء وهو انه لما كان فى الاسماء معان مختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة وجب الاعراب فى الاسماء لتميز تلك المعانى بعضها عن بعض نحو ما احسن زيدا ما احسن زيد فان مغزى الاول شئ واحسن زيد او معنى الثانى ما صار زيد ذا حسن ومعنى الثالث اى عضو من اعضاء الزيد او اى خلق من اخلاق زيد احسن ومعنى المعنورة المتداولة عند العتورة والشئ اذا تداولوه وانواعه دفع ونصب وجر اى انواع الاعراب رفع ونصب وجر وانما لم يذكر الجزم مع انه من انواع الاعراب لانه ههنا ذكر احوال الاسم والجزم ليس من احواله بل هو من انواع اعراب الفعل فالرفع علم الفاعلية اى انما قال الرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفعل لانه ليس علما للفعل وحده بل هو علم للفاعلية فى غيره كالمبتدا بل علم الفاعلية والاشياء المنسوبة الى الفعل كالمبتدا والخبر والاسم كان وما وغيرهما ولهذا لم يقل النصب علم المفعول انما لم يقل الجر علم الاضافية لكونه علما للاضافة ولا يوجد فى غيرها بخلاف الرفع والنصب والمراد بقولنا الجر علم الاضافة انه للمضاف اليه

العامل به يقوم المعنى المقتضى للاعراب اى العامل به يحصل المعنى المقتضى للاعراب يعنى ان العامل هو سبب مقتضى الاعراب بالعامل شئ والمقتضى للاعراب

ليدل على المعانى المعنورة عليه

شيأ آخر نحو قام زيد شلا فالعامل والمعنى مقتضى للاعراب هو الفاعلية وهي انما تحصلت
وتقومت بقام وفيه نظر لانه يخرج منه عوامل الفعل وجوابه انه ذاكر حد عوامل الاسم
فالمفرد المنصرف اعلم ان امره معقد قبل الشروع في تفسير هذا الكلام وهي
ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخص من الحروف فان كان بالحروف
فالعلة واصل بان كان اعرابه بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة
وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فالعلة واصل بان كان معربا بالحروف
ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك
الاعراب وان كان بخلاف ذلك فعلة واذا عرفت ذلك فنقول لما كانت انواع
الاعراب مختلفة بان كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب
بالحركات والحروف اربعة قسم صاحب الكتاب الاسماء الى اقسام بشركة كل قسم منها في نوع واحد
من الاعراب فالمفرد المنصرف جمع مكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا
اي اعراب المفرد المنصرف وجمع المكسر المنصرف حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال الجر بالكسرة نحو جاءني زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال واعرابهما جار على
الاصل وانما قيد المفرد والجمع المكسر بالمنصرف لانهما لو كانا غير منصرفين لم يكن جرهما بالكسرة بل يقع نائبا

٢ بالكسر لانه لو كان م

بالكسرة لانك ان كان مذكرا كان بالواو وان كان مؤنثا لم يكن نصبه بالفتحة
ولقائل ان يقول في العبارة نظر والعبارة الصحيحة ان يقول رفعه بالضمة واعرابه بالضمة
رفعا ولقائل ان يقول ذكر المفرد ههنا غير جائز لان المراد به اما مقابل المثنى والجمع و
اما مقابل المركب مع الغير لا سبيل الى الاول لان الاسماء الستة المضافة المراد بها المكبرة
مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها ليس كذلك ولا سبيل الى الثاني لان مثل غلام زيد
غير مفرد بهذا الوجه مع ان اعرابه كذلك فان سبيل الجواب الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة
لذكر احكامها بعد فلنا لا احتياج حينئذ الى ذكر قيد المنصرف لذكر احكامها بعد
واذا عرفت ذلك فالمراد بغير المثنى والجمع وغير الاسماء الستة

جمع المؤنث الخ اي رفع جمع المؤنث السالم بالضمة ونصبه وجره بالكسرة
نحو جاءني هندات ورايت هندات ومررت بهندات كجمع المذكر السالم ونصب
جمع المذكر السالم تابع لجره كما يجيء فحينئذ ههنا كذلك لئلا يلزم مزية الفرع على
الاصل

غير المنصرف الخ اي رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة
كما يجيء فعليك اعلم انه يشكل بمثل مسلمات علما فانه غير منصرف مع ان اعرابه بالضمة و
الكسرة عند المصنف كما ذكره في بعض كتبه وبمثل جوار جمع جارية لانها ياء حال ما كانت
نعتا ولا تقدير او الا كان منقوصا جاحفتة

احوك الخ انما تبدا اعراب

هذه الاسماء بالحروف كونها مضافة لانها لو كانت مفردة لكان اعرابها بالحركات
تقول جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ وانما اشترط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم
لانه لو كانت مضافة الى المتكلم كانت مبنية او معربة واعرابها مقدر بحرف نحو جاءني اخي
ورايت اخي ومررت باخي وكان من الواجب عليه ذكر شرط اخر وهو كونها مكبرة لانها
لو كانت مصغرة لكان اعرابها بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك
وهذا الفرع جار على خلاف الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف انما جعل اعرابها
بالحروف لانه كان في اواخرها حروف تصلح ان تكون اعرابا من غير الحركات بان يحصل
نقل حركة الى ما قبل حال الرفع نحو جاءني ابوك والاصل ابوك نقلت حركة الواو الى
الباء بعد سلب حركة فصار ابوك وبان يحصل قلب الواو الفا حال النصب نحو رايت
اباك والاصل ابوك قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباك وبان يحصل
نقل حركة الى ما قبله بعد سلب حركته وقلبه ياء حال الجر نحو مررت بابيك وصله مررت
بابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركة الباء ثم قلبت الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها مررت بابيك

المثنى الخ اعلم ان المثنى وكلا مضاف الى
مضمر واثنان اعرابها بالالف حالة الرفع وبالياء حالتي النصب والجر
تقول جاءني الزيدان وكلاهما واثنان ورايت الزيدين وكليهما واثنين

وانما قيد كلا بقوله مضافا الى مضمر لانه لو كان مضافا الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك
بل يكون اعرابه تقديريا نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين وانما افرد ذكر كلا واثنان لانهما ليسا داخلين في الثنى لان المراد با
لمثنى اسم مفرد الحق باخره الف او ياء ونون وظاهران كلا واثنان ليسا كذلك

جمع المذكر السالم اعلم ان جمع المذكر السالم والعشرون الى تسعين اعرابها
بالواو والنصب والجر تقول جاءني الذيدون والوعال وعشرون ورايت الز
يدين والى عال وعشرين ومررت بالزيدين والى عال وعشرين وانما افرد
الواو وعشرون واخواتها بالذكر لانها ليسا بداخلين في جمع المذكر السالم اسم
مفرد الحق باخره واو وياء ونون وظاهران اولو وعشرون ليسا كذلك
فان قيل عشرون كذلك لان واحده عشرة قلنا مم يعرف ان يقال عشرون جمع عشرة
والذي يدل على ذلك انه لو كان كذلك جاز اطلاق عشرين على ثلثين نوجب
اطلاق الجمع على ثلثة مقاديره من الواحد لكنه ليس كذلك ولو كان كذلك
لوجب ان يقال عشرون بفتح العين واثنين ولانه يدل على عدد معين ولا شيء
من الجمع يدل على عدد معين فلا يكون عشرون جمعا تم اعلم ان اعراب الملحق
الجمع جار على خلاف القياس من وجهين احدهما من حيث ان اعرا

بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف
ونصب المجموع ليس بالالف اما العلة في مخالفتها العكس في الوجه الاول فلان
المثنى والمجموع فرعان على الاحاد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات
واعراب بعض الاحاد وهو الاسماء الستة بالحروف فلم يحمل اعرابها بالحروف
لكان للفرع مرتبة على الاصل وانه غير جايز ولانه كان في اواخرها حروف وهي علامة
التثنية والجمع فقبح ان يكون اعرابا يلتبس بعضها الى البعض فتحمل اعرابها بالحروف
لان للواو غير الواو كما اختص مرفوعها بالواو واما العلة في مخالفتها العكس في الوجه
الثاني فلان حروف الاعراب ثلثة والاعراب ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل كل واحد
اعرابا فاما حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء لالتبس المثنى و
المجموع لاسيما حالة الاضافة الاترى انك اذا قلت رايت زيدا ك لم يعلم انه مثنى
او مجموع ولو جعل اعراب المثنى كذلك دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب ولو
جعل اعراب المجموع كذلك دون المثنى لبقي المثنى والمجموع
بلا اعراب فوزعت هذه الحروف على المثنى والمجموع بان جعلوا اعراب
المثنى حال الرفع بالالف لان الالف يقع ضمير المرفوع للمثنى نحو هما ويفعلان
واعراب المجموع حال الرفع بالواو لوقوع الواو ضمير المرفوع للمجموع نحو هم

ويفعلون

ويفعلون وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا
النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع واتوا النصب فيهما بالجر دون الرفع فاذا
سئلت النصب بالجر دون الرفع من حيث ان كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن حيث
قرب المخرج لان الفتحة اقصى الحلق والكسرة وسط الفم والضم من الشفتين ثم اعلم ان الالف
والياء في الاعراب وكل واحد منهما مع ما قبل الياء مع النون وبدون النون علامة التثنية
والواو والياء في الاعراب وكل واحد منهما وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مع النون و
بدونها علامة الجمع فالنون حالة الاضافة بمنزلة التنوين وفي غيرها للعلامة وليس النون عوضا
عن الحركات لان الحروف عنده نفس الاعراب قوله التقديري فيما تقدر اعلم ان الاعراب
تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري ففي موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا لكن
والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب لفظا لكن يستثقل اما الاول ففي موضعين احدهما
الاسماء المقصورة وهي اسماء في اواخرها الف مفردة نحو حبلى وعصا وفتى و
رايت فتى ومررت بفتى واما تعذر الاعراب لفظا لكون الالف في اخره و
امتناع قلبها لو حركت فان قبل لا نسلم وجود الالف في فتى لوجوب حذفه
لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حالتي الالف واللام والاضافة ظاهر
واما في حالة التنكير فمقدر ولفظ بها لاعراب على ما قبلها فلم يقع ما قبل في حالة
الرفع والجر في حالة النصب ولم يكسر في حالة الجر ولو كانت هي التنوين اعني

قفل جاء في فتى ج

اعني التنوين الكائن لوجوب ذلك كما في زيد واحد الاسم المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث
السالم المضاف الى الياء المتكلم نحو غلامي وغلماني ومسلماني وانما تقدر الاعراب فيها لفظا
لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسرة لاجل الياء وحق ما يمنع اعرابه لفظا الرفع والنصب
فحط لامتناع تحرك الطرف الواحد بحركتين مختلفتين واما الكسرة فلذلك لامتناع تحركه الجر خه
للواحد لو كتين معا ثم لما لم يمكن الجمع بين الاعراب لم يجز ان يكون هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها
للياء والا لما تقول هذه الكسرة موجودة قبل التركيب المقتضي للاعراب او كسرة الاعراب
متاخرة من التركيب لتكون غير كسرة الاعراب واذا فاك مطلقا للخلاف فيه لانه قال
بعضهم اعراب مثل غلامي تقديري حالتي الرفع والنصب دون حالة الجر لوجود الكسرة في
حالة الجر واختار المصنف انه تقديري في الاحوال الثلث لما ذكرنا وليس اعراب غير المنصرف
حالة الجر تقديريا لان اعرابه جره بالفتح لفظا وليس اعراب جمع المؤنث السالم حالة
النصب تقديريا لان اعرابه بالكسرة لفظا غاية ما في الباب ان جر الاول والنصب
الثاني جاريا على خلاف الاصل واما المستثنى في موضعين احدهما المنقوصة وهي اسماء
في اواخرها ياء قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب نحو جاءني قاض
حين اصله قاضي ومررت بقاضٍ اصله قاضي استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفت
فسكنت فالتقى ساكنان فحذفت الياء دون التنوين لكون التنوين للعلامة وهي لا تحذف
بخلاف الياء فصار قاضٍ فاخبر ومررت بقاضٍ وتقول في النصب رايت قاضيا لخفة الفتحة

على الياء والثاني في جمع المذكر السالم اذا اضيفة الى ياء المتكلم فان اعرابه
تقديري رفعا ونصبا دون الجر نحو جاءني مسلمي اصله مسلمون اجتمعت
الواو والياء وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء تخفيفا وابدلت ضمة ما قبل الواو كسرة لتصير الياء فصار مسلمي والنصب
والجر لفظي لانه كان الواجب ان يكونا بالياء وهما كذلك واذا عرفت ان الاعراب
التقديري في اي صورة تفاسواء لفظ لا يقال قوله فيما سواء لفظ تكرار لان
ذكر من قبل بقوله فانه غير المنصرف الخ لانا نقول قوله فالمفرد المنصرف اعم
متناول للافظي والتقديري لان اعرابها بالضم والفتح والكسر قد يكون لفظيا وقد
يكون تقديريا قوله غير المنصرف ما فيه علتان الخ اي غير المنصرف اسم مركب
يكون فيه علتان من تسع او علة واحدة من جملة التسع تقوم مقام العلتين
والعلل التسع ما ذكره في البيتين وانما قال سبب وهذا القول تقريبي لان في عدد
العلل خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها اثنان المكابرة والتركيب
وقال بعضهم انها احدى عشرة وهي التسعة مذكورة وشبه الف التانيث في
الرطى ومراعاة الاصل في نحو اخر بعد التنكير فقال القول بانها تسع تقريبي
اي اقرب مما ذكره غيره او يكون المراد بان ذكر العلل التسع منظومة تقريبي

الى فهم المبتدى وزايدة فى البيت منصوبة على انها حكاية عن حال فمثل فونا
يمنع الاسم الصرف النون زايدة اذ لا عامل يمنا يضيفها على الحال ولا يمكن
فيها بان يكون جزء اذ هو النون لان بقيته وهى فو ليست بسبب
منع الصرف ولا بان يكون صفة للنون لكون نهاية والنون موفة اللهم الا ان يحكم بز
يادة الالف فى النون وبدل عليها ذكر بقية الاسباب فى البيتين نكرة واعلم ان
كل واحدة من بقية العلل الفرع لشئ فالعدل فرع المعدول عنه والوصف
فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قايم فتقول قايمة والتعريف
فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة فرع العربى لان لغة كل قوم
اصل بالنسبة الى لغتهم ولغة غيرهم فرع عليها لغيرهم والجمع فرع الواحد والتركيب
فرع الافراد وياء الالف والنون الزايدتان فاصدق فيه فقال البصريون انه يمنع الصرف
لشبهه بهما فى التانيث وحمل لم يقبلا انه فرع لشئ وقال الكوفيون انه يمنع الصرف
بالاصالة لانى انه وح يكون فرعا عما زيد عليه ووزن الفعل فرع الوزن الاسم
كله فكان الاسم اصل والفعل فرع لذلك ووزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع
فيما فرق المصنف عن ذكر العلل اورد اشتها على ترتيب ذكر تلك العلل بقوله
عدل واحد الوصف غير منصرف للعدل والتوصيف واحد للوصف ووزن

الفعل وطلحة للتانيث اللفظى والعلمية وزينب للتانيث المعنوى والتوصيف والبراهيم للعجمة
والعلمية ومساجد للجمعية المكررة ومعدى كرب للتركيب والعلمية وعمران للالف والنون
والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية فهذه وحكمه اى وحكم غير المنصرف ان لا يدخله كسرة ولا
تنوين التمكن اذا كان الكسرة مختصة فى الاسم بالجر لو كان منصرفا ولهذا لو سميت امراة
بعلسات كان حالها فى الاعراب حال كونها منصرفة نسبة التسمية كالحجر غير منصرف خلافا لبعضهم
وانما منع الكسرة لانه ليس علامة الجر فقط لكونه مشتركا بين النصب والجر وعلامة النصب لا
يحذف من غير المنصرف وانما كسر حالة الجر ايضا لان غير المنصرف يحمل فى جره كخفضه كما ينابوا
منصوبا حالة الجر وانما لم يحذف التنوين لانه لا يمنع غير المنصرف من التنوين مطلقا الا التنوين
التمكن فلا يمنع وانما يدخل الكسرة والتنوين لانه ناب به الفعل من وجهين منع منه ما
منع من فعل وهو الكسر والتنوين وانما خلفت انه نابه الفعل من وجهين لان فى الاسم الفعل
فرعيتين كما ان فى كل اسم غير المنصرف علتان كل واحدة منهما فرع لشئ كما ذكرنا وانما قلت ان فى
الفعل فرعيتين لان فرعية الاسم من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب و
يضرب مشتقان من الضرب ومن جهة الافادة لان الفعل يتوقف فى الافادة
على الافادة تقسم والاسم لا يتوقف على الفعل فى الافادة فهذه ويجوز صرفه
للضرورة او التناسب اى ويجوز صرف غير المنصرف لاجل تعين احدهما ضرورة

الشعر لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان كان منصرفا وشارحا عد ذكر
فان لم ان ذكره سوا لمسك ما كررته يتضوع الثانى تناسب الكلام كقولك قمت سلاسلا
واغلالا فان سلاسل غير منصرف لجمع لكنه صرف لتناسب الكلام فانه لو كان قائما
وما بعده منونا صرف وتنوين اضافة التناسب لان التناسب مقصود مهم عندهم فهذه
وما يقوم مقامها الجمع والفا التانيث اى وما يقوم مقام العلتين الجمع والفا التانيث المقصورة
نحو حلى وحمدودة نحو حراء وابناء وانما ذكره منها لان قال من قبل غير المنصرف
ما فيه علتان من تسع او واحدة منها يقوم مقامها فاحتاج بنا الى بيان العدة التى
تقوم مقام العلتين فالعدة التى تقوم مقام العلتين اثنتان احدهما الجمع وانما قام مقام
العلتين لان كونه جمعا يفيد علة وكونه على صيغة منتهى الجموع اى على صيغة غير صيغة الجمع السالم
يمنع جمعها جمع التكسير علة اخرى فكان فيه علتين لانه لو كان الجمع سببا وصيغة
منتهى الجموع سببا آخر لكان مثل حمر غير منصرف بلا جمع والصفة لانا نقول
لا نسلم ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة ما تمنع الصرف ولا يكون مع الصفة
كذلك والثانية الفا التانيث وانما قام الفا التانيث مقام العلتين لان التانيث بمنزلة
علة وكون التانيث لازما للكلمة غير مفارق عنها بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين
فهذه فالعدل خروجه عن صيغة الاصلية الى آخره اى العدل خروج اللفظ عن صيغته

الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما تحقيقى والآخر تقديرى والمراد
بالعدل التحقيقى انه اذا نظر الى الاسم المعدول وجد فيه قياس غير منصرف
يدل على انه اصله شئ آخر كثلث وثلث ورباع ومرتبع واحاد وموحد وثناء
ومثنى وتحقيق العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث وثلث وحد قياس
غير منصرف يدل على ان اصله شئ آخر وذلك انه من الاعداد والالفاظ
من الواحد الى العشرة واحد واثنان وثلثة واربعة فاحاد وموحد معدولان
عن واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وثلث وثلث عن ثلثة ثلثة
ورباع ومرتبع عن اربعة اربعة لان المراد من كل منها العدد المكرر فهى غير منصرف
للعدل والصفة كما فى قوله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلث ورباع واما ما فوق الاربعة
يعنى خماس ومخمس وسداس ومستدس الى عشار ومعشر فهل يقال انها
فيه خلاف والاصح انه لا يقال للضعف الرابعة واما تحقيق العدل فى آخر
فلفظ اسم التفضيل وقياس اسم التفضيل اذا لم يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة
ان يكون على صيغة افعل من وانها آخر ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة فهو
ان يكون على صيغة آخر من فلما قيل آخر علم انه معدول عن آخر من وتحقيق
العدل فى جمع ان جمع جمع جعار وجعافلا غير صيغة وفعلا غير صيغة قياس

ان يجمع على فعالى او فعالات كما يجمع صحراء على صحارى صحراوات
فقياس جمعانى ان يجمع على جماعى او جماعات فما قيل جمع ولم يقل
جماعى والجماعات وانما علم انه معدول عن جماعى او جماعات ح
او تقدير للاعلم العدل التقديري انه اذا نظر الى الاسم لم يوجد قياس يدل على ان
اصله شئ آخر غير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل
حفظا لقاعدتهم وهي ان الاسم لم يمنع الصرف الا اذا كان فيه سببان وثانية
عرفانه اذا نظر اليه لم يوجد قياس يدل على ان اصله شئ آخر غير انه وجد غير منصرف
وليس فيه سوى العلمية فقدر فيه العدل لامكان تقدير العدل فيه و
امتناع تقدير غيره فيه حفظا لقاعدتهم واما باب قطام ففيه اشكال ذلك
انه عند بني تميم غير منصرف للعلمية والتأنيث فلم يوجد الضرورة تقدير
العدل فيه والذي يمكن ان يقال في توجيهه ان فعال بنى عند اهل الحجاز واما
عند بني تميم فان لم يكن في آخره راء فهو معرب غير منصرف فان كان في آخره
راء نحو حضار وبدار فبنى وليس فيه الا سببان وهما العلمية والتأنيث السببان
لا يوجبان البناء وقدر فيه العدل للضرورة ليحصل موجب البناء فلما قدر العدل
فيما آخره راء قدر في غيره لاطراد الباب وضعف بهذا نظام لعدم

الاحتياج

الاحتياج الى تقدير العدل فيه وانا وجدت نسخة تلك الكتاب مقروة على
المصنف ولم يكن فيها لفظ قطام فلت قابلها عنا فقال حذفها المصنف عند قراءة
بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود ح قوله الوصف شرط ان يكون
في الاصل الى آخره اى شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل
فلا نظر هنا غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ولا بأثر الوصفية العارضية على الاسمية الاصلية ح
ولاجل ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل صرف احمر
في قولنا مررت بنسوة اربع فان اربعا فيه وزن الفعل فلو كان الوصف العارض
مانعا من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين فلم يكن الوصف العارض ما
نعا من الصرف لا يقال ان وزن الفعل المانع من الصرف منتف في اربع
لان شرطه ان لا يقبل التاء وهو منتف لقبوله التاء لانا نقول ان التاء
في اربعة ليس للتانيث بل علامة للمذكر والمراد بالتاء تاء التانيث ح
ولاجل ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لا يفيد امتنع صرف اسود وارقم
قم للحية وادهم للقيد وبيانه ان اسود صفة في اصل الوضع ثم جعل اسما
للحية وارقم صفة في اصل الوضع ثم جعل اسما للحية وكذلك ادهم صفة
في الاصل الوضع لشئ فيه سواد ثم جعل اسما للقيد فاسود وارقم وادهم صفات

في الاصل واما باب العارض فلو كانت غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية مضرة
في تاثير الوصفية الاصلية لكان اسود وارقم وادهم منصرفا لانه غير منصرف فلم تضر
غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ح قوله وضعف منع الفي الى آخره اعلم ان في الفي
للحية واجدل للصقر واخيل للشقراق مذهبين احدهما منع الصرف لتوهم الجمع في الفي وكون
الاجدل من الجدل وهو القوة وكون الاخيل من الخيل بمعنى من الصرف لوزن الفعل والصفة
وعليه قول حسان بن ثابت ذرني وعلمي بالامور وشيمتي فاطايري فيها علي بأخيلا
والمذهب الثاني الصرف لعدم تكوين هذه صفات في اصل الوضع والاصل في الاسم الصرف
ولهذا قال وضعف منع وصف اقول واجدل واخيل ح قوله التانيث بالتاء شرطه الخ
توجيه اي شرط التانيث بالتاء في منع الصرف ان يكون على لانه لو لم يكن على لكان ذلك
التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف قبلة
في قولنا مررت بامراة قبلة مع تحقق الوصف والتانيث بالتاء وانما من غير العلمية وانما قيد
التانيث بقولنا بالتاء احترازا عن التانيث بالالف كحبلى وحمراء فان العلمية ليست بشرط
فيه ح والمعنوي كذلك اي وشرط التانيث المعنوي في منع الصرف ان يكون على لانه لو لم
يكن على لكان ذلك التانيث المعنوي في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو
اللازم ولهذا صرف جرح في قولنا مررت بامراة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث

المعنوي

المعنوي من غير العلمية ولذلك صرف ارب مع تحقق التانيث المعنوي ووزن
الفعل فيه من غير العلمية ح قوله وشرط حتم تاثيره اي وشرط وجوب تاثيره
التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة وان يكون زايدا على ثلثة احرف
او وسطه متحركا اما الجملة بعده لانه لو انتفى بهذه الامور الثلثة لكان الاسم ثلثيا ساكن
الاوسط من غير الجملة فيكون في غاية الخفة فغاية خفته تقاوم احد السببين اللذين
فيه فلم يبق في الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه
فهذه الامور صرفا لاشعاره شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي ولا يجب صرفه لوجود
التانيث والعلمية التي هي شرط جواز منع صرفه وزينب وجب منع صرفها لوجود العلتين
مع وجوب شرط وجوب منع صرفها وسوتك الاحمط وماء وجوب منع صرفها لوجود
العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو الجملة وانما خص المعنوي بهذا الشرط العام دون
الاول لانه لا يجب ان يكون التانيث المعنوي بالتاء ثنائي ساكن الاوسط ونقول ان منع ذلك لوجود
شاة وذات ولكن ان يجاب عنه بانها متحركة الوسط تقديرا لانه يلزم من هذا الجواب
ان يكون امراة متحرك الاوسط الذي هو امور شرط حتم التاثير متحرك الوسط تقديرا
وهذا باطل لانه يلزم منه انه لو سمي مثل شاة وذات وجب منع صرفه والذي يعيد هذا الاشكال
بقيده ليست التانيث والتاء في شاة وذات

الحمد لله على التمام

كذلك لانها بدل من شيئين قوله فان سمى به مذكرا الى آخره اى فان سمى المثنى به مذكرا فشرطه
في منع الصرف ان يكون زايدا على ثلثة احرف لانه لو كان على ثلثة احرف لم يكن فيه تانيث
حقيقي بل يكون بمعنى الجماعة ولا يكون علما للمؤنث اصلا فلكونه خاليا عن
علامة التانيث ومن قايم مقام حرف التانيث وهو الحرف الرابع وانما قلنا ان الكون
الرابع قايم مقام التانيث لانكسر عند ما يقدية وعقربا بعقيرب والتصغير يرد الاشياء الى
اصولها فقولنا ان الحرف الرابع بمنزلة التانيث يلزم الاتيان بالتاء في تصغير عقرب واذا
تقرر ذلك فنقدم اذا سمى به مذكرا نصرف للتخلف شرط منع صرفه وهو الزيادة على ثلثة احرف
وعقرب وثلث من شروط ثلث اذا سمى به مذكرا لم ينصرف لتحقق العلتين مع تحقق شرط
منع صرفهما ولهذا كان كراع غير منصرف مع كونه اسما للفعل الكائن قيل يلزم مما ذكرتم منع
صرف مثل كلاب اذا سمى به رجل لكونه تانيثه معنويا مثل عناق فلنا لانسلم ان التانيث في
الاسماء الاعلام الجنس
حقيقي بل لكونه بمعنى الجماعة قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية اى شرط المعرفة في منع الصرف
ان تكون علما لان المعارف خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف
الى احد هذا وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان التضمر والتبهم
وباب غير المنصرف من المبنيات واما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف الى احدهما
فلانهما يحملان غير المنصرف منصرفا وفي حكم المنصرف على المذهبين فالاول كالتحلي
كالشيخ
المنصرف

المعرف غير منصرف فاذا بطل هذا للتسام تبين ان التوقيف المانع من الصرف
هو العلمية بهذا اذا لم يعتبر توقيف التوكيد واما اذا اعتبرت فشرط التوقيف الاعمين
وهو اما توقيف العلمية واما توقيف التوكيد وهو تعسير بالتمام اذ الاضافة توجبه فانه
غير منصرف لوزن الفعل التوقيف واعتباره اولى للاصناع اليه في منع صرف
سبقل التوكيد وبين توقيف التاكيد توقيف العلمية لان الفاظ التوكيد اعلام لها وايد
ابو علي الفارسي فعلى هذا الاحتياج الى شرط احد الامرين قوله العلمية شرطها ان تكون
علمية الى خمسة اى شروط التعريف في منع الصرف امران احدهما ان يكون علما في الجنس
لو لم يكن علما في الجنس لم تصرفه لوجب فيه ما قال لتمام التوقيف او ان تضيفه او الشيوع
او غيرهما ذلك فانه لم يصرف كل واحد منهم بشيء منها فلم تمنع الصرف ولهذا اوجب النحاة
بوزنه علم لمنع الصرف لانها الزمه وهو كونه علما في الجنس والشرط الثاني احد الامرين وهو
ما ذكرنا الاوسط او زيادة على ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم على ثلثة
احرف ساكن الاوسط فيسكن في غاية الخفة وغاية فقد تقاوم الخاسيس فلا يشبه
الاسم الذي هو على ثلثة احرف لانه يمنع الصرف واذا سمي به مذكر ثم صرف اذا سمي به
الشرط الثاني وهو كون الاوسط او زيادة تنيه على ثلثة احرف وشرط
الاسم الذي على ثلثة احرف للعلمية واقية وحصول الرتبتين معا

قوله الجمع شرط صيغة منتهى الجموع الى آخره اى شرط الجمع المانع من الصرف ان
يكون صيغة على صيغة منتهى الجموع بغير تاء والمراد بمنتهى الجمع ان يكون على صيغة غير صيغة
جمع السالم بتي جمعها جمع التكسير واما قلنا جمع التكسير لانه يجوز فيه جمع السلامة نحو الصواحبات
والحمامات والجمع ثلثة اشياء احد ها ان يكون بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد وثانيها ان
يكون بعده حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو دواب والثالث ان يكون بعده ثلثة احرف و
وسطها ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير تاء لانه لو كان بتاء نحو حياة قد لا شابه المفرد لفظا ومعنى
نحو كرامة وطواعية لكان كلمة حكم المفرد لما شابهته كرامة وطواعية لفظا فظاهره
واما شابهته معنى فلوقوع كل واحد منهما على كثيرين لما الجمع فظاهر واما نحو كرامة للكونه
مصدرا وقع المصدر على كثيرين واعلم ان المراد بالهاء تاء التانيث ليلا ينتقض
بمثل نواره جمع فاره ولوبال بغير هاء وبالبنية لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل ما في اخر الجمع
هو الواو في
صيغة منتهى الجمع بغير تاء مع انه منصرف وليكن ان يجاب عنه بان المراد بصيغة منتهى الجموع
في قوله سوى صيغة منتهى الجموع جمع الحروف الموجوده فيه وليس مثل ما في اخر الجمع كذلك
لانه على صيغة منتهى الجموع بغير تاء والنسبة الان سند الجواب يغني عن قوله بغير تاء ولان الاحتراز
بمن مثل صياقلة وليس صيغة على صيغة منتهى الجموع بجمع حروفه فيلزم احد الامرين
وهو اما الاحتراز عن مثل مدايق او ترك الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان كذلك

لفظا العجمي فلما استعملا العرب جملته على الالفاظ التي على وزنها في العربي وكانت الالفاظ التي على
زنته في العربي غير منصرفة فمنع صرفها ايضا والوجه الثاني انها وجه غير منصرف وعلم على قاعدة
كلام العرب ان مدالون لم يمنع الصرف الا اذا كان بعد الف التكسير حرفان او ثالثه ساكن

فائدة الوجه اعلم ان الاسباب الثمانية من الصرف تلزم ان يكون علة بناء على الوجه الاول وان
الجمع الملحق من الصرف تحقيق وتقديري بناء على الوجه الثاني والنقص الوصفي الخاص هو اصوهما واما
اذا صرف سراويل وسلاسل فالعلل لكان مد الون تابع الصرف للاجل الصيغة والصيغة منتفية
بنهاوجب صرفه قوله وخو جواز دعاوجزا القاض اعلم ان مثل جوار مثل قاض رضا وجزا
من حيث اللفظ للخلاف بين النحاة المحققين كما يقول جاني قاض ومررت بقاض بالتنوين وحذف
الياء ويقول جاء في جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء واما من حيث التقدير فقد خلف
فقال بعضهم انه منصرف لان مد الجمع انما منع صرف اذا كان بعد الف التكسير حرفان ثانيه ساجدا او ثالثه
احرف وسطا ساكن نحو مصابيح وليس بينا بعد الف التكسير حرفان ولا ثالثه احرف فيكون جوار
مثل كلام وسلام فيكون منصرفا وقال سيبويه وسن تابعه لا نسلم انه ليس بعد الف التكسير حرفان
فان الياء المقدرة بعد الراء والذي يدل على ذلك انك تقول جاءني جوار بكسر الراء
فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان الواجب جارا على الراء فتقول جاءني جوار
بالرفع واذا كانت الياء مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع الصرف والجامع

كون

كون كل واحد منهما حكما لفظيا فان قيد بهذا التنوين عند سيبويه فانه غير منصرف عنده قلنا
انه خوض من الياء ومن حركة الياء لان اصل هؤلاء جوار جوري استثقلت الضمة
على الياء فذفت فصار جاري هؤلاء يجوز في الياء الكسرة في المفرد نحو قوله تم
والليل اذا يسر والكسرة المقال كان حذف الياء في الجمع الذي هو الثقل من المفرد
اولى فلما حذفت الياء وابركة عوض التنوين عن الياء او ابركة فهذا التنوين فيه عند
سيبويه ليس بتنوين التمكن بل تنوين العوض وعند الاولين تنوين التمكن و
اما حال النصب فبالاتفاق غير منصرف تقول رايت جواري لحة الفقه وتوقيل
مررت بجواري بالفتح فكان له وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء كقوله
فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى صوالياء قوله التركيب شرط
العلمية الى اخره شرط التركيب المانع من الصرف وجودي وعدمي اما الوجودي فهو ان
يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان في معرض النزوال فلم يكن لازما والتركيب المعتبر
هو الازم والعدمي هو ان لا يكون ياضافة فتوان لا يكون باسنادا وانما وجب
ان لا يكون باضافة لان الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف
على المذهبين فبالاحرى ان لا تجعل المنصرف غير منصرف وانما وجب ان لا يكون
باسنادا لانه لو كان باسنادا لكان مبنيا ويحكيا على حاله لم يحوتا بعد شرط وشابه فرنا

وذري جاء واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن لاحظ في منع الصرف لان منع الصرف
مخصوص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان يكون الثاني صوتا ولا بان يكون متضمنا
معنى في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه النقض عليه بمثل سيبويه وخمسة عشر
اذا جعل علما في المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه النقض عليه بمثل ذلك لكونه مبنيا واختص
منع الصرف بالمعربات قلنا لاحاجة اذن الى الاحتراز عن التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا
بالمبنيات فيلزمه احد الامرين وسواء ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي ووجوب
الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر على واعلم ان المراد بتركيب التركيب المزجي
ليدخل فيه مثل بعلبك مركبا مع كونه مثل الاسم والتنوين قوله الالف والنون اذا
كان في اسم اي آخره اعلم ان الالف والنون انما يمنع الصرف عندنا بشرطين
بسبب مشابهته للاجل التانيث في امتناع دخول تاء التانيث عليهما واذا
عرفت ذلك فنقول ان كان الالف والنون في اسم فشرطه في منع الصرف
ان يكون علما ليصح مشابهته للاجل التانيث لانه لو لم يكن علما لم يمتنع دخول تاء التانيث
عليه نحو سعدان لنبت وسعدانة ومرجان ومرجانة نحو عزان وعفلان وسجان
وان كانا في صفة فشرطه في منع الصرف انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهته للاجل التانيث
في امتناع دخول تاء التانيث وقيل شرطه في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما

انتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات قوله ومن ثم اختلف الى اخره اي ومن اجل
انه اختلف في شرط منع صرف الالف والنون في الصفة اختلف في رحمان ولم يختلف
في سكران وندمان لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منه صرف رحمان لتحقق
شرطه وهو انتفاء فعلانة من رحمان ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء
شرط منع صرفه وهو وجود فعلا لعدم مجيء فعلى من رحمن وانما يختلف في سكران لتحقق
الشرطين معا وهما انتفاء فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف
ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين معا لمجيء فعلانة وعدم مجيء فعلا فصرف بالاتفاق
قوله وزن الفعل شرطان يختص الى اخره اي شرطا وزن الفعل المانع من الصرف
احد الامرين وسواء ان يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل
الى العرفي كيشكر اسم منقول من الفعل الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا سمي رجل
بها وقال فعل وفعل واسفعل وافعل وما شابهها واما ان يكون في
اوله زيادة كزيادة الهمزة في اول الفعل غير قابل لتاء التانيث لتاء التانيث
واوزانه افعل وتفعل وتفعل ويفعل وافعل امر الى اخره ولا يفعل
نحو اله ونحوه فان سمي رجل بزمن ينصرف للعلمية لخلو وزن الفعل لزيادة النون
في اوله العدمي مثل جعفر بكسر الفاء فهو كضرب اذا سمي به لا يقال انا نجد فيه عرف

زيادة النون لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ العربي واذا قالوا النون في نرجس
زيادة حرف من حروفه الاصلية كالفظ العربي واذا قالوا النون زايدة قاربوا بانه
لواخذ الفعل منه لقيل ترجس ولا يقال يقولوا التا، كقولهم نرجس ونرجسته لانه غير قابل
لتا، وحال كونه علما واعلم انه يشكل باسود اسما للحية فانه غير منصرف للوصف الاصلي ووزن
الفعل مع كونه قابلا للتا، كقولهم اسودة ويجاب عنه بعضهم بان قبوله التا، طارء بعد استحقاقه
اسما ومعناه ان المراد بانه غير قابل للتا، انه لا يقبل التا، اذا استعمل صفة وكان غير منصرف للوصف

قوله ووزن الفعل وهو الا يشكل ان نرجس علم ولا يسمى اسما بل صفة وحال كونه علما
امتنع آخره والصرف قليل اي ومن اجل ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف
الامرين المذكورين امتنع صرف آخره لكونه الامر الثاني موجودا فيه وسواء في اولوية زيادة
كافي اول الفعل غير قابل للتا، لان الغرة في اول زايده لانه من الجرة وكونه غير قابل للتا،
لانه لا يقال اغرة ومن اجل هذا نصرف جعل وزن الفعل وجود الوصف
فيكونه فاعلا لتا، تقول من اجل يعمل وهذه ما تة جعلته ثم اذا سمي به كان غير منصرف لانه
الا ترى ان التا، كذلك حكم كل عجمي
غير قابل للتا، وكذلك حكم كل زيل

قوله وما فيه علمية موثرة قال اي آخره اي كل منصرف فيه علمية
موثرة اي العلمية سبب في منع الصرف فاذا انكر صرف لانه تبين من قبل ان العلمية الموثرة
لا تجامع العدل الا والعلمية شرط في تاثيرذلك العلة الا العدل ووزن الفعل فانها يجامع العدل

ووزن الفعل موثرة وليست بشرط في العدل ووزن الفعل واما قلنا انه تبين ان العلمية
الموثرة لا تجامع علة الا وهي شرط فيها لان تلك العلة ان كانت الوصف فلانها لا تجامعه
من حيث ان منها التضاد وان كانت التانيث باتا واو التانيث المعنوي او الموصوفية
او التركيب او الالف والنون في الاسم فالعلمية شرط فيها وان كانا في الصفة فان العلمية لا تجامعها
لما بينهما من التضاد وان كانت الجمع والتانيث بالالف فلانها لا تجامعهما موثرة لاستقلالها
في منع الصرف بدون العلمية واما قلنا ان العلمية تجامع موثرة مع العدل ووزن الفعل لمنع صرف
العدل والعلمية ولمنع صرف العلمية ووزن الفعل واما قلنا ان العلمية ليست شرطا
في العدل ووزن الفعل لمنع صرف العدل من غير العلمية في نحو ثلاث ورباع ولمنع صرف
وزن الفعل من غير العلمية في آخر اذا كان صفة قوله وما مضى دان الى آخره اي العدل
ووزن الفعل متضادان وسواء اشارة الى جواب سوال مقدر وذلك السوال ان يقال اذا
لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فبازان يكون كلمة منهما العدل ووزن الفعل والعلمية
ما ذكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف لان العلمية ليست
بشرط فيها فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف وجوابه ان يقال ان العدل
ووزن الفعل متضادان اي لا يجتمعان معا بالاستقراء فاذن لا يكون مع العلمية الا احدهما
وفيه نظر لانه لا يتوجه السوال المقدر حتى لان العلمة في الكلمة المفروضة غير موثرة وجوابه
انا لا نسلم ان العلمية ليست موثرة حتى والا لزم الترجيح من غير مرجح وليس مثل ساجد علما لانك

لان الجمع وحده مانع من الصرف من غير النظر الى العلمية وليست العلمية كذلك ولا شيء
من العدل ووزن الفعل كذلك واذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن في غير المنصرف الذي
فيه العلمية الموثرة شيء سوى اعني العدل ووزن الفعل فاذا نكر صرف لبقاء موثر بلا سبب لزوال
العلمية وزوال ما هي شرط فيه وان كان في احدهما فاذا نكر صرف ايضا لبقاء علي سبب واحد لانه
زوال العلمية ولم يزل احدهما واعلم انه انما قيد العلمية بالموثرة لانها لو لم تكن موثرة لم يصدق
قوله وكل ما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف لان مثل ساجد وجبل وحوا اذا سمي به فيكون
فيه علمية وليس في حكم اذا نكر صرف لان علميته غير موثرة لان منع صرفها ما هو لاجل العلمية
والتانيث قوله وحالف سيبويه الى آخره اعلم ان نحو احمر غير منصرف للصفة ووزن
الفعل واذا سمي به فكذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والصفة الاصلية وقال
الاخفش انه منصرف لانه انما نكر ما لم يكن فيه الوصفية فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن
الفعل وصرف وجوابه ان نقول سلمنا انه انما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية لكن لم قلتم
بانه يعتبر بعد ذلك وبيان ذلك ان احمر اذا كان علما لم يكن اعتبار الوصفية لما بين العلمية
والوصفية من التضاد وذا نكر زال ذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه صفة مع سبب
آخر نحو سكران ولهذا قال في مثل احمر قوله ولا يلزمه اي آخره اي ولا يلزم سيبويه
باب حاتم اذا سمي به هذا جواب عن سوال مقدر وسواء يقال لو كانت الصفة
الاصلية معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به يكون وصفا في الاصل

ولو كانت معتبرة فيه لكان حاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه ليس كذلك
فلم تكن الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان نقول لا نسلم ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة
بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لان الوصفية لو اعتبرت في
حاتم علما لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف لان العلم لا يقع على كثيرين
والصفة تقع على كثيرين واعتبار المتضادين في حكم واحد غير جايز وليس كذلك احمر
بعد تنكيره لعدم اعتبار العلمية ح في منع الصرف فلم يلزم منا عتبار الصفة في منع الصرف
حال التنكير اعتبار المتضادين وانما قال في حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين في حكمين
مختلفين كقولك اثاني وعد الخوص من الجموع قوله فاعدد به ولو بهيئة كما حاد وما
فاعتبر العلمية في خوص من جهة جمع قلة على الخوص واعلم ان قوله وكل ما فيه علمية موثرة
فاذا نكر صرف انما يكون كلما على راي الاخفش لا على راي سيبويه قوله
وجمع الباب باللام الى آخره اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جمع ما لا ينصرف اذا اضيف
او دخله اللام اجرا بالكسر لفظيا ولكن اختلفوا في ان دخول الكسر عليه من
حيثية انه منصرف او لامن هذه الحيثية فقال قوم انه منصرف لانه لما دخل عليه ما هو من خواص
الاسم اعني اللام والاضافة اخرجه من شابهة الفعل فصار منصرفا فدخله الكسر وقال قوم
انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين ايضا فيه بل انما دخل الكسر لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين

وحال اللام والاضافة لم يوجد التنوين فيحذف فتتبع الكسر وقال قوم ان تبعتا العلتان كان غير منصرف كساجد وجبلى وحمراء واحمر وشكران صفة عرضت بالعلتين وان لم تبقيا ولم يبق احديهما كان منصرفا كمطلب واربع واحمد وهذا اقرب الى الحق من المذهبين الاولين قوله المرفوعات الخ اى المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وسر الرفع وانما يقال اشتمل على الرفع لئلا يوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة فالمرفوعات خبر مبتداء محذوف اى هذا الباب المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات لان التعريف انما هو بحسب الافراد اى التعريف الاسم والفعل والحرف غير مايل يرجع الى المرفوع قوله وسوما اسند الى آخره انما قال اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه فاعل الاسم والنهي وانما قال ما اسند الفعل ولم يقل ما اسند الفعل اليه ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم نحو اعجبني ان ضربت زيدا فان مع الفعل في محل الرفع بانه فاعل اعجبني وليس باسم وان كان في تقدير الاسم وقوله او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال والظرف والجار والمجرور لا كاسم المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول لم يسم فاعل نحو زيد قايم ابوه زيد حسن ابوه فابوه فاعل اسم الفاعل في الاول وفاعل الصفة المشبهة في الثاني قوله وقدم عليه اى وقدم الفعل او شبهه على الفاعل لرفع وهم

من ان

من ان يتوهم ان زيدا في قولنا زيد قام مسند اليه فيكون فاعلا لانه على تقدير ان يكون مسندا اليه ليس الفعل مقدما عليه قوله على جهة قيامه به اى على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا آلمسند اليه الفعل وقدم عليه لكن لا من جهة قيامه به بل ان الفعل وسواقيه لا يكون قايما بالمفعول بل قايما بالفاعل وانما قال على جهة قيامه ولم يقل قيامه به ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم الفعل به حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو قرب زيد وغاب زيد ولم يقم زيد بالفعل فالفاعل عنده انما يكون فاعلا بثلثة شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مقدما عليه والثالث ان يكون قايما به ولم ينتقض الحد بقام زيد في قولنا ان قام زيد قمت لان المراد بالاسناد هو جعل الفعل او من تقدير الاسناد ولو لا هذا لم يقم زيد مع انه مسند الفعل اليه لان المراد بالاسناد هو الاسناد بالايجاب والسلب وقيل ان يقول الايخلوس ان يراد بالفعل في قوله الفعل الاصطلاحي او الفعل الحقيقي الذي هو المصدر وايا ما كان ففيه اشكال اما ان اريد الفعل الاصطلاحي فلانه غير قايم بالفاعل وانما حاصل الحقيقي لا حاجة الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل الاصطلاحي او الضمير في قيامه يعود الى مدلول الفعل مدلول الاصطلاحي الذي هو الفعل الحقيقي لجواز عود الضمير الى

بعض المدلول المذكور وح لا يشكل الحد وفيه نظر ولقايل ان يورد النقض على بعض التوابع نحو اعجبني زيد حسنة فان حسنة اسند اليه الفعل مقدما عليه على جهة قيامه به لانه ليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند اليه انما هو المسند اليه الفعل او لا قوله والاصل ان يلي الفعل اى واصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول وساير الاشياء المعمولة للفعل لقوة الفعل اكثر من قوة سايرها بالفعل لان الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون سايرها ولكونه موجدا للفاعل عالما به بخلاف سايرها قوله فلذلك جاز اى واصل ان اصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول جاز ان يقال ضرب غلامه زيدا فانه لولا ان زيدا هو المخبر عنه لظن انه غلامه مقدم رتبة على غلامه لزوم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جايز ولهذا جاز ان تقول ظننيها الزيدان منطلقين ولو لا جعل ان اصل الفاعل ان يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة انما لفظا فظاهر لان الضمير الذي في غلامه يعود الى زيد وزيد مؤخر لفظا واما تقديره رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزيدا مفعول ضرب والفاعل مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوز الاضمار قبل الذكر في مثل الذكرني قولنا اكرمني وضربت زيدا ولم تجوز وا فيما نحن فيه مع وجود المفسر بعده في الموضعين قلنا لضرورة ثم وسي ووجوب وجود الفاعل

وامتناع وجوده الامع اضمار قبل الذكر على تقدير ارادة الفعل الثاني وهي فقوده بهذا لجواز تقديم المفعول على الفاعل اعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت منزلة الفاعل في مثل اخذ وثاني منزلة المفعول في مثل اخذ من حيث صيرورة عند البصريين في عدم جواز اعطيت صاحبه الدرهم وجواز اعطيت درهما زيدا وهو قوله ومن كان يفعل خفيف الفصايد او فصايد الخ قوله واذا التقى لا اى واذا التقى الاعراب في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة ايضا نحو ضرب موسى عيسى ضرب من على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس ولانه لو قيل المتاخر فاعل والمتقدم مفعول لكان عدولا عن الاصل من غير دليل وهو غير جايز وانما قال والقرينة لانه لو اسوى الاعراب لفظا ولم تقيد القرينة لم يجب تقديم الفاعل نحو اكل الكمثرى موسى اكل والكمثرى ماكول وضرب موسى العاقل عيسى الغافل وضرب موسى سعدي لم يحمل الالتباس تاخير الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد فرض انه متصل هذا خلف وانما يجوز ان يكون الفاعل متصلا متاخرا عن المفعول المتصل لكراهتهم ان يقدم الاضعف على الاقوى فيما سوى كالكلمة الواحدة نحو ضربتك وانما قال ضميرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضربني زيد وانما قال

متصلا لانه لو كان مضمرا منفصلا لم يجب تقديمه على الفعل نحو ما ضربني الا انت وما ذكره يشكل
بمثل قولنا زيدا ضربت فان فاعله مضمر متصل مع جواز تقديم المفعول عليه وليس ان يجاب
عنه بان المراد من وجوب تقديم الفاعل على المفعول امتناع تقديم المفعول عليه فقط
وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل به الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب
زيدا الا عمرو لانه لو اخر انقلب المعنى لان معنى ما ضرب زيدا الا عمرو لانه لو اخر انقلب المعنى
لان معنى ما ضرب زيدا الا عمرو انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص آخر اذا قيل ما ضرب عمرو الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر
ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لاحد فيه نظر لانا لم نسلم انقلاب المعنى ان لو قدم المفعول
على الفاعل من غير الا اما اذا قدم عليه مع الا لم يلزم انقلاب المعنى وسوط نحو
ما ضرب الا عمرا زيد وكذلك اذا وقع مفعول الفعل بعد معنى الا نحو انما ضرب
زيد عمرا الان معناه ما ضرب زيد الا عمرا فالعلة التي ذكرناها في الامور جودة ههنا قوله
واذا انتقل الى آخره اى اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود الى المفعول نحو ضرب زيدا
غلامه وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدا
لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانت مع كاترا علم انه اذا اتصل بالمفعول الاول من
باب اعطيت ضمير المفعول الثاني منه وجب تاخير الاول نحو اعطيت الدرهم صاحبه

عنه

عنه البصريين لان حق المفعول الاول ان يتقدم على الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا
وجب تاخير الفاعل عن المفعول نحو ما ضرب عمرا الا زيد لانه لو قدم انقلب المعنى
لان معنى قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان زيدا عمرو ليس مضروبا الا زيد وزيد جاز
ان يكون ضاربا لغير عمرو واذا قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيدا الا عمرو جاز ان
يكون عمرو مضروبا لغير زيد وحينئذ يجوز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو وفيه من الاشكال الذي
عرفته وكذلك اذا وقع الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرا الا زيد وجب تاخير الفاعل
عن المفعول لانه في المعنى ما ضرب عمرا الا زيد فالعلة التي ذكرناها في امتناع تقديم الفاعل
في الامور جودة في انما وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل والفاعل غير متصل نحو ضرب
زيد وجب تاخير الفاعل لانه لو قدم لزم انفصال المفعول والتقدير انه متصل هذا خلف
وانما قال والفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم
الفاعل على المفعول نحو ضربك لما ذكرناه قوله وقدم حذف الفعل الخ اعلم ان الفعل
الرافع للفاعل يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة على سبيل الوجوب واخرى على سبيل
الجواز فالمقول القايل زيد في جواب من قال من قام اى قام زيد فيجوز اظهار قام زيد فيجوز
فيجوز اظهار قام وحذفه وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوايح
فكان قايلا قال من يبكي يزيد فقال ضارع اى يبكيه ضارع لخصومة فضارع مرفوع بانه فاعل

فعل محذوف والضارع الضعيف الذليل والمختبط السايل الذي يختبط بالليل
والطوايح جمع المطوحة على خلاف القياس ومثله قولهم يسبح له فيها بالغدو والاصال
برجال يسبح البار على قراءة عاصم وابن عامر فرجال مرفوع بانه فاعل فعل محذوف
فكان قايلا قال من يسبحه فقيل رجال اى يسبحه رجال ولا يجوز ان يكون رجال مرفوعا
على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يسبح لان الرجال ليسوا مسبحين في البيوت
بالغدو والاصال واما حذف الفعل على سبيل الوجوب فحيثما لا يصلح لان يكون مفسرا كقولهم
وان احد من المشركين استجارك فاحد مرفوع بانه فاعل فعل محذوف اى ان استجارك
احد واما وجب حذفه لانه مفسر بعد الفعل بعد ه فلو اتى به لزم جمع المفسر والمفسر
لان ذكر المفسر تصير حشوا بلا فايدة واما قلنا انه فاعل فعل محذوف ولم نقل انه مبتداء
ما بعده خبره لان ان حرف الشرط وحرف الشرط لا يجب ان يدخل الفعل لفظا او تقديرا قوله
وقد يحذف فان حاصله اى وقد يحذف الفعل والفاعل جميعا في جواب من قال من قام زيد فيقال
في جوابه فعمرو اى فعمرو قام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما واما قدر الخبر
بالفعلية لا بالاسمية وهي المبتداء والخبر ليكون الجواب مطابقا للسوال قوله واذا تنازع الفعلان
ظاهرا بعد هما الى آخره اى اذا تنازع الفعلان او اكثر اسماظاهرا بعد هما سواء كان الفعلان
فعلين نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين نحو انا ضارب ومكرم عمرا يعني ان كل واحد منهما

يطلب

يطلب ان يعمل في ذلك الاسم هذا التنازع قد يكون في الفاعلية اى كل واحد منهما يطلب
ان يكون ذلك الاسم فاعلا له اما مقارنا نحو ضربني زيد واكرمني زيد وضرب وأكرم زيدا وقد يكون
في المفعولية اى كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له اخيرا نحو ضربت واكرمت
زيدا او غيره صريح كقولك قد ميتموني فتموني قبل اسفيتكم في اصطاله وقد يكون في الفاعلية والمفعولية
مختلفين اى احدهما يقتضي الفاعلية والآخر يقتضي المفعولية وسواء في ضربين احدهما ان الاول
يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو اكرمني وضربت زيدا واكرم وضربت زيدا
والثاني ان يقتضي الاول المفعولية نحو [illegible] واثاني في الفاعلية نحو اكرمت
وضربني زيد واكرمت وضربت زيدا واشار اى سنين الضربين صريحا بقوله مختلفين اى متعاكسين
في الاقتضاء لتكون الاقسام الاربعة مذكورة بالفعل وهو حال عن الفعلين المقدرين بعد قوله
فقد يكون في الفاعلية والمفعولية اى فقد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية متعاكسين
يعني ان الاول يقتضي الفاعل والثاني المفعول او بالعكس ولا يكون ان يكون حالا من الفاعلية
والمفعولية لانه يقع زيدا غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب تانيثه ويمكن ان يقال ايضا
انما قيد الفعلين بمختلفين لدفع توهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد وضربت ضربت زيدا
من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني تاكيد للاول والمراد بالمختلفين على هذا الوجه
المختلفان في لفظهما او في عملهما حتى لا يقتضي مثل ضربت وضربني زيد وانما قال في الفاعلية و
المفعولية

ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله والجار والمجرور والبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني في ذلك الاسم بتقرب والجوار والكوفيون يختارون اعمال الفعل الاول في ذلك الاسم بكونه اقرب متقدمة واعمال الاسم اولى ولكل واحد من الفريقين حجج ومناقضات كثيرة لا تطول الكتاب بذكرها وانما قال ظاهرا بعد مضمرا بعد مما لم يكن الحكم مثل ما ذكره بل استوى العاملان في الاضمار اما اذا تنازعا مضمرا غائبا نحو زيد ضربني واكرمني فظاهر واما اذا تنازعا مضمرا مخاطبا او متكلما نحو ضربت واكرمت وضربت واكرمت فلدفع الالتباس وكذا في غيره وفيه نظر لجواز ان يقال لزوم الاضمار الا اذا وانت او هو وما ضربت واكرمت الا اياك وزيد ضربك وانا ضربت او اياك ولا يجاب عنه بان معمول احدهما محذوف لان الكلام في تنازع الفعلين واعمال احدهما سواء حذف معمول الاخر او اخر وانما قال بعد مما لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع اذ لم يترتب الحكم المذكور عليه وهو اعمال الاول او الثاني عند البصريين والاخير عند الكوفيين وهو محل خلاف الفريقين فان عمل الاول او الثاني عندهم لانهما اقتضيا الفاعل نحو زيد ضربني واكرمني وكحو ضربني زيد واكرمني او اقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما نحو ضربني واكرمت وزيدا ضربت واكرمني او اقتضى الثاني الفاعلية والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم الاضمار الاول الاول الفاعلية والثاني المفعولية وتوسط بينهما نحو

ضربني زيد واكرمت او اقتضى المفعولية نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت لزم اللبس الثاني وعدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا لضربني لاسناد الفعل اليه وتجريده بعده عن غير ومرور عامل اخر عليه ولتعين زيد في المثالين الاخرين لان يكون مفعولا لضربت لما ذكرنا قوله فان اعملت الثاني اي الفاعل اي ان اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول فان كان مقتضيا للفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع تقول ضربني واكرمت زيدا وضربني واكرمت الزيدان وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات ولا يحذف فاعل الفعل الاول حذفا فانكسائي فانني يجوز حذف الفاعل بشرائط من الاضمار قبل الذكر واعلم ان حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل به ونحوه والفرق بين الحذف والاضمار انا نظهر في التثنية والجمع والتانيث تقول على تقدير الحذف ضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت الهندات واما اضمار الفاعل في نحو اضرت الفاعل بعد الفاعل وما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضرب وضربت زيد او سيلم ان المراد ذلك من نحو اقبل في الفاعلية قوله وجاز خلافا للفراء اي وجاز مثل هذه المسئلة وهي ان الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني واكرمني زيدا خلافا

راي الكوفيين فالفعل الثاني اما ان يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في العمل الثاني موافقا للاسم الظاهر نقول ضربت واكرمني زيدا وضربت واكرماني الزيدين وضربت واكرموني الزيدون والمراد بالفاعل في نحو اضرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل فيه مثل ضرب واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت ذلك المفعول على الحد المطابق للملفوظ المراد ولدفع اللبس يشترط ان لا يكون المفعول ما هو غير وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع مانع لوجود القرينة الدالة عليه نقول في الاضمار ضربني واكرمت زيدا وضربني واكرمتهم الزيدون وتقول في الحذف ضربني واكرمت زيد ضربني واكرمت الزيدان ضربني واكرمت الزيدون اما اذا منع مانع من الاضمار والحذف وجب الاظهار نحو جبني وجبتهما شاتزعا مطلقا واعل فيجبني فوجب اظهار المفعول الثاني المجبتهما وهو مطلقين لانه لولا الاظهار لزم اما الحذف واما الاضمار والاول غير جايز لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي حسبت والثاني غير جايز لانه لو اضمر لاضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول لانه يمتنع ان يقال جبني وجبتهما اياه الزيدان مطلقا لانه لا يكون المفعول الاول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون المفعول الثاني كذلك ليكون الثاني عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع ان يقال جبني وجبتهما اياه الزيدان مطلقا لان الضمير يعود الى المؤخر وهو مطلقا والضمير الذي يعود الى المؤخر

يجب ان يكون مفردا وفيه نظر لانه ليس من هذا الباب وانما يكون منه ان لو تنازع
الفعلان معمولا واحدا الكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني
المثنى وجوابه ان الاول والثاني تنازعا اسم فاعل من الانطلاق من غير نظر الى كونه
مفردا او مثنى والا فانما لزم مرجحية انه اعمل فيه الاول فلو اعمل فيه الثاني لزم التثنية

قوله وقول امير القيس الى آخره استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول
اولى من اعمال الفعل الثاني بقول امرء القيس وهو لو ان ما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال ووجه الاستدلال به ان كفاني ولم اطلب تنازعا
قليل وكفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار اعمال الاول مع
انه يلزم منه حذف المفعول من الثاني ولم يلزم حذف شئ على تقدير اعمال الفعل الثاني
فلولا ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني لم يختره امرء القيس مع لزوم
الحذف لانه فصيح والفصيح لا يختار الا ما هو الافصح واجاب عنه المصنف بقوله ليس منه
نصا والمعنى اي ليس هذا البيت مما تنازع الفعلان ظاهرا لانه لو تنازعاه لفسد المعنى
لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك مبني على مقدمة تقديرها ان لو لا انتفاء
الثاني لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل
المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا والثانية ان حكم المعطوف على جواب لو حكم جواب

لو واذا تقررت هاتان المقدمتان فنقول لو تنازع كفاني ولم اطلب في قليل من
المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لان قوله ما اسعى لادنى معيشة مثبت
فيكون منفيا بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن لادنى معيشة
لم يكن طالبا لقليل من المال واذا كان لم اطلب قليلا من المال في حكم جواب
لو يكون مثبتا فيكون طالبا لقليل المال فاذن يلزم ان يكون طالبا لقليل المال وان لا
يكون طالبا لقليل من المال وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا لم يكن من هذا الباب
فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك والمجد ويدل عليه البيت
الثاني لهذا البيت وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي

قوله مفعول ما لم يسم فاعله اعلم انه انما احتاج لذكر المفعول الذي لم يسم فاعله لاتمام
تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب افراده بالذكر لانه من الموضوعات
ومفعول ما لم يسم فاعله هو مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام الفاعل نحو ضرب زيد وشرطه ان تتغير
صيغة الفعل الى فعل ان كان ماضيا والى يفعل ان كان مضارعا اي يضم اوله ويكسر ما قبل آخره
ان كان ماضيا وسيعلم من قوله وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى التغير المذكور شرط فيما اذا كان
عاملا هذا اما اذا كان اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس بشرط فان عاملة قد تكون اسما وقد تكون
فعلا ويتناول حده المذكور القسمين **قوله** ولا يقع المعمول الذي في اي اي ولا يقع المفعول

الثاني من باب علمت نحو علمت زيدا قائما مقام الفاعل لان المفعول الثاني من باب علمت
مسند الى المفعول الاول دائما لكونهما مبتدأ وخبرا في الاصل فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندا
ومسندا اليه وهو غير جايز وكذلك لا يقيم المفعول الثالث من باب اعلمت زيدا عمرا خبر التلميذ
في حالة واحدة موقع الفاعل لان المفعول الثالث مسند الى المفعول الثاني فلو وقع موقع الفاعل لكان مسندا
ومسندا اليه في حالة واحدة وانه غير جايز وكذلك المفعول الثاني لا يقيم موقع
الفاعل لان النصب هو المشهور بالتعلية فلو قيم مقام الفاعل لكان مرفوعا فيصير بالعلية وكذلك
المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة لا يقيم مقام الفاعل لكان امام مع الواو نحو استوى الماء والخشبة
او لام مع الواو نحو استوى الخشبة للسبيل الى الاول لانه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه
لان المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة ولا سبيل الى الثاني لان المفعول معه هو المذكور بعد الواو
ولم يذكر الحال والتمييز انهما لا يقعان موقع الفاعل لانه يعلم من قولنا كان مفعول حذف فاعله لانهما ليسا
بمفعول **قوله** واذا وجد المفعول به الى آخره اي واذا وجد المفعول به وهو جنس للزمان والمكان
والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به لان يقيم مقام الفاعل لمناسبته الفاعل اكثر فقولنا
في ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا
في داره يقيم زيدا مقام الفاعل وينصب ما سواه على ما كان واغا قيد المصدر بالصفة لانه
لم يقم موقع الفاعل الا بعد تقييده كما مر زيد على ما هو الاصل لان الفعل عرضة اوغيرا بفيه فايدة زيد حتى يعلم ان الفعل

قوله فان لم يكن فالجار سوا الى آخره اي فان لم يوجد المفعول به فالجار اعني ظرفي الزمان والمكان والمصدر
والجار والمجرور سواء في قيامه مقام الفاعل فانت مخير في ذهب بزيد يوم الجمعة امام الامير ضربا
شديدا في الدار بين اقامة اي واحد منها مقام الفاعل فاي واحد منها اقمته مقام الفاعل جعلت ما سواه منصوبا

قوله والاول من اعطيته الى آخره اي اقامة المفعول الاول من باب اعطيت نحو اعطيت
زيدا درهما اولى من اقامة المفعول الثاني لان مناسبة المفعول الاول بالفاعل اكثر من مناسبة المفعول
الثاني لان الاول آخذ والثاني ماخوذ ولا شك ان نسبة الآخذ الى الفاعل اكثر من نسبة الماخوذ
الى الفاعل واما باب اعطيت فكل فعل كان في مفعوله الاول فاعليته ما في مفعول الثاني مفقودة ما

قوله وبنا المبتدا الى آخره اي من المرفوعات المبتدا او الخبر فالمبتدا هو الاسم المجرد الى آخره
فقوله الاسم هو المقصود لانه لا يكون الا اسما وفي معنى الاسم نحو عندي ان تكرم بالمعيد يخير من الجراء
اي ان تكرم بالمعيدي اعني مماكعك بالمعيدي وقوله المجرد عن العوامل اللفظية احترازا عن الاسماء التي
لا تكون مجردة عن العوامل اللفظية كاسمي ان وكان واسمي ما ولا والمفعول الاول من باب علمت
والثاني من باب اعلمت وقوله مسندا اليها احترازا عن الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية التي سمي
في حكم الاصوات التي ينعق بها دون الاسماء المفيدة مع غيرها واحترازا به ايضا عن خبر المبتدا
لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس مسندا اليه بل مسند **قوله** او الصفة الواقعة
بعد حرف النفي الى آخره ليدخل فيه مثل اقايم زيده وما قايم زيد فان قايم مبتدا مع انه ليس مسندا اليه

وزيد فاعل له ساد مسد الخبر على معنى ان الفايدة التى تحصل من المبتدا واطنز تحصل منهما فلو لم يقل ابوا لصفة خرج من توليف المبتدا بهذا النوع وهو من المبتدا لو انه غير جايز اعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه مثل ما قايم زيد وقوله رافعة لظاهر احتراز به عن الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام وحرف النفى الرافعة لمضمر نحو اقايمان الزيدان فانها لم تكن بعد الف او النفى مبتدا لانها لو كانت مبتدا والزيدان فاعل لها ساد الخبر لم يثن لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثنى ولم يجمع كما سو المقرر من قاعدتهم فلو لم يقل رافعة لظاهر لكان مبتدا وليس كذلك لانه خبر مبتدا وفيه نظر والصواب ان يقال رافعة لغير ضمير مستتر ليخرج عنه مثل اقايمان الزيدان ويدخل فيه مثل اقايم الزيدان واقايم انتم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالظاهر فى قوله رافعة الظاهر اللغوى لا الاصطلاحى وح لم يتوجه النقض بمثل اقايم انتم لان الظاهر فى اللفظ ولقائل ان يقول ان الحد يشكل بمثل اقايم ابوه زيدا ذا احببت زيدا مبتدا وقايما خبره وابوه فاعل القايم لانه يصدق عليه الحد المذكور مع انه خبر مبتدا والجواب ان اقايم مبتدا وفى جملته والجملة خبر زيد لان سند الحد غير شامل للاسم الفعل مع انه مبتدا على ما اختاره فى باب اسماء الافعال قوله مثل زيد قايم وما قايم الزيدان اى آخره فالمثال الاول للمبتدا الذى سوا سم مجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه والمثال الثانى للمبتدا الذى بموصفة واقعة بعد حرف النفى رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتدا الذى سوصفة واقعة بعد الف

الاستفهام

الاستفهام قوله فان طابقت مفردا الخ اى ان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام مفردا واقعا بعد ما نحو ما قايم زيد جاز ان يكون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها وح تكون داخلة فى توليف المبتدا ومكونا رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها مبتدا وهى خبره وح لم يكن داخلة فى المبتدا ومكونا رافعة لمضمر وانما قال مفردا لانها ان طابقت شيئا مجموعا غير للاثنين كما مر قوله غير هو المجرد الى آخره قوله المجرد احتراز به عن خبر ان وكان وغيرهما وانما قال المجرد ولم يقل للاسم المجرد لان خبر المبتدا قد يكون غير اسم قوله المسند احتراز عن المبتدا الذى سوا المسند اليه قوله الغاير للصفة المذكورة احتراز عن الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر لان الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق عليه انه الجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر مبتدا ويمكن ان يجاب بان المراد بالمسند به المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ولا يمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند المسند الى المبتدا وعن الثانى ان المراد بالظاهر اسم ملفوظ سوا كان مظهرا او مضمرا قوله واصل المبتدا الخ اى اصل المبتدا ان يكون مقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به قوله ومن ثم جاز الخ اى ومن اجل ان اصل المبتدا التقديم جاز ان يقال فى دار ما زيد لان زيدا وان كان متاخرا عن فى دار ما لفظا فهو متقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال صاحبها فى الدار لانه يلزم منه

اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير فى صاحبها يعود الى الدار وهو متقدم على الدار لفظا ومعنى وانما قدر لفظا فظاهر واما قدر معنى فلان صاحبها مبتدا وحقه ان يكون مقدما على الخبر قوله وقد يكون المبتدا نكرة الخ اعلم ان حق المبتدا ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة ليفيد ان يخبر عنه بخبر ولكن جاز ان تقع نكرة مبتدا اذا خصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه للاخ تقرب من المعرفة والمخصصات على ما ذكره فى الكتاب ستة احدها تخصصه بالوصف نحو قولك تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فقولك لعبد مبتدا ومؤمن صفته وخير من مشرك خبره فالمبتدا هنا نكرة تخصصت بالصفة والتصغير كالصفة نحو رجيل قايم لانه فى معنى الصفة والثانى تخصصه بالعلم نحو ثبوت الجزء كقولك رجل فى الدار ام امراة فرجل مبتدا نكرة وخبره فى الدار وامراة عطف على رجل والمبتدا النكر تخصصت حصول احد معانى الدار لانه ثبت من استعمالهم انه اذا سال بالهمزة وام اذا عرف حصول احد معانى الدار لكن لا على التعيين والثالث تخصصه بالعموم كقولك ما احد خير منك فاحد مبتدا نكرة وخير منك خبره والمبتدا النكرة اذا تخصصت بالعموم الذى افاده حرف النفى اذا دخل النكرة افاد العموم فلولا افادة حرف النفى اذا دخل النكرة العموم لم يجز كما لم يجز ان يقال احد خير منك لعدم الفايدة وكذلك فى كل موضع يفيد العموم نحو فرة خير من كثير من عندك وما عندك وما احسن زيدا والرابع تخصصه بكونه فاعلا فى المعنى او موصوفا لصفة

فى المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب فشر مبتدا نكرة واهر فعل ماض فاعله ضمير عائد الى شر وذا ناب منصوب بانه مفعول به والجملة فى محل الرفع بانه خبر المبتدا فالمبتدا النكرة تخصص اما بالصفة المحذوفة تقديره شر عظيم اهر ذا ناب او تخصص بما تخصص به الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة وسوغ تقديم الحكم عليه وانما قلنا انه تخصص بما تخصص به الفاعل لانه فاعل فى التقدير لان معنى ما اهر ذا ناب قد عرفت الخ فالمخصص الفاعل يتقدر المحكوم عليه باعتبار الصفة الخامس تخصصه بكون الخبر ظرفا مقدما عليه كقولك فى الدار رجل فرجل مبتدا وسوغ نكرة فى الدار خبره وتخصص المبتدا النكرة بالحكم المتقدم عليه مع الاتساع فى الظرف ولهذا لم يجز قايم رجل السادس تخصيصه بالحكم وهو فى الدعاء له او الدعاء عليه نحو سلام عليك فسلام مبتدا نكرة وعليك خبر ومجرور فى محل الرفع بانه خبر المبتدا وتخصص المبتدا النكرة بالمسلم انه بمعنى اسلم سلاما عليك فى تقدير فعله كما يجذف افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل عن النصب الى الرفع للثبات والبقاء لان النصب مشروط بالفعل المقدر وموسولت او اسلم فان كان الاول لم يدل الا على الماضى وان كان الثانى لم يدل الا على الحال وعلى الاستقبال والرفع غير مشروط بالفعل فيكون بمعنى سلام عليك مطلقا من غير اعتبار الماضى والمستقبل والحال واذا كان كذلك كان السلام مختصا بالمسلم كما كان حال النصب وفيه نظر لان مراد المسلم بقوله سلام عليك مطلق السلام لا السلام من قبل انه للدعاء المطلق قوله والخبر قد يكون جملة الخ اعلم ان خبر المبتدا مفردا يجوز ان يكون قايم والمراد بالمفرد ههنا ما هو فى مقابل المركب الاسنادى بالاصالة واحترزنا بقولنا بالاصالة

عن مثل اسمي الفاعل والمفعول المسندين الى الفاعل والمفعول بما لم يسم فاعله وقد يكون جلة خبرية
اي محتملة للصدق والكذب ولا يكاد يمثل تحولهم زيدا اضربه او لا تضربه لانه على تاويل زيد مقول
فيه اضربه او لا تضربه فالجملة مفرد وهو مقول وما بعده مقول القول وهي اما اسمية وهي التي يكون
الجزء الاول منها اسما كقولك زيد ابوه قائم فقولك زيد مبتدأ وابوه مبتدأ ثان وقائم خبره والجملة من المبتدأ
الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول واما فعلية وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلا نحو
زيد قام ابوه فزيد مبتدأ وقام فعل ماض وفاعله ابوه والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتدأ
وغير المضاف ذكر جملتين غير الاسمية والفعلية وهما الشرطية نحو زيدان تكرمه يكرمك والظرفية نحو زيد
في الدار والمضاف لم يذكر لان الجملة الشرطية جملة فعلية في الحقيقة والظرفية كذلك لانها ان
تكرمه يكرمك الظرفية كانت مقدرة بالمفرد تقديره زيد حاصل في الدار لكن الخبر جملة وكلامنا
في الجملة وان كان مقدرا بالفعل تقديره زيد يحصل في الدار كانت جملة فعلية **قوله** فلابد
من عايد اي راجع للجملة الواقعة خبر المبتدأ من ضمير هو داخل المبتدأ او قائم مقامه كالضمير نحو اللام في
نعم الرجل زيد وذا في هند زيد ولهذا قال من عايد ولم يقل من ضمير ليحصل الفايدة الاتري انك اذا قلت
زيد عرو قايم لم يفد لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتدأ واذا عرفت ذلك فالصواب ان يقول
لابد من عايد اذ لم يكن الخبر عبارة عن المبتدأ لئلا ينقص الخبر الجملة عن خبر الثاني نحو زيد
قايم وفايدة عدم اشتياج هذا الخبر الى العايد كونه بمنزلة المفرد لكون المبتدأ عبارة عنه في المعنى

قوله وقد يحذف اي وقد يحذف الضمير العايد الى المبتدأ اذا وجد قرينة دلت عليه
نحو قولهم البر الكر بستين فالبر مبتدأ اول والكر مبتدأ ثان وبستين خبره والجملة اعني الكر بستين في محل الرفع بانه
خبر البر وليس فيها ضمير يعود الى المبتدأ لكنه محذوف لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه قد جرى
ذكر البر ثم ذكر الكر بستين علم ان الكر الذي بستين هو البر وتقديره البر الكر بستين منه وكذلك قولهم
السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ اول ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر المبتدأ الثاني والجملة اعني
منوان بدرهم في محل الرفع بانه خبر السمن وليس في الخبر الجملة ضمير يعود الى المبتدأ لكنه محذوف لوجود
القرينة وهي انه قد جرى ذكر السمن ثم ذكر المنوان بدرهم علم ان منوان منه وتقديره السمن منوان
منه فالجار والمجرور في الصورة الاولى في محل النصب بانه حال والعامل فيه مستقر وفي الصورة الثانية
في محل النصب بانه حال والعامل فيه مستقر وفي الصورة الثانية في محل الرفع بانه صفة منوان والخبر
صحيح وقوع منوان مبتدأ نكرة **قوله** وما وقع ظرفا الى آخره اعلم ان الخبر المبتدأ يقع ظرفا
نحو زيد خلفك او زيد في الدار وجب تقدير العامل لان الظرف معمول والمعمول لابد له
من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل مفرد وسواء العامل تقديره زيد حاصل خلفك
او في الدار وحجتهم ان ذلك العامل خبر المبتدأ واصل الخبر ان يكون مفردا لعدم الاحتياج الى
الجملة وذهب الاكثرون الى ان ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل في الدار وحجتهم ان
ذلك المقدر هو العامل في الظرف واصل العمل للافعال وعلى التقديرين لما حذف العامل

انتقل الضمير الذي كان فيه الى الظرف فيقال ان ذلك الضمير مرفوع بالظروف مجازا وكذا الظاهر نحو الدار ابوه فاذ يقال ابوه مرفوع بالظرف مجازا **قوله** واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام الى آخره
اعلم ان اصل المبتدأ ان يكون مقدما على الخبر لانه جاز تاخيره لكنه يعرض اشياء فتوجب
تقديمه على الخبر جوازا ان كان جايز التاخير عنه فانها ان يكون المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام
كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك خبره ومن تكرمه
اكرمه وما احسن زيدا ولعمرك لافعلن كذا وما زيد الا قايم ولزيد قايم وانما وجب لهذه
الاشياء صدر الكلام لبعد في اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواع الكلام وللانه غير وضع
الخبر قبل المخبر وا ما قوله شعر خالي لانت ومن عويف خاله نالا السماء وأكرم الاخوال
فشاذ وقيل خالي مبتدأ وانت خبره الا آخر اللام الى الخبر الا تصريفية وهو نظر لما
ومنها ان يكون المبتدأ والخبر موقتين نحو زيد ابوك وانما قلنا انه يجب تقديم المبتدأ
ههنا على الخبر لانا اذا قلنا المتاخر هو المبتدأ والمتقدم هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر وهو الاصل
بلا احتياج ولا دليل ولانه لو اخر لالتبس بالخبر ومنها ان يكون المبتدأ والخبر متساويين
في التخصيص نحو افضل منكل فضل مني فان المبتدأ والخبر فعل التفضيل مع من وانما قلنا
وجب تقديم المبتدأ ههنا لعين ما ذكرناه ومنها ان يكون الخبر فعلا للمبتدأ نحو زيد قام والا
وجب تقديم المبتدأ على الخبر لانه لو اخر لالتبس بالفاعل الاترى انه لو قيل قام زيد لم يعلم انه

فاعل ام مبتدأ وانما قال فعلا لانه لا يكون كان الخبر فعلا الغير المبتدأ لم يجب تقديم المبتدأ
على الخبر نحو زيد قام ابوه وانما قال فعلا الغير المبتدأ لانه يجوز ان يكون كان الخبر فعلا المبتدأ نحو
فاما والزيدون قاموا **قوله** واذا تضمن الخبر المفرد الى آخره اعلم ان هذا الكلام اشارة الى ايراد
نقوض فتوجب تقديم الخبر على المبتدأ مع انا اصلنا ان خبر فيها ان يتضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام
كالاستفهام مثلا نحو اين زيد فزيد مبتدأ واين خبره وجب تقديم الخبر لكونه للاستفهام واقتضاء
الاستفهام صدر الكلام وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة لو كان مشتملا على ما له صدر الكلام
لم يجب تقديم الخبر على المبتدأ نحو زيد من ابوه فان زيدا مبتدأ ومن مبتدأ ثان وابوه خبر
المبتدأ الثاني والجملة في محل الرفع بانها خبر المبتدأ الاول وهذه الجملة مشتملة على ما له صدر الكلام لان من
في من ابوه تضمن الاستفهام ولاستفهام له صدر الكلام وانما لم يجب تقديم الخبر ههنا على المبتدأ لان
الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر كل كلام فانه يجوز ان يقول الخبر في قولنا
اين زيد قايم لان اين ظرف والظرف مقدر بجملة وجوابا انا لا نسلم ان الظرف مقدر بجملة فان بعضهم
ذهب الى انه مقدر بمفرد سلمنا انه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا الخبر الجملة اذا تضمن ما له صدر الكلام
لم يجب تقديمه على المبتدأ الجملة الصريحة والجملة ههنا غير صريحة بل مقدرة بالمفرد ومنها ان يكون تقدم الخبر
على المبتدأ معجى لوقوع المبتدأ نكرة نحو في الدار رجل وقد مر ومنها ان يكون لتعلق الخبر ضمير
في المبتدأ يعود الى متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فقولنا مثلها مبتدأ والضمير الذي في مثلها يعود

الى القرة وهو متعلق الخبر لان الخبر في الحقيقة حاصل او فصل كما ذكرنا وغيره مرة وعلى الحر متعلق بحاصل او فصل وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدا لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا او معنى وانه غير جائز وفيه نظر لجواز ان يقال على الله عبده ومتوكل والصواب ان يقال او لتعلقه ضمير في المبتدا وكان الجار ظرفا كالمثال الذي ذكره ولكن ان يجب تحقق شرط المذكور بانه اراد بالجار لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور فكم تبع الاشنهي ويلزم اطلاق المتعلق على المتعلق بالفتح وانما ان يكون الخبر خبرا عن انّ نحو عندي انك قايم فان مع الاسم والخبر في محل الرفع بانه مبتدا وعندي مقدم عليه خبره وتقديره عندي قيامك اي قيامك حاصل عندي وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدا لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة في الكتابة لانه لو اخر عندي وكتب انك قايم عندي احتمل انها المكسورة وعندي ظرف قايم عندي واحتمل انها المفتوحة وهي ما بعدها مبتدا وعندي خبرها قوله وقد تبتدا الخ اي الى آخره اي وخبر المبتدا جاز ان يكون اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم فجاز الحكم على شيء واحد باحكام كثيرة وجاز الاخبار عن شيء واحد باخبار كثيرة نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال يريد فوعيل ترد الصوافي اخباره قوله وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط اعلم ان المبتدا اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء في خبره كما صح دخول الفاء في جزاء الشرط لكونه مشابها للشرط من حيث ان المراد كونه سببا للخبر من حيث الابهام ومن حيث انه ذكر معه ما يصلح دخول الشرط عليه وذلك اذا كان

المبتدا

المبتدا موصولا لصلته فعل او ظرف نحو الذي ياتيني او الذي في الدار فله درهم او نكرة وصفتها فعل او ظرف نحو كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وانما اشترط ان يكون صلته وصفتها ضما لئلا يكذ شابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وكذلك اذا كان صلته وصفتها ظرفا لان الظرف معمول يحتاج الى عامل وذلك العامل هو الفعل دون اسم الفاعل ليتحقق شبهها بالشرط ويجب ان يعلم انه لا بد لصحة دخول الفاء في خبره من ان يقصد ان المبتدا مسبب عنه وانه غير معين وانه لم يدخل عليه ما لم يدخل على الشرط سوى ان نحو ما الذي ياتيني فلي درهم ولم يكن صلته او صفتها جملة شرطية نحو الذي ان يكرمني اكرمه فله درهم لان الشرط قد اخذ ما يقتضيه من الجواب قوله ليت ولعل مانعان باتفاق اي ليت ولعل ههنا باتفاق النحاة ودخول الفاء على خبرها اذا كان اسمها موصولا لصلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف نحو لا يقال ليت او لعل الذي في الدار يا تيني فله درهم لانه لم يتحقق المشابهة بين اسم ليت ولعل وبين الشرط وذلك لان الشرط وجزاءه يحتمل الصدق والكذب لكونهما خبرا والكلام الذي فيه ليت لو لعل لا يحتمل شيئا من الصدق والكذب لكونه انشاء واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتدا كذلك كان وعلت واعلمت وما ولا ما نعا بالاتفاق قوله وقد الحق بعضهم ان مجا اي والحق بعض النحاة ان ليت ولعل في امتناع دخول الفاء على الخبر وثقل الاكثرون ان

سيبويه لم يجوز الاخفش جوازه وذكره قليل منهم ان سيبويه يجوز والاخفش منعه حجة المانع انه كلام لم يرد دخول ان على الشرط لم يرد دخوله على ما شبهه وحجة المجوز ان الاصل عدم التغير في معنى الكلام بل يؤكده فجاز دخول الفاء قياسا على دخول ان كذلك يجوز بعد دخول ان وكل واحد من التعليلين حسن الا ان الواقع سوا الجواز كقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وكقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم لا يقال المثال الاول لا يدل على المطلوب لانه ليس بموصول ولا موصوف مذكورين لانا نقول هذا دليل على جواز دخول الفاء على المبتدا الذي هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور بعده دخول ان فدلالته على جواز دخوله على الموصول ادلى الا انه يلزم ان يكون المبتدا الذي يدخل الفاء على خبره ثلثة موصول صلته فعل او ظرف ونكرة صفتها فعل او ظرف واسم موصوف بالموصول الذي صلته فعل او ظرف واعلم ان بعضهم جوز دخول الفاء على خبر ليت ولعل وح يكون في قولك ليت ولعل مانعان باتفاق نظر ولعلم ان بعضهم الحق ان المفتوحة ولكن ليت ولعل ايضا والصحيح عند بعضهم جواز دخول الفاء على خبرها قوله وقد يحذف المبتدا الى آخره اي وقد يحذف المبتدا على سبيل الجواز اذا وجدت قرينة تدل عليه كقولهم المثل الحال واحد اي هذا المثال والحال كقولك تم فصر جميل اي فصري صر جميل ويحتمل ان يكون تقديره فصر جميل اجمل وح يكون الخبر محذوفا قوله والخبر جوازا الى آخره

اي وقد

ضربي زيدا حاصل فاذا كان قائما وقائم منصوب بانه حال من العامل فيه كان ولم يجز ان يكون خبرا كما كان يكون
والا لجاز تعريفه ولم يمكن فيه دلالته على الظرف بخلاف الحال فان لها دلالة على الظرف لذو الحال
الضمير والذي في كان وسوعا بدالي زيد وحذف خبر المبتدا، وسوحاصل كما تحذف متعلقات
الظروف العامة ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه وسوقائما لان الحال يدل على الوقت
والزمان وانما وجب حذف الجزء نهنا لحصول شرطين لان قائما يدل على اذا كان لدلالته
الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف عليه متعلقا العام قائما بل على الخبر
لان الدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء ولان غير الجزء لتزم موضعه وتقوم
وشال التي الكرشي، [illegible] الموتين يلتوتا واخطب لا يكون الامر قائما اي اخطب
كون الامر مبني وجوده اذا كان قائما فعل وجوده خطيبا مبالغة او اخطب
اي فاضل وذاكا ص
اوقات كون الامر اذا كان قائما فيكون اخطب بعني الزمان على التقدير الاخير
لا يكون افعل التفضيل مضافا المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر
والثالث بعد كل مبتدا، عطف عليه بالواو والتي بعني مع وقصد المقارنة مثل
كل رجل وضيعته فكل مبتدا، ورجل مضاف اليه وضيعته معطوفة على كل والواو
بعني مع وخبره محذوف تقديره كل رجل والواو بعني مع وخبره محذوف تقديره
كل رجل وضيعته مقرونان ايقرون مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين
لان واو

لان واو العطف بعني مع تدل على خصوصية الخبر وهي المقارنة وان خبر الجزء وهو ضيعته
الرابع موضع الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتدا، وههنا وقع بعده غيره وهو المعطوف
والرابع بعد كل مبتدا، مقسم يمثل لعمرك لافعلن فلعمرك مرفوع بانه مبتدا، خبره محذوف
تقديره لعمرك قسمي ويميني وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لانه لا قيل لعمرك علم ان
ثم قسما وان خبره وهو جواب القسم الذي لتزم مقامه اعلم انه قد يحذف المبتدا، والخبر معا
جوازا كقولك نعم الجواب من قال زيد قائم **قوله** خبران واخواتها الى آخره اعلم انا نحن
انا ذكرنا خبر ان مع انه خبر المبتدا، بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل لانه مخالف لخبر المبتدا، بعض
الوجوه ثم من حيث دخول ان عدم دخول ان ثم فرعه فقال واما المسند بعد دخول هذه الحروف
فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا، وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها والتي بعني ليس وغيرها
فقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه الاشياء واعلم ان انطبق التعريف عليها
ان زيدا قائم قائم هو المسند بعد دخول ان وفيه نظر لانه يمكن قبل يقوم في مثل قولنا ان
زيدا يقوم ابوه فان يقوم مسند بعد دخول ان مع انه ليس خبرا لان الخبر هو الجملة التي تقوم
مع فاعله مقام الاشكال [illegible] ويمكن ان يجاب بوجه وجوابا ان المراد بالمسند
المسند الى اسم ان او ضميرها اللام للعهد اعلم ان الاشكال واحد على خبر كان وخبرها ولا وجه لذكرها
قوله دائره كالم خبر المبتدا، اي كالم خبر المبتدا، من حيث انه يجوز ان يكون مفردا وجملة
دام احسان كالم

تكون فعلية واسمية فلابد في الجملة من ضمير يعود الى المبتدا، فكذلك خبران والحاصل ان حكم خبران
كحكم خبر المبتدا، الا في شيء واحد وهو ان خبر المبتدا، اجاز ان يكون مقدما على المبتدا، وخبران
لم يجز تقديمه على اسم ان لضعف عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم كقولنا
تعالى ان لدينا انكالا وكقوله تعالى ثم ان علينا حسابهم وغير ذلك واما جاز تقديم الخبر على
الاسم اذا كان ظرفا للاتساع في الظرف بالمتسعوا في غيرها لانه من اسم وفضل الا وسع في زلة
وكان الاناة وراء اذا كان كذلك جاز في الظرف لم يجز في غيره **قوله** خبرا التي لنفي الجنس
اعلم ان لا التي لنفي الجنس تعمل على ان شابهتها ان من الاجل ان كان ان ثبات ولا اجل التي تدخل
لا على ان حالا لنقيض على النقيض كما حمل النظير على النظير واما لاجل ان تحقيق الاثبات
ولا تحقيق التي تدخل لا على ان من حيث انها نظيران من حيث التحقيق وتوضيحه انه سيأتي المسند
بعد دخول لا التي لنفي الجنس نقول المسند شامل لخبر المبتدا، وخبر كان وخبرها ولا المشبهتين و
غيرها وقوله بعد دخول لا خرج جميع هذه الاشياء وانطبق التعريف عليه شامل لاعلام رجل
ظريف وتعريف سوالمسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس وانا اوردت هذا المثال و لم اورد المثال
المشهور وهو لا رجل ظريف لكي يتوهم ان الظريف صفة **قوله** ويحذف كثيرا اي ويحذف
خبر لا سنده كثيرا اذا كان الخبر ظرفا كالوجود والحاصل وغير ذلك لدلالة النفي عليه نحو لا الا اله
ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار اي لا اله موجود الا اسم **قوله** وسنوضحهم لا ثنينه اي وسنوضح

فاثبتون خبر لا سنده اي لا يظهر وانا اذا كان عالما بحصول العلم به فاذا قالوا لا رجل افضل منك
فمنصوبا افضل على الصفة فتكون الخبر محذوفا وتقديره وسوالعالم كما لموجود ونحوه ويعلم من قولنا اذا كان
واذا قالوا لا غلام رجل افضل منك بضم افضل على انه صفة لغلام ص
هاهنا انه اذا كان خبر لا ظرفا لم يجز حذفه لكون الخبر محضوصا بالظرف ويمكن ان يقال ان مراد من قال
فليعلم انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا وتوجيه ان قولنا لا رجل شاذا دليل على عدم الحصول اي الدار
كما استشكل بانه لم ينف العام نفي الخاص **قوله** لا مولا المشبهين ليس الى آخره اعلم ان ما ولا لا يعملان
عند بني تميم لانتفاء طرفي الاسم والفعل وكل ما يدخل القبيلين لا يعمل وعند اهل الحجاز يعملان
وسورة القرآن كقوله تعالى ما هذا بشرا وما من امهاتهم وانما عملتا شابهتهما ليس من حيث ان
ما تنفي الحال والدخول على المعارف والنكرات ودخول الباء على خبرها كما ان ليس كذلك
واذا شابه ليس بهذا الوجه فكل ما ليس في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله المسند اليه شامل
للمبتدا، واسي كان وان اسم لا التي لنفي الجنس وتقوله بعد دخولها خرج ما عداه شامل ما زيد
قائما فزيد مسند اليه بعد دخول ما ولا كان مشابهة لا ليس اقل من مشابهة ما ليس لان شابهته
لا ليس انما هي لنفي دون نفي الحال والدخول على المعارف ودخول الباء في خبرها كان
كل لا قليل ولا حل هذا قال وسوفي لا شاذ اي العمل في لا شاذ وقد جاء في الشعر [illegible]
خبرها فالا بن عيس لا براح اي لا يبرح اي اي ليس لي براح [illegible] **قوله** لا ثنويات
اي آخره اي ما اشتمل على النصب وانما عدل عن لكما يوسم تعريف الشيء بما هو شامل وانما
في الحروف ولا لة كما ص

لا شيئون

سو بلفظ التذكير لانه يعود الى المنصوب لانى المنصوبات لانى التعريف انما هو الحاجة للافراد
اولانه فى المعنى عبارة عن ما وسومذكر لفظا فنية المفعول المطلق انما يتبادر ما المفعول المطلق دون
ما عداه الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا تأديبا له فان ضربا
سو الضرب فقط وانما مفعولا مطلقا اما لهذا المعنى واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول
به وله وفيه وغيرها وليس باسم لما فعله فاعل فعل مذكور ومعناه قوله اسم احتراز به عما فعله فاعل
فعل مذكور ومعناه وليس باسم له نحو ضرب الثانى فى قولك ضرب ضرب زيد فان ضرب الثانى
عليه انه فعل فاعل فعل مذكور ومعناه لكنه ليس مفعول مطلق لانه ليس باسم وقائل ان يقول المراد
بضرب الثانى لفظه ومدلوله الذى هو الضرب وانما كان فلا حاجة الى لفظ الاسم اما اذا كان
المراد لفظه فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب وانما اذا كان
المراد مدلوله الذى هو الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يخرج عنه ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد
لفظه وهو فعل الفعل باصطلاح القوم وان لم يكن صادرا عنه وفى الجواب نظر من وجهين
احدهما ان زيدا فى المثال المذكور ليس بفاعل لضرب الثانى بل الضرب الاول بتوسط الثانى
تاكيد الاول واما ثانيا فلانه لا مطلق باصطلاح على لفظه ضرب انه مفعول لانه انما فعله المتكلم
بالتلفظ به وجواب الصحيح ان المراد بضرب الثانى مدلوله الذى هو الضرب نحو ولله
عنه لانه مفعول مطلق قلنا لانسلم انه مفعول مطلق وانما يكون كذلك ان لو كان صادرا
عنه بلفظ الاسم اما اذا عبر عنه بلفظ الفعل فلا نقول ما فعل فاعل احترازا عما فعله فاعل تأم

ليس بمفعول مطلق نحو ضربت زيدا فان زيدا لم يفعله الفاعل وقوله فعل مذكور احتراز عن
مثل اعجبنى القيام فان القيام اسم ما فعله فاعل لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ما فعله فاعل
فعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور سو القيام والقيام يمتنع ان يكون فاعلا لنفسه وقوله بمعناه احتراز عن اسم ما فعله فاعل فعل مذكور وليس بمعناه نحو ضربت
ضربا فانى فانى وان صدق عليه انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لان كل واحد منهما فعل
المتكلم لكن لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكرامة وليس العالم فى قولنا
خلق الله العالم مفعولا مطلقا بالتفسير المذكور لان العالم ليس بمعنى الخلق الذى هو مصدر
خلق لان الخلق حدث والعالم ليس كذلك بل العالم محدث والمراد بالفعل اعم من ان يكون
مشتقا منه او غير مشتق منه ليدخل فيه مثل وجد وولد والمراد بالمذكور ما هو اعم من ان يكون
لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا ورعيا ولا ينتقض التعريف المذكور بخو ضربته ضربة
سوطا وضربته ضرب الامير لان قولهم انه مفعول مطلق قول مجازى او فى الخ
تسمية شئ باسم شبهه واعلم انه لو زاد بعد قيد آخر وسوذكر بانا لم ينتقض مثل ان كررت
كراهيتى لافعالك ليس بمفعول مطلق لانه ليس من المشروح بالحد ما كراهى فى قولك اكرمت زيدا اكراما له فانه
على ما ذكره المذكور لحد المذكور مع انه ليس مفعولا مطلقا بل مفعولا لاجله لانا نقول ان
كان المراد المجاز والمجرور فلا نسلم انه يصدق عليه الحد المذكور وان كان المجرور فقط

فلا نسلم انه لا يكون مفعولا مطلقا نعم لا يكون بهذا كذلك لمقارنة حرف الجر اياه واخراجه
عن تمامه ومكونه الجار والمجرور بمنزلة واحدة قوله ليكون للتاكيد والنوع والعدد اى
المفعول المطلق على ثلثة انواع لان مدلوله ان لم يكن زائدا على مدلول الفعل فهو للتاكيد
نحو جلست جلوسا وان كان زائدا على مدلول الفعل فان كان دالا على هيئة صدور
الفعل فهو للنوع والهيئة نحو جلست القرفصاء بكسر الجيم وجها ما ان يكون بدلا عليه باسم
خاص نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه بالصفة نحو ضربته ضربا شديدا او اى
ضرب وضربت الضرب الذى تعرفه واما بالمضاف اليه نحو ضربت رأس الامير وضرب
الامير او بالعدد نحو ضربت الضرب الذى كان بينك وبين فلان ضربة او ضربتين
وان كان دالا على مرات صدور الفعل فهو للعدد والمرات نحو جلست جلستين فتأمل
قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اى المفعول المطلق الذى للتاكيد
لانه يثنى ويجمع لاقتضاء التثنية والجمع الكثرة واشتراك الكثرة فيهما بل فى احدهما
المشركة ولا كثرة فيهما بل فى افرادهما ويجوز تثنية المفعول المطلق وجمعه اذا كان
للعدد فاذا اجتمع المرتان امكن تثنية المفعول واذا اجتمع المرات امكن جمعه واذا
كان للنوع فاذا اجتمع النوعان حصل الموجب للتثنية واذا اجتمع الانواع حصل الموجب
للجمع فيقال ضربته ضربتين وضربات قوله وقد يكون بغير لفظه اى يحذف

المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان شرط ان يكون بعض الفعل لا من لفظه كما ذكرنا فى تعريفه
نحو قعدت جلوسا قوله وقد يحذف الفعل الى آخره اى وقد يحذف الفعل الذى هو ناصب المفعول
المطلق على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الاول وسو الحذف على سبيل الجواز فكقولك لمن
قدم من السفر قدمت مقدما اى قدمت قدوما غير مقدم ان شئت حذفته وان شئت اظهرت واما الثانى
وسو الحذف على سبيل الوجوب فهو على ضربين احدهما سماعى اى مقصور على السماع والثانى قياسى
واما عند اناسيا لا يمكن ان يذكر ضابطة عند وجوده فلكى الضابطة يجب حذف الفعل بخلاف
الاول فانه لا يمكن ان يذكر ضابطة عند حصولها يجب حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل
فى مثل كثيرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه مثال الاول اعنى المحذف السماعى قولهم سقيا ورعيا
اى الطريق وقولهم وشكرا اى آخره اى سقاك الله سقيا وحدت بعدا فان قيل لم قلت ان فعل هذا القسم واجب الحذف
وقد استعمل فيه نحو قوله تعالى اسقيا لناقة الله وسقياها قلت الجواب ان المراد انه واجب الحذف
عند السيبويهى وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض قوله وقياسا الى آخره اى واجب الحذف
الفعل ان صب المفعول المطلق قياسا فى مواضع منها موضع وقع فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفى
او معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم لا يكون المفعول اوقع
المطلق بكرة فى موضع الخبر عن اسم ما يصح ان يكون خبرا عنه لانه لا مانع منه فقوله ما وقع مثبتا احتراز عن
ان وقع منفيا فانه ليس من هذا القبيل نحو ما زيد ضربا ولا عمرو قتلا احتراز عن ان وقع بعد نفى

نحو زيد سيرا فانه ليس من هذا القبيل وقوله ومعنى نفي ليدخل فيه مثل انما انت سيرا فانه سيرا مثبت
بعد معنى نفي وان لم يكن بعد نفي لان تقديره ما انت الا سيرا وقوله داخل على اسم احتراز به عن ان وقع
مثبتا بعد نفي داخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا فانه سيرا مثبت بعد نفي داخل على فعل فانه ليس من
هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لا يكون خبرا عنه اي لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك
الاسم نحو ما بشري الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي داخل على اسم لكنه خبر عن ذلك الاسم فليس من
هذا القبيل وقوله او وقع مكررا اي وقع المفعول المطلق مكررا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح
ان يكون خبرا عنه ليدخل فيه مثل قولنا زيد سيرا سيرا تقديره زيد يسير سيرا سيرا او انما قلنا
في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لئلا ينتقض بمثل قوله تعالى كلا اذا دكت
الارض دكا دكا فقوله نحو ما انت الا سيرا فسيرا مثبت بعد نفي وهو داخل على اسم وهو انت
وهو ليس بخبر عن انت وكذلك قوله ما انت الا سير البريد تقديره ما انت تسير الا سير او ما انت
تسير الا سير البريد وانما اورد مثالين ليعلم ان الاسم الواقع موقع الخبر وان لم يكن خبرا للمبتدا
على ضربين احدهما انه فعل للمبتدا كالمثال الاول والثاني ان فعله مشبه به كالمثال الثاني
وقوله وانما انت سيرا فسيرا مثبت بعد معنى نفي داخل على اسم وهو انت وليس خبرا عن
انت وقوله و زيد سيرا فسيرا سيرا او وقع مكررا في موضع خبر عن زيد وليس خبرا عنه
قوله ومنها ما وقع تفصيلا الى اخره اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق تحذيفا حذفا قياسا ان يقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة

متقدمة

متقدمة فقوله تفصيلا احتراز عن ان وقع اثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا نحو
فشدوا الوثاق فتقتلون قتلا فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لاثر
مضمون جملة احتراز عن ان يقع تفصيلا لا لاثر مضمون جملة بل تفصيل مضمون مفرد
او تفصيل مضمون جملة مثال الاول زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا ومثال الثاني زيد
يسافر سفره القريب او سفره البعيد وانما قيد الجملة بالمتقدمة لانها لا تكون الا كذلك
لامتناع تقدم تفصيل الشيء على الشيء مثاله قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء
فمنا وفداء تفصيل لاثر مضمون جملة متقدمة لان الجملة المتقدمة هي قوله فشدوا الوثاق و
شد الوثاق واثره المن او الفداء او الاسترقاق او غير ذلك تقديره فاما تمنون منا واما
تفدون فداء قوله ومنها ما وقع للتشبيه الى اخره اي من المواضع التي يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا هو الذي يقع المفعول المطلق فيه للتشبيه بعد جملة
مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وعلى صاحب ذلك الاسم فقوله للتشبيه احتراز به عن ان
يقع لغير التشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو لزيد صوت حسن وقوله علاجا
احتراز به عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجا فانه ليس من هذا القبيل
كقولنا له علم علم الفقهاء وله زهد زهد الصلحاء فهذا لا يلزم النصب في مثل لزيد ضرب
ضرب الملوك والفعل العلاج فعل يحتاج حدوثه الى تحريك عضو كالضرب والشتم

وغير العلاج ما لا يحتاج اليه كالعلم والظن وقوله بعد جملة احتراز به عن ان يقع بعد مفرد فانه
ليس من هذا القبيل نحو الصوت صوت حمار وقوله مشتملة على اسم بمعناه نحو مررت
برجل فاذا له ضرب صوت حمار وقوله وصاحبه احتراز عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة
مشتملة على اسم بمعناه لكن لا على صاحب ذلك الاسم نحو مررت فاذا فيها صوت صوت
حمار فانه ليس من هذا القبيل وانما وجب اشتمالها على صاحب ذلك الاسم ليتحقق فاعل الفعل
المقدر الناصب للمفعول المطلق ومثاله مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فصوت
حمار للتشبيه علاجا بعد جملة وهي مررت بزيد فاذا له صوت وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو
صوت ومشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو الهاء في له تقديره مررت بزيد فاذا
هو يصوت صوت حمار وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى تقديره
مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى قوله ومنها ما وقع مضمون جملة اي من
التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون
جملة لا احتمال لتلك الجملة غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احتراز به عن ان
يقع مضمون مفرد كقولك لك ضربت ضربا وقوله لا محتمل لها غيره احتراز به عن ان يكون
لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق كالقسم الذي بعده مثاله له علي الف درهم اعترافا
فاعترافا وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم ولا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف

تقديره

تقديره اعترفت اعترافا ويسمى هذا القسم توكيدا لنفسه لانه يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين
الاعتراف فهو تاكيد لنفسه قوله ومنها ما وقع مضمونا الى اخره اي من المواضع التي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعول
المطلق مضمون جملة احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا فقوله لها محتمل غيره احتراز به
عن ان لا يكون لها احتمال غيره كالقسم الذي قبله ومثاله زيد قايم حقا فحق وقع مضمون زيد
قايم ولزيد قايم احتمال غير الحقيقة لاحتمال ان يكون قولنا زيد قايم حقا وغير حق فقولنا حقا اكد احد
احتماليه واعلم ان في عبارته تساهلا لان مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد والحق ليس عبارة
عنه معناه منها ما وقع توكيدا وتحقيقا لمضمون جملة لها احتمال غيره ويسمى هذا القسم توكيدا لغيره
لانه يؤكد مضمون الجملة وهو غيره ولقايل ان يقول مسافرته في قولنا زيد يسافر سفرا مضمون الجملة
فهي اما ان يحتمل غيره او لا يحتمله فان احتمله اشكل ضابطة القسم الثاني وان لم يحتمله اشكل ضابطة
الاول وجوابه ان المراد بالقسم الاول ما وقع تاكيدا لمضمون جملة لا يحتمل لها غيره وبالقسم الثاني
ما وقع تاكيدا لمضمون جملة لها محتمل هو غيره ويدل عليه قوله وسمي الاول تاكيدا لنفسه والثاني تاكيدا
لغيره لا يقال مسافرته في المثال المذكور تاكيد لمضمون جملة وحينئذ لا يكون الجواب جوابا عن الاشكال
المذكور لانا نقول لا نسلم انه تاكيد بل للنوع كضرب الامير في قولنا ضربته ضرب الامير فان قيل كلا
قال ومنها ما وقع تاكيدا لمضمون جملة يستغني عن ذكر القسمين قلنا انما ذكر القسمين للاختصاص

كل واحد منها بخصوصيته وهي احتمال غير منحصر في الجملة وعدده وباسم وموتاكيد لتقوية تاكيد لغيره

قوله ومنها ما وقع مشتى نحو لبيك الخ اقول اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل ان ناصب المفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى نحو لبيك وسعديك فان تثنية المصدر اما تدل على تكرير عينه ذكر الفعل تقديره اقامة بعد اقامة واطعت اطاعة بعد اطاعة وان قلت اقامة واطاعة كثيرا فما وجه تثنيتهما قلت اقامة واطاعة كثيرا مقرارا عن ان يقع المفعول المطلق مثنى للاتكثير اي من غير التفات الى الكثرة بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت ضربتين قوله المفعول به سواء وقع عليه فعل الفاعل نحو اردت زيدا او المراد وقوع الفعل تعلقه سواء لا يعقل الا بعد تعقل الفعل ليس بمفعول به نحو ضربت زيدا امس ذكر الشق الثاني ولا يرد عليه المفعول فيه فان تعقل

ولقايل ان يقول لانسلم ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام بل الفعل بهيئته يدل على الزمان ويتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان ولكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقل الفعل سواء المصدر ولا شك ان المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام

ولقايل ان يقول انه منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق به وتعقل الفعل موقوف على تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل موقوف على تعقل شيء غير الفاعل وسنا معلوم من سياق الكلام قوله وقد يتقدم الى آخره اي وقد يتقدم المفعول المشغول به على الفعل العامل فيه لان الفعل قوي العمل نحو زيدا ضربت وانما قال وقد يتقدم بلفظ قد يتقدم لفايدة المفيدة بخرجه الحكم لان المفعول به قد يتبع تقدمه عليه في اكثر المواضع التي يجوز تقديمه عليه فيها

اعلم انه قد يتقدم المفعول به على عامله الاسم نحو زيدا ضارب قوله وقد يحذف الفعل اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك زيدا من قال من اضرب اي اضرب زيدا ان شئت اظهرت وان شئت حذفت واما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول سماعي اي مقصور على السماع ولا يجاوز السماع وسوف يقسم اقسامه ايراد تركه اراد ونفسه وقوله تعالى انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وللمكن ان يحمل على اشياء عن خيرا لكم لان الامر بالشيء عن ضده كالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا اي اتيت مكانا سهلا اي معمورا واتيت مكانا سهلا دون حزن قوله والثاني المنادى وهو المطلوب اقبال المخاطب اي الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقبال المخاطب نائب مناب ادعوا فقوله المطلوب اقبال شامل لغير المخاطب ايضا نحو فلما قال يحرف نائب مناب ادعوا اخرج مثل اطلب زيدا وقوله بالمنادى يخرج مثل قوله يا زيد فان ياء قام مقام ادعو لفظا لان اصل يا زيد ادعو زيدا وانما حذف الفعل واقيم يا مقامه للتخفيف وليدل على الاختصاص ولم يجعل الاخبار وقوله تقديرا مثل يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف اعرض عن هذا فيا نائب مناب ادعو تقديرا وانما وجب حذف الفعل لان حرف النداء قايم مقام الفعل ونائب مناب

فلم يجز الجمع بين النائب والمنوب عنه اذا كان حرف النداء ملفوظا ولم يجز ايضا ذكر الفعل دون حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار قوله وبني على ما يرفع بنى على ما يرفع اي وبني المنادي اذا كان مفردا معرفة على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه لفظا او تقديرا على الضم لفظا او تقديرا نحو يا زيد يا قاضي ويا فتى وعلى الالف ان كان رفعه بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا ولا شبيها به ولا جملة لان قوله على ما يرفع به احتراز عما كان عليه من حركة او سكون لكان اصوب ليدخل فيه مثل يا هندا ويا سهلا ولان المراد من قوله يبنى بناء المنادى بسبب حرف النداء ويدل عليه قوله يبنى على ما يرفع فيه ليس مثل يا هندا ويا سهلا لكنك وانما اورد يا زيد ويا رجل كليهما لان الاول معرفة قبل النداء ايضا والثاني نكرة قبل النداء ومعرفة حال النداء وانما بني القسم مع ان اصل ان يكون معربا منصوبا لانه مفعول به فدل بكونه شبيها بالكاف الخطاب في قولك الاحوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب في قولك احوك ووقوعه موقعه وانما بني على الوكز فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وانما بني على الضم لانه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف الياء اكتفاء بالكسرة عن الياء نحو يا غلام ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادي المضاف المحذوف الف اكتفاء بالفتحة عن الف الخطاب نحو يا غلام قوله ويخفض بلام الاستغاثة انما يخفض المنادي اذا دخل عليه لام

الاستغاثة نحو يا لله للعلمين لانه حينئذ معرب لعدم كونه شبيها بالكاف الخطاب من حيث الافراد لانه مركب لانضمامه مع حرف الجر قوله ويفتح للحاق الفا والام اي ويبنى المنادي المستغاث عند الحاق الف الاستغاثة به وحينئذ لا يكون اللام معها لامتناع اجتماع لام الاستغاثة مع الالف لان اللام يخفض المستغاث بالالف يتفق ولو جمع منهما لزم ان يكون مخفوضا ومفتوحا وانه محال ويحذف الحاق الف الحاق الفا حذف الواقف فيقال يا زيداه قوله ويضم ما سواهما اي وينصب ما سوى المنادي المفرد المعرفة وسوى المستغاث لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء وما سواهما المضاف نحو يا عبد الله والمشابه بمضاف نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة نحو يا طالعا لغير معين وانما نصب هذه الاشياء الثلثة لكونها مفعولا لاجلها على الحقيقة وعدم علة البناء واما الاول فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثاني فلكونه شبيها بالمضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص لهما فعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة اعلم ان جمع الاسماء المضافة جاز ان يكون منادى للمضاف الى المفرد المخاطب فقال يا غلامك للاستلزام اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغاير ما قوله وتوابع المنادي المبنية المفردة اي آخره اي توابع المنادي

المبني اذا كانت مفردة او في حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه ترفع حلا على لفظه وتنصب حلا على محله فقوله المبني احترز به عن المنادى المضاف نحو يا عبد الله الظريف فان تابعه للرفع وقوله المفردة احترز عن التوابع المضافة فان كل التوابع المضافة يجوز فيها الامران نحو يا زيد غلام المال لان المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا كانت مضافة لم يجز فيها الا النصب بالاولوية ذلك التوابع ان كيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف والمتبوع دخول يا عليه اي المعرف بلام التعريف واما قال المتبوع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو لم يكن حكمه كذلك مثال التأكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثال عطف البيان يا زيد نعثلة وعلة ومثال المعطوف بحرف المتبوع دخول يا زيد والحارث والحارث وقوله ثانيا حيال اولى بعده والظرف والمجرور هنا بمنزلة الفعل فترفع بهذا التوابع حلا على لفظ المنادى المبني وتنصبها حلا على محله فان قيل لم جاز الرفع حلا على لفظه وكان من الواجب ان لا يجوز لانها توابع المبني وتوابع المبني توابع محله فالجواب ان المبني ليس الدار بكبير الدار بل يرفعه وكذلك يقال جاني تسعة عشر الكرام بكبير الكرام بل يرفعها قطعا انما جاز لتابعة حركة المنادى المبني حركة الاعراب من حيث العروض المبني ان حركة كل واحد من المنادى المبني وحركة المعرب عارضة ولهذا لم يحسن يا تسعة عشر الكرام بكبير الكرام لان حركته غير عارضة ومن هذا يعلم ان المراد بالمنادى المبني في قوله وتوابع المنادى المبني المفرد هو المثال

المبني

المبني بباب النداء قوله والخليل في المعطوف بخبار الرفع والنصب اعلم ان الخليل بن احمد يختار في المعطوف المتبوع دخول يا عليه الرفع تنبيها على انه منادى ثان والمبرد يختار النصب لانه تابع المبني وتابع المبني يكون تابعا لمحله قوله ابو العباس ان كان الذي اتى آخره اي كان المعطوف المتبوع دخول يا عليه مثل الحسن اي من الاسماء التي فيها الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل لا نصبه لكن اشراع الالف واللام منه وتقدير حرف النداء فيه فيكون وجود اللام فيه كعدمه فيجب بان يدل على انه منادى ثان وان كان المعطوف المتبوع دخولا يا عليه مثل الحسن اي من الاسماء التي فيها الالف واللام فالاختيار عند الخليل الرفع واختيار ابو العباس النصب

منه نحو النجم والصعق فانه يختار النصب كابي عمرو لانه لما لم يكن اشراع الالف واللام عنه لاجل تقدير حرف النداء فيه فكان تابعا للمبني فالاولى ان يكون تابعا لمحله ومحله منصوب لانه مفعول به قوله والمضافة تنصب اي اخره عطف على قوله المفردة اي توابع المبني اذا كانت مضافة اضافة حقيقية لم يجز فيها الا النصب ولان المنادى اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا كانت مضافة فبطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب ليعلم بالنصب حرف النداء الذي هو موجب للبناء وانما قيد بالاضافة الحقيقية ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لان نحو فرد الرفع والنصب لانه يجوز لا يا زيد الحسن وجهه بكونه في تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف المطول لكن نحو عبد منادى ممتنع لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه اولى فيها يتبع اللام يجوز الرفع والنصب كما في يا زيد الحسن وجهه

لام التعريف قوله والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا اي حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر سواء كان المتبوع دخول يا عليه حكم المنادى المستقل سواء كان بدلا او معطوفا على المنادى المبني او المعرب وسواء كان مفردا او مضافا فان كان حكمه حكم المنادى المستقل فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين موقتين لم يجز فيهما الا البناء وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب تقول في البدل والمنادى المضاف يا عبد الله اخاك ويا زيد غلام زيد وتقول في البدل والمنادى المضاف يا عبد الله اخاك ويا عبد الله زيد وتقول في العطف والمنادى مفردا وعمرو ويا زيد واخاك وتقول في العطف والمنادى مضافا يا عبد الله غلامه ويا عبد الله واخاك وانما كان حكمها في الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل اما في البدل فلتكرير العامل كما مجيء في بابه فيكون حرف النداء مقدرا فيه واما في المعطوف فظاهر لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء فصار كانه قيل يا زيد ويا عمرو قوله والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو اعلم ان المنادى المبني العلم اذا وصف بابن وابن مضافا الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو يجوز في المنادى الضم والفتح لكن الفتح هو المختار واما جواز الاول فظاهر لانه مفرد موقت فيكون مبنيا على الضم والابن صفة لمضاف فيكون منصوبا وعلم جوازه من قوله بجار واما اختيار الثاني فلانه حينئذ استراح الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال فصارا بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت وبعلبك واذا كان كذلك فآخر المنادى كالفتح

آخر الاسم الاول المركب مع غيره نحو خمسة عشر واعلم ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه الابن اما ان يكونا علمين او يكونا غيرين او الاول علما والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول يختار بناءه على الفتح مع جواز ضمه كما ذكرنا وان كان احد الامرين الضم على الاصل والفرق بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا من شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال في الاول دون غيره واما نصب مضافا على الحال من ابن لان الابن صفة للمراد به اللفظ قوله واذا نودي المعرف باللام اي آخره اي اذا نودي الاسم المعرف باللام نحو الرجل شملة توصل في ندائه الى الاسم المبهم فيقال في ندائه يا ايها الرجل ويا هذا الرجل يا هذا الرجل واما احتيج الى التوصل بالمبهمات في ندائه بكر انهم اجتماع اللام وحرف النداء في كلمة واحدة تكون اللام للتعريف وحرف النداء اسم القصد للتعريف فلو اجتمعا لزم اجتماع حرفي التعريف وهو غير جائز فتوصل بالمبهم وادخلوا حرف النداء عليه وصلوا ذلك الاسم المعرف بابا اصلا اللفظ قوله وارفع الموارع الرجل الى آخره اي ارفع الموارع الرجل حال كونه صفة لذي المبهم مع انه صفة مفردة لمنادى المبني وانما جاز ان يكون الصفة المفردة تابعة للفظ المبني ومحله وانما ارفعه ليكون تنبيها على انه هو المقصود بالنداء لانه هو الموارع ايضا رفع توابع الرجل لانها توابع المعرب ووجوب كونها توابع المعرب تابعة للفظ المعرب تقول يا ايها الرجل وايا ايها الرجل الظريف وفيه بطل جواز ان يكون توابع المبني

تابعه لجواز اظهار اعراب محله باعراب لفظه نحو مازيد قائم وقاعدا بالنصب وبالرفع مادلي
ان يقال لوجوب رفع متبوعه نعم يجوز نصب ذي المال على ان تجعله بدلا من اي كانك قلت
يا ايها الرجل يا ذي المال دكن الكلام في يازيد العاقل ذا المال فانه يجعل تابعا
للعاقل لم يجز الا الرفع وان جعلته نعتا لزيد بدلا او صفته تعين النصب ويلزمك ذلك مرارا
وتوابعه اي وتوابع الرجل قوله وقالوا يا اسم خاصة اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان
يقال انتم قلتم اذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل واسد معرف باللام فوجب ان يقال يا ايها
يا ايها اسد بالوصل اسكنه لا يقال كذلك بل يقال يا اسه وجوابه ان نقول انما يقال يا ايها ولا
يقال يا ايها اسد اما لان اللام الذي في اسد ليس بتعريف واما لعدم الاذن الشرعي في ذلك
الاسماء المبهمة على العدد تميم قوله ومنك في مثل يا تيم تيم عدي الى آخره اي لانك في المنادى
اذا كرر لفظ مضافا الى اسم آخر نحو يا تيم تيم عدي لا يا بكر لا لتقتكم في سعة الكلام والاختيار
في الاول مع النصب في الثاني اما ضم الاول فظاهر لانه منادى مفرد معرفة مبني على الضم وامثلة
نصب الثاني فلما مر من ان المنادى حرف نداء محذوف واما تاكيد الاول واما نصب الاول
فاما على تقدير ان يكون مضافا الى عدي المذكور وتم الثاني تاكيد لفظي للاول واما على تقدير
ان يكون مضافا الى عدي المحذوف وتقديره يا تيم عدي تيم عدي حذف الاول لدلالة الثاني
عليه واما قال الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لانه معرب حيث يكون مضافا

والمضاف

والمضاف الى ياء المتكلم الى آخره اي المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيه يا غلامي
بحركة الياء وسواء الاصل لان الياء فيه مفتوحة لانها مضاف في غلامك ويا غلامي باثبات الياء وسكونها
تخفيفا ثم علم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا غلام بقلب الياء الفا تخفيفا قوله
ويا لهاء وقفا ويجوز الحاق الهاء بالكل فتقول يا غلامية ويا غلاميه ويا غلامياه ويا غلاما ما
بين الوصل والوقف قوله وقالوا يا ابي وامي الى آخره يعني اذا كان المضاف الى ياء
المتكلم ابا او اما يجوز فيه ما جاز في سائر الاسماء المضافة الى ياء المتكلم ويجوز فيه زيادة هاء
يا ابت ويا امت بكسر التاء بقلب الياء تاء ومناسبة الكسرة الياء ويا ابت بفتح
التاء لكون الالف بعدها عن حرف متحرك بالفتحة ويا اتا بتعويض الالف والتاء عن الياء
ولم تقل يا ابتي لان التاء بدل عن الياء فلو اجتمعا لزم البدل والمبدل عنه وهو غير جائز
قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاص بالي آخره اي اذا كان المنادى ابنا مضافا الى العم او الام
المضافين الى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم فتقول يا ابن عمي ويا ابن
امي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء ورد الاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن
عما بقلب الياء الفا ويجوز فيه وجه آخر وهو يا ابن عم ويا ابن ام بحذف الالف والاكتفاء
بالفتحة واما جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم على اللغة
المشهورة لانه اثقل من المنادى المضاف الى ياء المتكلم للتركيب واما قال خاصة لعدم

جواز ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما سواء كان المضاف غير الابن نحو يا غلام
امي او في ابن كان المضاف اليه غير الام والعم نحو يا اخي او كان المضاف اليه هما نحو يا غلام
اخي ويا غلام عمي وانما اختصا بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما
قوله وترخيم المنادى جائز اي ترخيم المنادى جائز في سعة الكلام والاختيار والترخيم
في غير المنادى جائز للضرورة حتى قوله ولا يرى شاعضا ولا يرى مثلنا الى آخره
قوله حذف في آخره تحقيقا اي ترخيم المنادى حذف في آخره تحقيقا للعدة وشرطان لا يكون آخره
اي شرط الترخيم ان لا يكون مضافا فان المضاف لو رخم لرخم آخره او آخر المضاف اليه فلو رخم
آخر المضاف لم يكن الترخيم آخرا لان المضاف اليه من تتمة الاول معنى ولو رخم آخر المضاف
اليه لم يكن الترخيم في آخر المنادى لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظا وان لا يكون مستغنا
لان المطلوب من الاستغاثة زيادة الصوت والتطويل والترخيم مناف لهما وان لا يكون جملة
لان الجملة محكية بحالها فلا تتغير وان يكون احد الاحرف اما على زايدا على ثلثة احرف
واما ثانيا لانه اذا كان علما كان معلوما اذا حذف منه شيء وانما كان زايدا على
ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف منه الا ثالث وسواء كان من نفس الكلمة او
لم يلزم من حذف ثالثه حذف ما حكم عليه من الكلمة فلم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بسبب
حذفها اعلم ان شرطه ان يكون علما لئلا يلتبس بالاتار فيه فلا يقال في ترخيم حيية اذا كان

صفة

صفة يا حيب اقبل لحصول الالتباس لجواز تانيث المذكر غير العلم اذا اريد به المؤنث
واما اذا كان علما فلا يحصل الالتباس لانه لا يؤنث المذكر وبالعكس في العلم حملا على
المعنى قوله فان كان في آخره نونان في حكم الواحدة اعلم ان هذه الاشارة الى ما يحذف من
المنادي للترخيم فانه قد يحذف لرخم آخره كما مر وهو الاكثر وقد يحذف لرخم آخر واحد
اما الاول وسواء يحذف لرخم آخر كان في آخر الاسم حرفان زايدان حكما
او الزايدة الواحدة وذلك كالف الالف الممدودة نحو اسما وحمراء والالف والنون المزيدتان
نحو سكران وحمران او ياء المثنية نحو كوفي وبصري او علامة التثنية نحو زيدين وبكرين
فانه يحذف حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن شرطان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف احترازا
عن يدين ودمين ولكذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور ومسكين فانه يحذف
حرفان اما الراء فلانه في آخر الاسم ووجوب الترخيم في آخر الاسم واما الواو فلانه حرف علة زايدة
وحرف العلة الزايدة ولي بالحذف واما قال وسواء كثر من اربعة احرف احترازا من ان يكون على
اربعة احرف نحو سعيد فانه لا يحذف لرخم لئلا يلزم الاجحاف في نفس الكلمة لترخيم الاسم
مطلق التخفيف وعليت الكتاب تنكرت تا بعد معرفة قلبي اي ما ليس بمحذوف
السين وبقي يا فعيل والمراد بالمدة حرف زايد من حروف المد الساكن في الاصل والهذا
حذف حرفان للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم يحذف من مختار بل يقال في ترخيمه

مختما باثبات الالف لانها لبنت لمدة بالغير المذكور ركون الالف غير زايدة بل

بلا عن ياء متحركة في الاصل فاصله مختموكذلك متميل ومتمال واعلم انه لو قال او قيل آخره

مدة وسواكن من اربعة احرف لكان اولى ليدخل نحو مثل مري فانه يحذف منه حرفان بخلاف

للعلة المذكورة اعلم اسما على وزن فعلاء عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة على القاعدة

عند سيبويه من الحلية جمع اسمه اصله اسماة قلبت الواو همزة على القاعدة

في آخره زايدتان وعلى الثاني فمباني آخره حرف صحيح قبله مدة **قوله** وان كان معتلا حذف

نحو قليك وصفوت فانه يحذف الاسم الاخير لان الاسم الاخير مترتب الخ اقول فيه بحث فانه

لكما يحذف تاء التانيث للترخيم فكذلك يحذف الاسم الاخير **قوله** وان كان غير ذلك

حرف واحد اي وان كان المنادى غير ما ذكر اي غير ما حذف لرخمان الاول والاسم الاخير حذف

لرخمان واحد علما بالاصل سوان يحذف حرف واحد او الزيادة بسبب عارض والعارض

منتف **قوله** وسوف يجي حكم الثابت اي المحذوف في المنادي المرخم يكون في حكم الثابت

علي مذهب الاكثرين وسوالاصح لان المراد بقولنا للفاعل يا حارث يا حارثا لفظا ومعنى

اما معنى فلان المراد سوء ذلك المسمى واما لفظا فان المراد هو ذلك الاسم واذا كان المحذوف

في حكم الثابت ترك الباقي من المحذوف على ما كان عليه من الحركة والسكون فيقال يا حار

ويا ثمو ويا كرو **قوله** وقد يجعل اسما برأسه اي وقد يجعل الباقي من المنادي المرخم اسما برأسه

فيقال يا حار بالضم لانه حينئذ منادى مفرد معرفة ووجب بنا المنادي المفرد والمعرفة على الضم

ويقال يا ثمي لان يا ثمو دلما حذف منه الدال وجعل الباقي اسما برأسه كان في آخره واو قبلها

ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم يا كرو ان بعد جعل الباقي في اسما برأسه

يا كرا لانه لما حذف منه الالف قبلها الفا ثابتة في كلامهم منذ اقاعدة **قوله** قد تجعل بصيغة

النداء في المندوب اعلم ان العرب استعملوا صيغة النداء اعني حرف النداء وسوا يقطع

وهو المتبع عليه مبادا واو واختفوا ستش

المندوب مع تحقق الفرق بين المنادي والمندوب لان المنادي سوا المطلوب اقبال المخاطب

نائب منابه او عوافقا او تقديرا والمندوب سوا المتفجع عليه بيا او وا واصيغة النداء

يتحمل في المندوب ايضا لمشابهة المندوب المنادي من حيث التخصيص لان كل واحد منهما

مخصوص من بين قومه ولكن المندوب يختص بوالمكون نصا على الندبة **قوله**

وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادي اي وحكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادي

كما ان المنادي اذا كان مفردا موقوفا مبني على الضم فكذلك المندوب اذا كان مضافا منصوب

فكذلك المندوب الان المندوب لا يقع نكرة ولا مشابها بالمضاف وكذلك حكم توابع

المندوب مفردا او مضافا فحكم توابع المنادي مفردا او مضافا وانما كان حكمه مثل حكم المنادي

في الاعراب والبناء لانه لما اجري مجراه في صيغته اجري مجراه في احكامه من الاعراب والبناء

قوله وكذلك زيادة الالف في آخره اي وكذلك زيادة الالف في آخر المندوب لان المطلوب

قبله ح

كان ادل جمع دلو فان اصله دلو قلبت

الواو ياء والضمة كسرة صح

والكون تقيا كرو وقعت الواو متطرفة وما قبلها

مفتوح فوجب ح م

تفجع اي توجع ح س

آه اصل ان يكون الباء في المخصص وقد يكون في المخصوص من الاخصاص

الا انه زعم ان المخصص المندوب

اي المتبوعة م

نية مد الصوت والتطويل الا ان المندوب لما كان مضافا او موصولا الحق آخر المضاف

قوله فان خفت اللبس قلت واعلما مكيه اي فان خفت الالتباس بزيادة

الالف لاتريد الالف بل تريد حرفا مجانسا لحركة او مجانسا لرحو غلام مخاطبة فيقول في غلام

مخاطبة يا غلاما مكيه بزيادة الياء لانها تجانس الكسرة وغلام مخاطبة بغلام رجل مخاطب

فالحق به اياه المناسب لوكرة الخاف وهي الكسرة ونحو غلام جاءة مذكرين فانك لو الحقت

باخره الفا وقلت يا غلاما كما لا تلتبس غلام المخاطبة بغلام رجل مخاطب

واعلما كوه **قوله** وانك الحارثي وبكر زيادة الهاء مع زيادة الالف واياره الواو تقول

واز يداه واعلما كيه واعلما كوه لان المطلوب قيد الصوت والتطويل فلان الهاء في الوقف

يقوم مقام الصوت والتطويل فلان هذا البيان بهذا الوقف **قوله** ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وان لم يندب

النكرة لان المراد بالندبة تفجيع السامع بالتفجع والاعلام يوقع مصيبة عليه وهذان

المطلوبان لا يحصلان الا بعد ان يكون المندوب معروفا فلا يقال وارجلاه واما قولهم

واسفر ظهر بن زمانا فاجاز لانه في قوة قولك واعيد المطلبا لان من المعلوم ان من خفر بزمام

سوعيد المطلب وكونه معروفا كاف في جواز كونه مندوبا وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان علما

غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته وبهذا قال ولا يندب الا المعروف

ولم يقل ولا يندب الا العلم **قوله** واتبع مثل وازيد الطويلاه فلا يوسف ولا الخليل

ذهب ابي اتباع الحاق علامة الندبة بصفة المندوب وذهب يونس ابي جوازه واستدل

الخليل على مذهبه بانه لو جاز وازيد الطويلاه جاز جائي زيد الطويلاه لان كل واحد منهما غير المندوب

ومنع يونس ذلك لان الاول ان لم يكن المطول سوا المندوب لكنه تتطرق المندوب والثاني ليس

المندوب ولا متعلق المندوب فلم يلزم من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل على

مذهب الخليل بان المندوب قد تتم والصفة ليست من جملته وانما هي جيء بها لتخصيص وتوضيح

فلم يلحق به علامة الندبة وهذا اتفاقا على جواز الحاق الندبة بالمضاف اليه والصلة لان المضاف

اليه مع المضاف بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول ولهذا لم يجز السكوت على المضاف اليه

وعن الصلة بخلاف الصفة **قوله** ويجوز حذف حرف النداء الخ اعلم انه يجوز حذف حرف

النداء من تلقشا شياه وهي العلم نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف واقبل

نحو عبدا هذا فعل كذا اي يا عبد الله وهي نحو اي يا ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل اما جواز

حذف حرف النداء عن العلم فلان العلم شهور وكثر استعمال نداءه فلو حذف منه حرف

النداء لم يلتبس بغير المنادى واما حذف حرف النداء عن المضاف واي فلكونهما شبيهين

بالعلم في عدم دخول هو عليهما صفة لاي فان كل واحد من العلم والمضاف واي لا يقع صفة

لاي وحينئذ لم يجز حذف حرف النداء من اسم الجنس والمراد باسم الجنس اسم يصح ادخال

اللام عليه وجعله صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها الرجل ح

وكذلك عن الاشارة نحو يا هذا الجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها الرجل ولم يجز حذف حرف النداء من المستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما التطويل وبمد الصوت وحذف حرف النداء ينافي ذلك قوله
وشفاء العي الخ اي آخره بقية جواب من سوال مقدر فهو ان يقال ليل في قولهم اصيلال جنس
قيل وانه مخنوق وقطع بان الامر كذلك
مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذلك مخنوق في اخذ مخنوق وكذا في اطرق كرا ونحوهم
حذفوا عنه حرف النداء واثم تلتم لا يجوز حذف حرف النداء عن الجنس وجوابه انه شاذ لا يعول
ولا يقاس اعلم ان في اطرق كرا شذوذ من احد ساحذف حرف النداء والثاني في الترخيم
لان اصله كروان لكونه غير علم قوله وقد يحذف المنادى لقيام الى آخره لا يجوز حذف المنادي
اذا دل عليه قرينة لانه مفعول به فما جاز حذفه للمفعول به جاز حذفه ومثاله قوله تعالى
الا يا اسجدوا اي الا ياقوم اسجدوا قوله الثالث ما اخر الى آخره اي الثالث من المواضع
الاربعة التي وجب فيها تقديم عامل المفعول به فيها ان يكون العامل مفسرا لشيء يجب حذفه لئلا يلزم
اجماع المفسر والمفسر قوله وكل اسم بعده فعل او شبهه الى قوله لان كل اسم لا بد ان يكون اسما
لا مفعولا به وقوله بعده فعل اخر الى مثل قولك زيدا قام ابوه ليس من هذا القبيل وقوله
فيه مثل قولك ازيدا مجلوس انت عليه فان زيدا ههنا اسم ليس بعده فعل لكن بعده شبهه وهو
مجلوس لان اسم المفعول شبيه الفعل كما مر في موضعه وقوله مشغل عنه بغيره احتراز عن مثل
زيدا ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشغل عنه بغيره بل به فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب

كتابخانه مجلس شوراى ملى ١٣٠٢

بالفعل الذي بعده وفي قوله او متعلقه اشارة الى ما مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل غير
مشتغل عنه بغيره لكنه مشتغل بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يقل ومتعلقه بل قال عنه وهو متعلقه
لوسلط عليه وهو احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل والاسناد اليه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي
يتوسط بينه وبين الفعل حرف ليصدر الكلام نحو حرف الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيدا هل
ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بغيره لكنه لا يصح تسليط عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام
لم يعمل فيما قبله او احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل والاسناد اليه عليه من حيث المعنى كقولنا زيد
وكذلك ما بعد النفي
وكل شيء فعلوه في الزبر احتراز عما ليس بمكتوب فانه عن الاحتراز بين قاصرة وموقوفا عليه لكنه لا بد من قيد يدل على هذين
الاحترازين ويجعل منه اما لا يجوز نصب زيد في زيدا ضربته ابوه لان الاسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد
الاعتماد على صاحب او الهمزة او حرف النفي وههنا لم يعتمد وقوله او مناسبه اي بمعناه او لازم معناه ليدخل فيه
مثل زيدا ضربت به او جئت عليه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بغيره وليس مما يسلط عليه لينصبه
ومثاله ما ذكر من الصور اللاربعة وهي قولنا زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا مررت به وزيدا جئت عليه
تقدير الاول ضربت زيدا وتقدير الثاني جاوزته زيدا وتقدير الثالث اهنت زيدا لان ضرب غلامه يستلزم
اهانة السيد وتقدير المرور به لازمة او لازمت زيدا الاستلزام كونه مجلوسا عليه ملازمته ومثل المستعلة
والحاصل ان الممكن تقدير نفس الفعل المفسر وان لم يمكن فان امكن تقدير فعل بمعنى الفعل المقدر
والا فليكن قدر لازم معنى الفعل المفسر وقيل ان يقول به خلل في التعريف المذكور لما ذكر خبر لان زيدا

في قولنا زيدا كنت اباه يصدق عليه الحد المذكور فيلزم ان يكون مفعولا به لان ما اخر عامله فيلزم ان يكون
مع انه ليس بمفعول اجيب وبمنع ان ما ذكر يلزم ان يكون مفعولا به لان ما اخر عامله
انما يلزم ان لو كان المفعول به منحصرا في قسم من اقسامه بحيث لا يجوز كونه في غيره وهو ممنوع لان المفعول
به ينقسم الى قسمين
بالاسم في قوله كل اسم بعده فعل هو للمفعول به فما قال كل اسم مفعول به بعده فعل لا يفيد كونه اعتباريا فهم
المتعلق الذي هو المفعول به الذي يجب حذف ناصبه الى الاقسام الاربعة بحكم ان كل قسم منها مفعول به
فلم يحكم الى ذكره قوله ويختار الى قوله لان اي الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه بغيره او
متعلقه بالابتداء وعند عدم قرينة خلاف الرفع اي عند عدم قرينة النصب التي
يكون النصب معها ساويا للرفع او مختارا او واجبا نحو زيدا ضربته فان النصب والرفع
جايزان فيه لوجود قرينة لكن الرفع اولى من النصب لان النصب يقتضي الحذف و
الرفع ليس كذلك وكذلك يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار نحو انا مع
غير الطلب نحو جاءني زيد وانا اضربه فضربته فانه لولا ان الكلام النصب هو المختار لانه على تقدير
النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على
الفعلية والاول اولى للتناسب لكن مع وجود انا كان الرفع هو المختار لان انا لا يقع الفعل
بعده الا نادرا فان الرفع اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض الدليلان احدهما
المرجح للرفع والاخر للنصب فترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف دون الرفع وانما قال

مع غير الطلب لان اما لو كان مع الطلب كان النصب هو المختار نحو ضربت زيدا واما عمرا
فاكرمه لانه تقدير والرفع كان الطلب خبرا عن المبتدا، وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق
والكذب والطلب لا يحتمل الصدق والكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم الاحذف الفعل
الناصب له وتقدير الفعل بعد اما وكلما اكثر من وقوع الطلب خبر المبتدا، وكذلك
مختار بعد اذا الفجاءة نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة الفعلية على
الجملة الفعلية تعارضها ندرة وقوع الفعل بعد اذا الفجاءة فترجح الرفع على النصب لعدم
استلزام حذف الفعل قوله ويختار النصب بالعطف الى اي ويجوز الرفع ويختار النصب
بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاءني زيد وعمرو اكرمته لانه على تقدير النصب
يلزم عطف جملة اسمية على فعلية والاول اولى لحفظ المناسب قوله وبعد حرف النفي
الى اي ويختار النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدا ضربته وما زيدا
ضربته فانه على تقدير الرفع كان النصب النفي والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير
كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل ولا شك ان دخولها على الفعل اولى من دخولها
على الاسم لكن الرفع بعد بل الاستفهامية اضعف من الرفع بعد الهمزة لما ذكر في باب الاستفهام
وانما قال بعد حرف الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام لعدم ترتب سند الحكم على اسم الاستفهام
قوله واذا الشرطية الى اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيد اضربته ويجب

حيث نحو اجلس حيث زيدا ضربته وانما كان النصب بهو المختار دون الرفع لانه على تقدير
النصب كان اذا وحيث مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة
الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا في معنى الشرط
وحمل حيث عليها لشبههما اياها ولانه يستعمل للشرط واما قيد اذا بالشرطية احترازا عن
اذا الملحاجة فان الرفع هو المختار بعدها قوله وفي الامر والنهي اذ هي سواء الفعل اي يجوز
الرفع ويختار النصب اذا كان بعده الامر والنهي نحو زيدا اضربه او النهي نحو زيدا لا تضربه
لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والنهي خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق
والكذب وانما جاز على تاويل بعيد وهو ان يقال ان تقدير زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه
وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد قوله وعند
نحو فليس المضمر الا الى ويجوز الرفع ويختار النصب عند نحو فليس المضمر الا صفة لانه
على تقدير الرفع احتمل ان يكون للمضمر صفة فلا يفيد معنى مقصود وعلى تقدير النصب
لا يفيد الا معنى مقصود اكقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الآية خلقنا كل
كل شيء بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا واذا رفع كل شيء احتمل ان يكون كل شيء مبتدا
وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور في محل الرفع
بانه خبر كل شيء وح يفيد معنى مقصودا من الآية واحتمل ان يكون كل شيء مبتدا وخلقناه

في محل

في محل الرفع بانه صفة لشيء وبقدر اما في الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل شيء وح لم يفد
معنى مقصودا من الآية لان معنا ح ان كل ما سوى مخلوقنا سوى بقدر ولا يلزم منه ان يكون
جميع الاشياء مخلوقة بقدر والمقصود من الآية سوى الثاني دون الاول كما ذكرنا واذا كان
النصب منصوصا فيه سوى المطلوب من الآية والرفع غير منصوص فيه يحمل محملا له ولغيره كان
النصب اولى بالضرورة قوله ويستوي الامران اي الرفع والنصب
في المعطوف على جملة ذات وجهين اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمرو اكرمته فان الجملة الاولى
ذات وجهين احدهما الاسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدا والخبر والثاني الفعلية وهي
الجملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وسوغ ما عاد فرفع ما على تقدير عطف الجملة
الاسمية على الجملة الاسمية وهي الكبرى ونصب عمرو على تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة
الفعلية وهي الصغرى فان رجح النصب بقرب المعطوف عليه رجح الرفع بعدم خوف
العامل فتبين ان كلا من هذا المثال غير مستقيم الا مع تقدير في داره او عنده او غير ذلك
فيستوي الامران لا محالة ح م
لوجوب ان يتحقق للمعطوف ما يجب وليتبع للمعطوف عليه قوله ويجب النصب بعد حرف
الشرط الى آخره اي ويجب النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربت وبعد حرف
التخصيص نحو الا زيدا ضربته وملا زيدا ضربته لان حروف الشرط والتخصيص واختيا
الدخول على الفعل لفظا او تقديرا كما يجيء وههنا لما لم يكن داخلة لفظا وجب ان تقدر

العقل الا من جنس المضمر وهو الذي بعد الاسم وذلك لعقل ناصب فوجب النصب
اعلم ان المراد بحرف الشرط ان ولو دون اما قوله وليس مثل زيد ذهب الى آخره اي وليس
قولنا ان زيدا ذهب به من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل
او مناسبه عليه لنصبه ومههنا ليس كذلك لان ذهب لو سلط على زيد لم يشبهه ولا مناسبه
لان مناسب ذهب هو اذهب وسولم تقتض النصب فالرفع لازم على الابتداء
والجملة التي بعده خبره قوله وكذلك كل شيء فعلوه الى آخره اي وكذلك قولنا ثم كل شيء
فعلوه في الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان مشتملا على ما هو
تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوا كل شيء في الزبر وهو باطل وذلك
لان الجار والمجرور وهو في الزبر اما صفة لشيء او متعلق بفعلوا وكل واحد منهما باطل اما الاول
فلانهم ما فعلوا كل شيء مسطور في الزبر من الامور والنواهي والثاني كذلك لانهم ما فعلوا
في الزبر شيئا فالرفع لازم وكل شيء مبتدا وفعلوه ما في محل الفعل والفاعل والمفعول في محل
الجر بانه صفة لشيء والجار والمجور اعني في الزبر في محل الرفع بانه خبر للابتداء وتقديره كل شيء
مفعول لهم ثابت في الزبر قوله نحو الزانية والزاني الى آخره اعلم ان ظاهر هذه الآية
انها من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مذكور مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا
على الرفع فالمراد منه غير الظاهر فمذهب المبرد ان الزانية مبتدأ والزاني تعطف عليه

وقوله

وقوله تعالى فاجلدوا خبر المبتدا وانما دخل الفاء على خبر المبتدا لان الالف واللام في الزانية
والزاني بمعنى التي والذي فتقديره التي زنت والذي زنى وثبت من قبل ان المبتدا اذا كان
موصولا صلته فعل او ظرف جاز دخول الفاء على خبره فاذا دخول الفاء على الخبر ههنا كذلك دخول الام
خبر المبتدا على تاويل فقول فيه اجلدوا كل واحد منهما وح لم يكن من هذا الباب
لان ما بعد هذه الفاء لا يعمل فيما قبله وانتصب سيبويه الى ان الزانية مبتدا على تقدير حذف
المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم وتقديره حكم الزانية وحكم الزاني فيما يتلى عليكم
فهذه جملة وقوله الحد فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية سيان للجملة الاولى ولم يكن من هذا الباب
لان قوله تعالى فاجلدوا والا تعلق له بالزانية من حيث العمل فيه فلا يكون من جملة اخرى قوله
والا فالمختار اي ان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما في
القراءة الشاذة فانه من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومعه قرينة النصب المختار وهي الطلب
اعني الامر كما مر قوله الرابع التي نبرد وهو الى آخره ان الباب الرابع من جملة الابواب الاربعة
التي يجب حذف عامل المفعول به فيها التي نبرد التي تحذير مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد اياك
والتقول اياك من الاسد اياك ان تتقول اياك ان تتكلم بكذا وانما وجب حذف
الفعل في هذه الابواب لانه لما كان معناها التحذير والمحذر منه مكررا فقوله مفعول متناول لغير التي نبرد نحو زيدا في جواب
من يقول من اضرب فقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا في المثال المذكور وان كان مفعولا
لكنه ليس بمفعول بتقدير اتق بل هو مفعول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احتراز عن مثل

وقوله تعالى ان يقول ان العقد في ان
ولو علة لا ما ٩ م

عفو الخاطر

زيدا في جواب من يقول من اتقي فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذير اما بعده فانه ليس من هذا الباب يجوز ذكر فعله وتقول او ذكر المحذور منه مكررا اليه فعل فيه مثل قولنا الطريق الطريق فانه وان لم يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا فما بعده ملكنه معمول بتقدير اتق والمحذور منه مكرور قولا او ذكر عطف على فعل ناصب لتحذير بتقدير وسوء معمول بتقدير اتق حذر تحذيرا او ذكره تحذيرا اما بعده فتحذيرا على التقدير الاول بمفعول مطلق وعلى التقدير الثاني بمفعول له واما وجب حذف الفعل العامل لعدم القرينة تشابه الفعل ووجود القرينة الدالة عليه مثاله اياك والاسد اي اتق نفسك اي تتعرض للاسد والاسد ان تتعرض لنفسك لتقدم ما ذكرنا الآيتان به وهو كون اية الجمع بين خبري الفاعل والمفعول لشيء واحد ثم عدل عن الضمير المتصل عن النفس الى الضمير المنفصل للضرورة يقبل اياك والاسد كذا كقولك اياك وان تخذف اي اتق نفسك ان تتعرض للخذف والخذف ان تتعرض لنفسك والخذف ضرب الارنب بالعصا و فيه عبارة اخرى وهو اياك من الاسد واياك من ان تخذف وذلك فيه عبارة اخرى وهي اياك ان تخذف اي من ان تخذف فجاز خذف من وسائر حروف الجر عن ان وان لطلب الخفة لطولها بالصلة ولا يجوز ان يقول اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما بتقدير اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول غير جايز لامتناع حذف حرف العطف والثاني كذلك لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة الا اذا اتسعوا فيذوقوا حوف

الجر من الاسماء الصريحة للانوا العامل بتعدية الفعل الى الاسم بواسطة ذلك الحرف نحو واختار موسى قومه سبعين رجلا واستغفر زيدا وما غنى فيلس بما حاف العرب حرف الجر منه قوله المفعول فيه هو الذي اجرى المفعول فيه اسم ما فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فقولنا فعل فيه فعل متناول لمثل قولنا يوم الجمعة طيب فان يوم الجمعة مما فعل فيه فعل وبقولنا مذكور يخرج عنه مثل لانه وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه فعل مذكور ولفظ الفعل يتناول الوقوع والحدوث ايضا تولنا من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه الزمان هو اليوم والليلة والاشهر والحول كالسابق والظرف استة من وما يتركب منها والمكان ما يشغله الجسم من الحيز قوله وشرط نصبه تقدير في اي وشرط نصب المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه والا لزم كون الشيء مظروفا باحد امرين مختلفين لفظا حالة واحدة وان يكون في مقدرة لانها لو لم تكن مقدرة لكان اسما صريحا ولم يكن مفعولا فيه قوله وظرف الزمان اي واظرف الزمان عينا كان او مبهما فانه يقبل النصب بتقدير في لدلالة الفعل عليها كدلالة المصدر مطلقا نصب المصدر معرفة كان او نكرة ينصب ظرف الزمان مبهما كان او معينا قوله وظرف المكان اي ان كان ظرف المكان مبهما قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلف المسجد وان لم يكن مبهما لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين ولم يدل على المكان المعين نحو المسجد والدار

والسوق ويدل على المكان المبهم لان الضرب مستلزم لمكان من الامكنة ولما كان كذلك قبل كل ظرف الزمان النصب بتقدير في ولم يقبل ظروف المكان النصب بتقدير في الا ما كان مبهما قوله ومنه المبهم اي ما كان ظرف المكان المبهم انما يقبل النصب بتقدير في والمعين غير قابل لذلك بالجهات الست ستة تفسير المكان المبهم بتفسيره وتعال المكان المبهم سو للجهات الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال وما في معناها قوله وحل عليه عند ولدي الخ اي دخل على المكان المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدي وهي بها نحو دون ومع ولكونها مشتملة بالجهات الست من حيث الابهام الا يرى انك اذا قلت خلف المسجد فانه يحتمل ان يكون خلف المسجد الى انقطاع الارض فلذلك اذا قلت جلست عندك فانه يحتمل جميع الامكنة التي حواليك قوله لفظ مكان نكرة اي دخل على المكان المبهم لفظ مكان في قولك جلست مكانك مع كونه معينا نكرة استعمالا ولانها مبهمة كالجهات الست نكرة الامكنة اعلم ان الامكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان لم يسم تسمية بسبب امر غير داخل في مسماه كالخلف فانه سمي بذلك المكان بالخلف اما سمي بسبب كون الخلف في جهة وهو غير داخل في مسماه والمكان المعين مكان لم يسم تسمية بسبب امر داخل في مسماه كالدار فانه سمي بسبب المحيط والسقف معا وكلما دخلته في مسماه قوله وما بعده دخلت على الاصح اي دخل على المكان المبهم ما بعده دخلت

من الامكنة المعينة في قولك دخلت الدار على المذهب الاصح لكثرة الاستعمال وان قال على الاصح لان في دخلت خلافا فقال بعضهم انه متعد فما بعده مفعول به ولا يكون من هذا القبيل والاصح وهو مختار المصنف انه غير متعد لان مصدره فعول وهو من المصادر الآتية شاذا ولان نظيره وهو وخرجت ونقيضه وهو قعدت لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا عليهما قوله وينصب تعلل اخر اي ينصب المفعول فيه عامل مضمر نحو يوم الجمعة لمن قال متى اصوم اي صم يوم الجمعة قوله وعلى شرطه المفسر اي وينصب على شرط المفسر المفعول فيه عامل محذوف يفسره ما بعد الفاء على شريطة التفسير كائنا المفعول به بشرط فاصله يعني يجوز النصب ويجوز الرفع في نحو يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع وينتار النصب في مثل يوم الجمعة صمته ويوم الجمعة صمت بالاشتباه صمت وان لم تصم يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه صحيح يوم الجمعة سافرت فيه صمه وينتار وي الاحران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت فيه وجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صمه زيد صمته ويوم الجمعة صمته قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل الى قوله ما فعل لاجله فعل متناول لغيره نحو اعتنى التاديب واديب وكرمت التاديب لانه فعل لاجله فعل المصر والتعلم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثل لانه ليس بفعل لاجله فعل مذكور رشا المصر آذانا تحصيل التاديب الا يشكل هذه الامثلة بالمفعول له لانه ليس بفعل مذكور تاديبه فالتاديب قبل لاجله فعل مذكور هو ضرب وكذلك قولنا قعدت

جنايا فالبين فعل الاجل فعل مذكور وهو المفعول وفي الذي من المفعول لعلة غائية
للمفعول الذي هو سبب جاعل للفاعل على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له في
الخارج نحو ضربته تاديبا له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس
سببا للجبن في الخارج ولهذا اورد مثالين قوله خلافا الخ اي التاديب والجبن
في المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج فان التاديب عند الزجاج في
قولنا ضربته تاديبا مصدر من غير لفظ الفعل كما قيل ضربته ضربا واوادبته تاديبا
وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم
منه العلية قوله وشرط نصبه تقدير اللام اي وشرط نصب المفعول له ان يكون
اللام مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يكن نصبه
مع الجر ولو لم يكن مقدرا لم يفهم العلية التي هي شرط المفعول له قوله وانما يجوز
حذفها الخ اي انما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول شرطين احدهما ان
يكون المفعول فعلا فاعل فعل الفعل المعلل به وثانيهما ان يكونا في الوجود بمعنى
ان يكون الفاعل فاعل الفعل المعلل به فيما كان الضرب في المثال المذكور
فعلا للمتكلم كذلك اتاديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض بقولك جئتك
خوفا فطلعان خوفا مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانا نقول
الخوف والطمع لا نسلم انه مفعول له على ما حال عن مفعول يريد سلمنا انه

مفعول

مفعول لكن على تقدير حذف المضاف اي ارادة خوفك وطمعك او يكون الخوف بمعنى
الاخافة والطمع بمعنى الاطماع والثاني ان يكون المفعول له مقارنا للفعل في الوجود
وذلك بان يكون التاديب مقارنا للضرب فلو اشتغل احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام
مثلا لو لم يكن ضربا لفاعل الفعل المعلل سواء كان لم يكن ضربا نحو جئتك للسمن او كان
ضربا لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك اياي او لم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم
لاكرامي لك امس او لم يكن ضربا ولم يكن مقارنا للفعل في الوجود
نحو جئتك اليوم لاكرامك لي غدا لم يجز حذف اللام واما الشرط في جواز حذف اللام
يشترط مذكورين لكن الذي من حيث كون كل واحد منهما
مفعلا لفاعل ومقارنا له في الوجود وفعلا شابه المصدر بتقدي الفعل اليه من غير اللام
كما يتعدى الى المصدر ولانه اذا علم حصول هذين الشرطين علم انه علة حاملة للفاعل
على الفعل ولم يحتج الى اللام ويعلم من قوله انا انما انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام
ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان
اثبات اللام مع التنكير ضعيف وقيل غير جايز لانه يشبه الحال والتمييز فاضيف من
البيان وكونه نكرة كالحال والتمييز والقائل ان يقول الظاهر الاول ليس بشرط فان
الجبن في المثال المذكور منصوب مع انه ليس بفعل لفاعل الفعل المعلل لانه

لا فيه وجوابه انا لا نسلم ذلك لان الجبن فعل والاثر المقيسة وفراجه ولا يلزم من عدم
اختيار فاعلة فيه ان لا يكون فعلا له لان الفعل قسمان اختياري فاعله فيه ان لا يكون فعلا له
لان الفعل قسمان اختياري وطبيعي فان الثاني متحقق هنا قوله المفعول معه
مذكور الخ قوله مذكور بعد الواو واحترز به عن المذكور بعد الفاء وغيره نحو زيد فعمر
وقوله او وصاحبته مفعول فعل مقدر الخ احترز به عما لا يكون معمولا لمذكور نحو زيد وعمرو اخوك او يكون
معمول فعل لكن لا لمصاحبته نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده ولا يشكل الحد المذكور
بقولنا جاءني زيد وعمرو معه ان عمرو قبله او بعده ولا يشكل الحد المذكور بقولنا جاءني
زيد ليس بمعمول معه لان المراد بالمصاحبة هي المصاحبة الخالصة من الواو ويدل
عليه تقييده الواو بالمصاحبة وهنا ليست الواو للمصاحبة والا لكان ذكر معه
تكرارا وقوله لفظا او معنى تفصيل للفعل الناصب المفعول معه قوله فان كان
الفعل الخ اعلم ان العامل في المفعول معه لا يخلو من ان يكون معنى لا لفظا او لفظا
تقديرا والمراد بالفعل لفظا الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر ونحوها والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا وهو ما يستفاد منه معنى الفعل
فان كان الفعل لفظا فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف
جاز الوجهان العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه نحو جئت انا وزيدا

وزيدا بالرفع

وزيدا بالرفع والنصب وانما جاز العطف هنا لكمال الضمير المتصل والمنفصل وفي نظر لانه ينبغي
ان مررت بزيد وعمرو انما نجاز العطف مع انه لم يجز غيره لا يتم بالجواز جواز العطف وحده
هنا يجب العطف لانا نقول الجواز اعم من ذلك والذي يدل عليه قوله عقيب ذلك وان
كان لفظا معنى وجاز العطف تعين العطف فانه اطلق الجواز على العطف مع انه واجب
وفي نظر من وجه آخر وهو انا لا يلزم من جواز العطف جواز الوجهين وانما يجوز النصبان
لو اريد بالواو المصاحبة وهو ممنوع وجواب الاخيران الرد بدفع العامل المذكور بعد الواو
للمصاحبة وح لا نسلم انه يجوز فيه الوجهان فان قيل انما حد المفعول معه ليتبين اذا علم فكيف
جاز فيه غير النصب والجواب الذي ذكره المتم في المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه لكن
هنا لانه انما حد كل واحد منها بعد ان علم ان فيها منه ما يرفع وهو الذي يقام مقام الفاعل
قلنا انما جاز غير النصب لبيان هنا كما ينبغي في غيره قبل ذكر الحد فلو لا بيانه هنا خرج منا
ان جميع ما قلنا منصوب لكن يلزم تماما ذكرنا من تردده في الكتاب ان خبر ان في قولنا
قام زيد وعمرو مالزيد وعمرو معمول معه لكن في جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر وان لم يجز
العطف هنا لامتناع العطف على الضمير بغير الف بان مفعولا معه نحو جئت وزيدا وانما
لم يجز العطف هنا لامتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد بالمنفصل كما يجيء

في بابه وان كان العامل فعلا تقديرا فلا يخلو امّا ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف تغيير العطف لضعف العامل نحو مالك وزيدا وما لك وعمرو وانما امتنع العطف لانه يمتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولم يجز الجار ههنا واذا امتنع العطف تغيّر النصب بانه مفعول به بالفعل معنى لان التقدير ما لمنعش وعمرو وانما اوردت مثالين ليعلم ان معنى الفعل موجود مع الاستفهام والجار والمجرور مع حرف الاستفهام والاسم

الحال ما بيّن هيئة الفاعل نحو جاءني زيد راكبا او هيئة المفعول به نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه او هيئتهما نحو لقيت زيدا راكبين فخرج بالهيئة غير مبين الهيئة سواء كان مبينا للذات كالتمييز او لم يكن مبينا وخرج بالاضافة الهيئة الى الفاعل والمفعول به النعت نحو جاءني زيد الراكب ورايت زيدا الراكب لان الراكب يبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا به ونحو التهتمري في رجع التهتمري لانها لا يبين هيئة الفاعل ولا المفعول به وانما قيد المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا لباقي المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة اليه ولا يشكل بمثل جئت وانا وزيد راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لان مجيء الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول معه وانما قال ما يبين ولم

حال دايم — حال متداخله — حال مترادفه — حال موطئه — حال متقدره — حال متنقله — حال سببيه

نحو كان الله قادرا — نحو ارشد امهديا — نحو ضربت زيدا قائما — نحو زيد ابوك عطوفا — نحو زيد ابوك عطوفا — نحو مررت بزيد راكبا

يقل اسم هيئتين لان الحال قد يكون جثة والجثة لا تكون اسما لفظا او معنى اي للفاعل الذي يكون الحال حالا عنه فاعل لفظا او فاعل معنا وكذلك المفعول الذي يكون الحال حالا عنه مفعول لفظا او مفعول معنى مثال الفاعل والمفعول لفظا نحو ضربت زيدا قائما فان قائما يحتمل ان يكون حالا من التاء في ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا من زيد وزيد مفعول لفظا مثال الفاعل معنى زيد في الدار قائما فان قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدا لكنه فاعل في المعنى لانه فاعل حصل او حاصل الذي هو محذوف من حيث المعنى ومثال المفعول معنى قوله تعالى هذا بعلي شيخا فشيخا حال من علي وهو مفعول معنى وتقديره ابنه علي اوا شير علي شيخا والقبيل ان يقول المثالان الاخيران غير مطابقين للمقصود لان زيدا ليس بذي الحال والارجح اختلاف العامل في الحال وصاحبها لان العامل زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذي هو في الدار في المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة في المثال الثاني وهو غير جايز في كلامهم اذا كان كذلك كان ذو الحال في المثال الاول الضمير المستكن وفي المثال الثاني العين الذي في الشير اليه او ابنه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق ذي الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشيء باسم العايد اليه وانما اطلق ذي الحال عليه ليكون الضمير العايد غير ملفوظ فاطلق عليه

كلمة اياه في المضمر وعاملها الفعل اي عامل الحال اما فعل نحو ضربت زيدا قائما او ما شبهه فعل وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسماء الفعل نحو زيد ضارب بكرا واقائم ابوه واعجبني ضربك عمرا واما هذا زيد قائما وهو الذي استنبط عنه معنى الفعل نحو معنى التنبيه او اسم الاشارة والظرف والتمني والترجي وغير ذلك نحو في الدار زيد قائما وهذا زيد قائما **وشرطها ان يكون نكرة** اي شرط الحال ان تكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها وصاحبها معرفة اي وصاحب الحال ان تكون معرفة غالبا لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجيء اعلم ان صاحبها مرفوع وليس بمجرور لعطفه على الها في **شرطها الا كون ذي الحال معرفة** ليس بشرط **واد سلها العراكتي** هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان تبقى علينا شرط الحال ان يكون نكرة والعراك في قولهم ادسلها العراك حال مع كونه معرفة وكذلك وحده حال مع كونه معرفة وجوابه ان نقول للدليل على عدم جواز وقوع الحال معرفة احتياج هذه الالفاظ الى تاويل تاويله ان العراك مصدر عن حال محذوف والتقدير ارسل الحمار تعترك العراك ومررت به تفرد وحده فلما حذف الفعل قبل فانا العراك وحده حال عن سبيل المجاز تسمية للمعلول باسم العلة او نقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة اي ارسلها معترك ومررت به منفردا فان كان صاحبها نكرة **وجب تقديم الحال** اي وان لم يكن صاحب الحال **نكرة وجب تقديم الحال على صاحبها**

نحو جاءني راكبا رجل لانه لو خلا الكلام بالصفة في مثل قولنا ضربت رجلا مجردا عن ثيابه يتقدم في سايرالمواضع وان لم يكن بالواجب قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي الخ اي ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي نحو ما قال زيد قائما في الدار لضعف العامل بخلاف الظرف فانه يجوز تقدمه على العامل المعنوي نحو قولنا كل يوم لك ثوب ثوب مبتدا وذلك الجار والمجرور في محل الرفع خبره وكل يوم منصوب على الظرف والعامل فيه معنى الفعل وهو لك واذا جاز تقديم الظرف على العامل المعنوي جاز الاتساع في الظرف بالم يتسع في غيره اذا احتاج الى ذكر جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي لوجود مناسبة بين الحال والظرف لكونه الحال على الزمان كما في الظرف ولكونها فضلة في الكلام مع اختصاصها في عند الحكم وسيلم منه جواز تقدم الحال على العامل الفعل او شبهه لكن اذا لم يكن مانع فاذا كان مانع فلا يتقدم عليه اما الفعل فبان دخل عليه ان وما المصدريتان وما مشابهة بهما فبان كان مصدرا او كالمؤول بالمصدر كاسم الفاعل والمفعول المعرفة بالم التعريف او الصفة المشبهة لانها بترك الموصولات فلا يتقدم ما في تاويلها عليها والضعف الصفة المشبهة في اصل هذا اذا كان الحال مجردا واما اذا كان ما لوا وظا فلا يتقدم على العامل فيها كان او غيره مراعاة لباب الاول وهو العطف كما روي في المفعول معه قوله ولا على المجرور اي ولا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على المذهب الاصح خلافا لقوم تمسكا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا حيث قدم الحال وهو كافة على صاحب الحال وهو الناس والجواب ان الحال تابع لصاحب الحال والتابع للاقح الاحق يصح وقوع المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا تتقدم

علمه واما قال على الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم الحال على المجرور نحو قول الشاعر اذا الجوزاء الخ
السيادة ناشيا فعليها كهلا عليه شديد قوله وكل ما دل على هيئة الى آخره اى كل ما دل على هيئة
وصفة جازوقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اى هذا
حال كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا فالبسر والرطب حالان مع انهما ليسا بمشتقين لكونهما
دالين على الهيئة والصفة والعامل فى رطبا هو اطيب بالاتفاق وفى بسرا خلاف تقدم
الفارسى سوهذا اى اسم الاشارة او حرف التنبيه لاكتساب العامل فى هذا واسم التفضيل
تقدم معمول التفضيل عليه لضعفه فى العمل وقال سيف الكتب سوا طيب وجوز عمل اسم
التفضيل فيما قبله لجواز تقدم معمول خبر ظننى بسرا اطيب منه رطبا مع ان العامل فى بسرا
اسم التفضيل بالاتفاق قوله وتكون الى آخره اى ويكون الحال جملة خبرية كما يكون مفردا لان
الحال فى الحقيقة مخبر عنها بالاخبار عن الشئ بالمفرد يجوز تارة كذلك بالجملة يجوز
واما قال جملة خبرية اى محتملة للصدق والكذب لان الحال خبر فيجوز ان يكون محتملة للصدق
والكذب ولابد ان يكون فى هذه الجملة رابطة يربط بها الى صاحبها وهى الضمير او الواو
فالاسمية بالواو اولى اى الجملة التى يقع حالا اما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون
فعلها ماضيا مثبتا او مضارعا منفيا فهذه خمس جمل حالا وفى الاسمية بالواو والضمير
نحو جاءنى زيد وغلامه راكب فغلامه راكب جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وحده

وحده نحو جئتك والشمس طالعة او بالضمير وحده بالواو وحده على ضعف لعدم العلم
فى اول الامر كونها حالا بخلاف الاولين لوجود الواو فى اولها نحو كلمته فوه الى فىّ
فقوله فوه الى فىّ حال مع الضمير وحده والثانية وهى ان يكون فعلها مضارعا مثبتا بلا قسم
وحده مشابهة اسم الفاعل واشباهه الواو فى اسم الفاعل نحو جاءنى زيد يركب اى راكبا هو
غير مركب مع الفاعل جملة حال مع الضمير وحده وهو مستتر فى يركب واما الباقية
وهى التى فعلها مضارع منفى او ماض مثبت او منفى فبالواو والضمير نحو جاءنى
زيد وما يركب وجاءنى زيد وقد ركب وما ركب او بالواو وحده نحو جاءنى زيد
وطلعت الشمس وقد طلعت الشمس او بالضمير وحده نحو جاءنى زيد يركب وجاءنى زيد
فدركب وجاءنى زيد ما ركب قوله ولابد فى الماضى المثبت اى لابد من قد ظاهرة او مقدرة
اذا وقع الفعل الماضى حالا وذلك لان الماضى يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء
فلابد من قد لتقريب الماضى من الحال ومثال قد الظاهرة جاءنى زيد قد ركب ومثال المقدرة
قولهم اوجاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وانما قيد الماضى بالمثبت لانه لو كان منفيا
لم يحب قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها لانه اذا انتفى الفعل الماضى استمر ذلك النفى
الى الحال بحكم الاستصحاب فلم يحتج الى ما يدل على امتناع دخول قد عليه لانتفاء حرف
النفى صدر الكلام بخلاف الثبوت فانه يحتاج فى استمراره الى ما يدل عليه قوله

ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا اى ويجوز حذف عامل الحال اذا دل
عليه قرينة كما جاز حذف عامل سائر الاشياء ومثاله قولك للمسافر راشدا مهديا اى
اذهب راشدا مهديا قوله وجب فى الموكدة اى وجب حذف العامل فى الحال الموكدة
والحال الموكدة هى التى لا يشكل ذو الحال عند ما دام موجودا اما آتيا والمنتقلة
بخلاف ذلك فمثال الاول زيد ابوك عطوفا فان الاب لا ينتقل عن العطف ما دام موجودا
عالما واما مثال حذف عامل الاول للاب شيخا العطف فانه لا يتأتى التلفظ له مستغنيا عن
التقييد بحال العامل الذى هو اثبته او احقه او ثبت او حق فحذف عامله ولم يستعمل
هذا الحال حال من المفعول او عن الفاعل قوله وشرطها ان تكون مقررة اى وشرط
هذه الحال التى هى تأكيد او مقررة ومؤسسة لمضمون جملة اسمية لانها لو كانت تأكيدا او
لمضمون جملة فعلية لكان فعليه لكن فعلها واجب الحذف فكذلك واجب الحذف
قوله التى مر فع الابهام الى آخره اعلم ان التمييز هو الاسم النكرة الذى يرفع الابهام المستقر عن
ذات مذكورة او مقدرة فقولهم ما يرفع الابهام احتراز عما لا يرفع الابهام فانه لا يكون
تمييزا وقوله المستقر احتراز به عما يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رأيت عينا جارية
فان الجارية ترفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر فى العين لان العين
فى الاصل لم توضع بحيث يحصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المعنى طب وقوله عن

ذات احترازا به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة نحو الحال كقولنا جاءنى زيد راكبا
فان راكبا يرفع الابهام المستقر عن صفة وهيئة لا عن الذات لان زيد الابهام
فيه حل فى صفة الجرأ وقوله مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك الذات والا يرد عليه
النقض بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها موصوفة وجوب كون
التمييز نكرة قوله فالاول عن مفرد مقدارا اى التمييز الذى يرفع الابهام المستقر عن ذات
مذكورة سواء تميز عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يرفع التمييز الابهام عن الذات المذكورة سواء
او المثنون او الاجناس المتغايرة والمتماثلة بالنسبة الى ذلك المفرد اما مقداره او غير مقداره
والمقدار هو الغالب فالمقدار الماضى العدد نحو عشرين درهما وخمسة عشر درهما وسيأتى تمييز
الاعداد فى باب العدد والماضى غير عدد وغير العدد اما ممسوح نحو مائى السماء قدر قامة سحابا
واما موزون نحو رطل زيتا ومنوان سمنا واما متمثل لها مثل على التمرة مثلها زبدا
واما مكيل نحو قفيزان برا قوله فغير دان كانا جنسا الا ان اى فغير دالتمييز حال التثنية
والجمع ان كان التمييز جنسا والمراد بالجنس ما يطلق اسمه على القليل والكثير نحو الزيت والسمن
والخل وغير ذلك تقول عندى رطل زيتا ورطلان زيتا وثلاثة ازياد لعدم احتياجه
الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على القليل والكثير الا ان يقصد الانواع المختلفة
فيطابق التمييز ما قصد لعدم دلالته عليها فتقول عندى رطل زيتا ورطلان

زيتين وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا يجمع ان كان المراد بالتمييز جمعا فيقال عندي قناطير اثواب وعندي بيت كتبا قوله ثم ان كان تثنية او نون التثنية اي ان كان الاسم المفرد الذي يلزم بالتنوين او نون التثنية جازت اضافة ذلك الاسم الى ذلك الجمع وجاز ترك اضافته اليه تقول لي زيتٌ ورطلُ زيتًا وقفيزا برٍّ وقفيزان برًّا بالاضافة وان لم تلزم بالتنوين ونون التثنية بل تلزم شيئا آخر لم يجز الاضافة وذلك الشيء اما شبهه نون الجمع نحو عشرون درهما واما الاضافة نحو مثلها زيدا واما لم يجز الاضافة في نحو عشرون درهما لانه لو اضيف مع حذف النون لم يخل ان بقي هذا النون من نفس الكلمة وما من نفس الكلمة يحذف للاضافة ولو اضيف مع النون لم يخل ان سدّ هذا النون شبهته بنون الجمع ولا نصاف الجمع مع ثبوت النون كذلك لا يثبت ما هو شبهه فاذن لم يضف مثل عشرين واخواته الى التمييز وفي التعليل المذكور نظر لانه لو كان صحيحا لم يجز اضافته الى غير المميز لكنه جائز بالاجماع نحو عشرين رجلا وعشري رمضان والصواب ان يقال في تعليله انه يضاف الى غير المميز كما رأيت فلو اضيف الى المميز لالتبس المميز بالمضاف اليه لان العدد سوى المميز في المعنى فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم يجز اضافة مثلها الى زيد لانه مضاف صورة فامتنع اضافته مرة اخرى قوله وعن غير مقدار نحو مثل اي التمييز الذي يرجع الاحاد

لا يهام عن ذات مذكورة اما غير تمييز عن مفرد مقدار او اما تمييز عن مفرد غير مقدار ومثال المفرد المقدار مارطل زيت ومثال المفرد غير المقدار خاتم حديدا ويجوز الاضافة وتركها لكن الاضافة اكثر على الاصل واشار اليه المصنف بقوله والتمييز عن ذات مقدرة سواء تميز عن ذات مقدرة في نسبة في جملة نحو طاب زيد نفسا او نحو شابه الجملة نحو زيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما وعددا وقد ذكر في قوله طاب زيد نفسا ان التمييز يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة لان ذات مذكورة لانه ليس في زيد ابهام يرفع ذات اسند اليه طيب لجواز ان يسند الى زيد طاعم او ان كان مسندا الى ذات اخرى حقيقة او في ذات هي بسبب نسبة الطيب اليه فيتذكر تلك الذات ترفع الابهام المستقر قوله او شابهها اي ما شابه الجملة وضابطها فعل ماض من المضاعات وهي المشابهة والمشابه لجملة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مع فاعلها ومثاله زيد طيب فان طيب مع فاعله يشابه الجملة قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي والثاني عن ذات مقدرة في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما فالمثال الاول عبارة عنه او عن متعلقه والثاني اضافة بينه وبين غيره والثالث متعلق به تعلق الملوك بالملك والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف قوله ثم ان كان اسما يصح جعله الى آخره اي ثم ان كان التمييز اسما صالحا لان يرجع اليه

انتصب التمييز عنه والى متعلقه جاز ان يكون له جاز ان يكون لمتعلقه نحو طاب زيد ابا فالطاب جاز ان يكون لمتعلقه نحو طاب زيد نفس زيد جاز ان يكون من وقد زيدا ونحو طاب زيد ابوة فالابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد وابوة من ولد زيد او ان يكون اسما صالحا لذلك اي للان المعرف يرجع الى من انتصب عنه والى متعلقه تعين ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون تمييزا عنه نحو طاب زيد علما ودارا فالعالم والدار لا يصلح لجهة واحدة ومعنى انه متعلق ما انتصب عنه هذا ما فهمته من شرح المصنف في هذا الموضع ويتنظر لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا وموقوفا مفيدا ولانه لا يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور ان يتعلق ما انتصب عنه بطاب ان يكون ما انتصب عنه كقولنا طاب زيد نفسا ولان نفسا غير صالح لهذا الشرح وان حمله على متقضى البعض اشكل مثل طاب زيد نفسا فان نفسا لا يصلح لمن انتصب مع امتناع جعله لمتعلقه وبالجملة لا يخلو الكلام هنا عن تعسف قوله فيطابق فيما اي يطابق التمييز في الصورتين اعني ما انتصب عنه ومتعلق ما انتصب عنه ما قصد بين عنه ما قصد اي ان قصد مفردا فالتمييز وان قصد شيئا شتى التمييز وان قصد جمعا فجمع فتقول اذا كان التمييز عينا ما انتصب عنه طاب زيدا ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء وكذلك تقول اذا كان التمييز متعلق ما انتصب عنه طاب زيدا ابا اذا اردت ابا لبعض وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وحده او ابوة وطاب زيد آباء اذا اردت ابا

واما واحد او اثنان الا ان يكن جنسا اي يطابق التمييز في الصورتين ما قصد الا اذا كان التمييز جنسا فانه لا يطابق بجمع كالعلم الابوة فانك اذا اردت الابوة من حيث هو هو لا يطابق التمييز وكذلك اذا اردت الابوة من حيث هي ابوة لا تثنى ولا تجمع الا ان يقصد الانواع المختلفة فحينئذ يعني ان كان المراد مشتركا نحو ان كان جميعا فيقال طاب زيد علمين ان كان المراد انه طاب بسببين مختلفين وطاب زيد علوما ان كان المراد انه طاب بسبب علوم كثيرة والقياس ان يقول في عبارة الكتاب نظرا لان قوله الا ان يكون جنسا مستثنى من قوله فيطابق فيهما ما قصد والاستثناء الكائن من الاول فيكون مضمون طابق التمييز في الصورتين ما قصد الا ان يكون التمييز جنسا فانه لا يطابق ما قصد الا ان يقصد به الانواع فانه يطابق ما قصد وفساده ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد في المستثنى والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التمييز لما قصد في الجنس وجوابه انا لا نسلم استحقاقه فان الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد من الجنسية والجمع في الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقة التمييز لما قصد من الجنسية والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور قلنا لا نسلم ذلك لتكثر احاد نوع من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان او ثلثة من احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع ولم يطابق التمييز ما قصد فان قيل لا يطابق التمييز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس كما يطابق ما قصد

من النوع واحد قلنا لاتحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة والماهية واختلافها في العوارض
والمشخصات واختلاف انواع الجنس الواحد في المتباين فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوعه واحد
اذا تحدت لاتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس واحد اذا تعددت لاختلافها
بالحقايق وان كان صفة اي وان كان التمييز صفة كما كان التمييز معينا ما انصب عنه وطابقه
لفظا كقولنا ياء في المعرفة قال طاب زيد فارسا طاب الزيدان فارسان طاب الزيدون فوارس
واذا كان التمييز صفة احتملت تلك الصفة ان يكون حالا كما في المثال المذكور فالتمييز اولى من
الحال لان المراد فيه دوام الطلب سواء كان حال كونه فارسا او غيره ونوعهم منه اذا كان
تمييزا دون ان يكون حالا والفرق بين التمييز في قولهم زرته فارسا وبين قولهم شاهدت زيدا ان الفارس
يرفع الابهام عن نسبة الدار الى الضمير المستتر في الدار وان الزيد يرفع الابهام عن نفس المثل اذ لا ابهام
في اضافة المثل الى الضمير بل في نفس المثل ولا يتقدم التمييز على العامل مطلقا سواء كان
فعلا او غير فعل لان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون له قوة تعمل معها موخرا وان كان
فعلا فلان التمييز في المعنى فاعل لكنا لا نقدم الفاعل على الفعل لا نقدم ما هو فاعل وانما قلنا انه
فاعل في المعنى لان الاصل قولنا طاب زيد نفسا طاب نفس زيد واصل تطيب زيد عرقا تطيب عرق زيد
الا انه عدل عنه الى قولنا طاب زيد نفسا وتطيب زيد عرقا للتاكيد والمبالغة لان ذكر الشيء مبهما ثم

ذكره

ذكره مفسرا يوجب له كيدا والمبالغة واما مثل قولهم وغرسنا الارض عيونا فمحمل على اطراد الباب فالا
صح ان لا تتقدم على العامل الا التمييز المتقدم على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق اما اذا كان فعلا
فالاصح ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للفارسي والمبرد فانهما اجازا تقديم التمييز على العامل الفعل
متمسكين بقول الشاعر انجب لبلى الغواني وجيبها وما كاد نفسي بالفراق تطيب والجواب عنه ان
الرواية مجموعة بالرواية هكذا وما كاد نفسي بالفراق تطيب المستثنى متصل ومنقطع اي
المستثنى على ضربين احدهما مستثنى متصل والاخر مستثنى منقطع فالمستثنى المتصل هو الذي اخرج بالا
او احدى اخواتها مما فيه معنى حد وكثرة لفظا نحو جاءني الرجال الا زيدا فزيد اخرج عن مستعد ولفظ الا ان
الرجال جمع الرجل وتقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا فزيد اخرج عن القوم وهو مستعد وتقدير الا انه موضوع
الافراد كثيرين لا لفظا لان ليس يجمع لفظ ولا معنى لفظ الا لان المستثنى منه لا بد وان يكون فيه لفظ
بل معنى والحق ان بين معناه ان المستثنى هو المخرج عن مستعد ملفوظ نحو جاءني القوم الا زيدا او من مستعد
مقدر نحو ما ضربت الا زيدا او يكون معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن مستعد نحو جاءني القوم الا زيدا
او المخرج تقديرا نحو جاءني زيد ليس الا وانما قال الا واخواتها لتخرج عنه المخرج عن مستعد بالقصد نحو اكرم
بني تميم العلماء فانها لجهال خرجت منه بالبدلية لتخرج به وتقع على النفس تخرج البيت من استطاع اليه
سبيلا او بالشرط نحو اكرم القوم ان دخل الدار وبالجملة الملايم دخل في المقدر المخرج غير الا واخواتها فانه لا يسمى

استثناء واخواتها الا في غير وخلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون وسوى وسواء
والمنقطع المذكور بعدها اي المستثنى المنقطع هو الذي ذكر بعد الا واحدى اخواتها ولم يكن
مخرجا نحو جاءني القوم الا حمارا فحمار هو المذكور بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم
اياه وهو منصوب لانه اي المستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى
في اي موضع واجب النصب وفي اي موضع جايز النصب وفي اي موضع ممنوع فابتدا
بالصورة الاولى اعني واجب النصب فقال في مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا
التي لغير الصفة في كلام موجب والمراد بالموجب ان لا يكون نفيا ولا شبيها ولا استفهاما
نحو جاءني القوم الا زيدا او انما قيد الا بغير الصفة لان الا لو كانت للصفة لم يكن النصب لازما
المستثنى بعدها بل جاز فيها كقولك تعدلوا لو كان فيهم الله الا الله لفسدتا فالله بعد الا في
هذه الصفة اي الا الله غير الله فارتفع بها بتبعية على الصفة وانما قال في كلام موجب لانه لو كان في
كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاءني القوم الا زيدا فزيد يجوز رفعه على البدل ونصبه
على الاستثناء وانما يجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا على الصفة اما الاول
فلانتفاء البدل فيما هو المعنى للبدل منه حكم السقوط فيكون تقديره قولنا جاءني القوم الا زيدا نحو جاءني
الا زيد وليس من منه بمجيء جميع العالم الا زيدا وهو ظاهر الكذب فلا نا نحمل الا على الصفة الاستثنا

وههنا لا تشتبه ذلك والثاني من المواضع التي يجب النصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى مقدما
على المستثنى منه نحو قوله شعر ما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب قال احمد
مستثنى مقدم على المستثنى منه وكذلك مشعب الحق مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو
مشعب وانما وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه يصح ان يكون بدلا
والصفة لامتناع تقدم البدل على المبدل منه وتقدم الصفة على الموصوف واشار
الى هذا القسم بقوله او مقدما على المستثنى منه والثالث من المواضع التي يجب
نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو ما جاءني القوم الا حمارا
وانما وجب نصبه لانه امتنع كونه احد الابدال الاربعة اما امتناع البدل الكل فظاهر
الاولى نحو واما امتناع بدل الغلط فلقصده وارادة دعدم كون بدل الغلط
كذلك وبدل الاشتمال فلعدم الفايدة في الصفة ههنا ولانه لا يجوز الصفة الا اذا تقدر
الاستثناء ولم يتقدر ههنا وانما قال في الاكثر لجواز البدل عند بعضهم كقوله شعر
وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والعيس فالعيس مستثنى منقطع متصل
رفعه بالبدل والجواب عنه عند الاولين ان المراد بالانيس ما يؤانس ويلازم المكان
فهو اعم من الانسان فالعيس بدل عن الانيس بدل البعض عن الكل او الرابع
من مواضع وجوب النصب المستثنى ان يكون بعد خلا وعدا وعند الاكثرين تقول جاءني

القوم عدا زيدا وخلا زيدا وعدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم زيدا وانما وجب النصب لانه مفعول به
وجب النصب للمفعول به وانما قال في الاكثر لانه قد يخرج عنه بعضهم فيكون ما بعد ما محذوفا
والما من من مواضع وجوب النصب المستثنى بعد ما عدا وما خلا وليس ولا يكون وانما وجب
نصبه بعد ما خلا وما عدا لان ما مصدرية تدخل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا بمعناهما
وناصبها مضمر والمستثنى بعد ما فضلة به فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا
زيدا اي خلا بعضهم زيدا اي جاءني القوم خلو بعضهم زيدا اخو مصدر في موضع الحال اي حالي
بعضهم زيدا وانما وجب النصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما
والمستثنى بعدهما خبرهما وجب نصب خبرهما فوجب النصب تقول جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا
ولا يكون بعضهم زيدا ويجوز النصب على لغة من يجعل ليس كما في قوله
ليس الطيب الا المسك ويجوز نصب المستثنى وجيء برابط المستثنى منه نيابة عن الضمير
في كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه مذكورا نحو ما جاءني القوم الا زيدا ومررت بالقوم الا زيد
على البدل والنصب على الاستثناء لكن البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه بتقدير
بالمفعول به وانما قال في كلام غير موجب لانه لو كان في كلام موجب لم يجز البدل لما ترى في مواضع
وجوب النصب وانما قال وذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يمكن من سناد الكلام
بل اعاد الضمير على العوامل كما يأتي ومثال ايجاز النصب ويجوز البدل قوله تعالى ما فعلوه الا قليل
برفع القليل على البدل ونصبه على الاستثناء قوله وتعرب على حسب العوامل اذا اي

الى آخره

الى آخره اي ويجب المستثنى على حسب تقتضي العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور
وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب لصحة المعنى ولم يجز في الموجب لعدم
صحة المعنى فان اقتضى العامل المتقدم الفاعل يرفع ما بعد الا ان يكون ناقصا نحو ما جاءني
الا زيد وان اقتضى العامل المفعول به ينصب لكونه مفعولا به نحو ما ضربت الا زيدا وان اقتضى
العامل المصدر يجب نكونه مصدرا نحو ما ضربت الا ضربة الا زيد وكذلك في سائر الاشياء ويسمى مفرغا

قوله الا ان يتقدم المنفي الى المستثنى منه قيد لقوله والموجب اي عدم ذكر المستثنى منه
انما هو في غير الموجب الا ان يتقدم المنفي على ما نص عليه ابن الحاجب في كافيته
ايضا نحو قولك ثبرات الا اليوم الجمعة فجاز ان يقرأ كل يوم الا يوم الجمعة قوله ومن ثم لم
ما زال اي ومن اجل ان الزوال لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لم يجز ان يقال ما زال
زيد الا عالما لان زال للنفي وما للنفي فيكون ما زال للاثبات لان النفي اذا دخل النفي افاد
الاثبات فيثبت زيد الا عالما وهو غير جائز قوله واذا قد رابدل المستثنى منه حيث جاز ابدال البدل
الى آخره اي اذا قدر رابط المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث جاز ابدال البدل
من موضع المستثنى منه نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء و
يجوز رفعه على البدل من احد لكن على تأويل لفظ احد المكان من معنى احد لانه لا يصح ابدال البدل بتكرير
العامل فيكون تقدير ما جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وهو غير جائز عند

لبطلان النفي الذي لاجله تعلل ما قوله ومخفوض بعد غير الى آخره المستثنى مجرور بعد
غير وسوى بكسر السين وضمها وسواء بفتح السين وكسرها تقول جاءني القوم غير زيد وسوى
زيد وسواء زيد غير وسوى وسواء مضاف اليه المضاف
اليه مجرور فوجب جره بعد ما وان المستثنى بعد حاشا مجرور بحاشا لانه حرف جر وانما قال في الاكثر
لانه حاشا حرف جر عند الاكثر المحاة فيكون ما بعده مجرورا عندهم واذا كان فعلا
لم يكن ما بعده مخفوضا بل منصوبا بانه مفعول به وفاعله مقدر كاذكرناه في خلا وعدا قوله
واعرب غير فيما اي اعراب غير اذا استعمل للاستثناء ومثل واعرب الاسم المستثنى بالا على التفصيل
اي كان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان في كلام موجب لم يجز النصب فلا تقول
الا النصب تقول جاءني القوم غير زيد بالنصب فقط وكما اذا تقدم المستثنى بالا على المستثنى منه
وجب النصب كذلك هنا تقول ما جاءني احد الا زيدا القوم بنصب غير فقط وكما اذا كان المستثنى
بالا منقطعا وجب النصب كذلك هنا تقول ما جاءني القوم غير حمار وكان المستثنى بالا اذا
كان في كلام غير موجب المستثنى منه مذكورا جاز النصب والبدل فكذلك هنا تقول ما جاءني
القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا
لم يجز الا الرفع الذي يقتضيه العامل فتقول ما جاءني غير زيد وما ضربت غير زيد وما مررت بغير زيد
غير ضربة وما ضربت زيدا غير يوم الجمعة قوله وغير صفة حملت على الا في الاستثناء اي اعلم

صيغة واذا بطل البدل عن لفظ احد تعين ابدال عن محل احد لان محله رفع بانه فاعل ما جاءني
ومن زايدة لتأكيد النفي وكذلك لا احد فيها الا عمرو فان عمرا لا يجوز ابداله من لفظ احد لانه
لو ابدل من لفظه لزم تقدير لا عاملة بعد الا وهو غير جايز وكذلك ما زيد شيئا الا شيء فانه
الثاني لا يجوز ابداله من لفظ الشيء الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو غير جايز
لان ما لا يقدر ان عاملين لو الا لان نفيهما قد انتقض بوجوده نحو جاءني زيد وما طلعت الشمس
وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس الا وهي في بعده نحو جاءني زيد وما ركب وجاء في زيد قد
ركب وجاء في ما ركب قوله وما بقي للنافي الخ اي لا بد من قدرة اما ظاهرة او مقدرة اذ لو قدر
الفعل بانه نافي بطل عملها لانها انما عملان لاجل النفي لما انها عملان لاجل شبهها بليس وان
من حيث النفي فاذا انتقض النفي بطل المشابهة بليس وان بطل عملها قوله بخلاف ليس زيد
شيئا الا شيء اي لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا الا شيء بخلاف ليس زيد شيئا الا شيء فانه
جايز هنا لان ليس انما عمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي واذا كان كذلك لم يكن انتقاض النفي مع
بقاء الامر الذي عمل ليس بسببه وهو الفعلية نفيا في قوة العامة التي عاد اليها ليس والضمير في قوله
لاجله يعود الى الامر والالف واللام التي في العامة وصحح
الى اي ومن اجل ان على ما لاجل النفي وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفي جاز ان يقال ليس زيد
زيد الا قايما بالبقاء الفعلية التي تعمل ليس لاجلها مع بطلان النفي واتضح ان يقال ما زيد الا قايما

لبطلان

ان اصل غير ان يكون صفة لجواز وقوعه صفة في جميع مواضعه كونه للاستثناء وعدم جواز الاستثناء
في بعض مواضعه نحو جاءني رجل غير عاقل الا انها تحمل على الاتي للاستثناء كما ذكرناه واصل الا ان يكون
للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة الا انها يحمل على غير في الصفة
وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء حينئذ وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت
تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء لان النكرة في موضع النفي للعموم فتساوي المستغنى فيصح الاستثناء
نحو ما جاءني احد الا زيدا وانما قال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع معرف لم يتعذر الاستثناء نحو
ما جاءني الرجال الا زيدا لان الجمع للاستغراق والعموم وانما قال غير محصور لانها لو كانت تابعة
لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء نحو لطمان علي عشرة الا واحدا ولقبل ان يقول لا حاجة الى
قيد غير المحصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد وكان نص الامام عليه في باب العدد وانما قلنا ذلك
كانت تابعة لجمع منكور غير محصور تعذر الاستثناء لان الاستثناء اخراج ما لولاه لوجب دخوله
لوجب دخوله واذا كان المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى في
المستثنى منه لان الجمع المنكور غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى
من جملة الثلثة مثاله قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا لان الآلهة
للالهة هي جمع منكور غير محصور ولانه لو وجب الاسم لم يلزم منه التوحيد الذي هو المطلوب من الآية لانه يصير
معناه لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لزم فساد السموات والارضين ولم يلزم منه انه لو كان فيهما آلهة

غير

غير مستثنى منهم الله لزم فسادهما وغير هذا مما لا يقتضيه العقل لان يقتضيه العقل لان على تقدير
فانه يصح الاستثناء مع كونها جمعا منكورا غير محصور نحو قولنا جاءني رجال عشرة الا زيدا فانه
فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونها جمعا منكورا غير محصور لكن ان يجاب عن الاول بمنع عدم الحصر في
دراهم في المثال المذكور فانها محصورة في ثلثة شرعا لانها اقل مراتب الجمع فكانه قال
ثلثة الا واحدة وعن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور لكنه انما يكون محصورا بسبب الصفة
ولهذا لا يجوز ان يقال جاءني رجال الا زيدا والمراد بالمحصور ههنا المحصور لذاته كالعدد ولهذا لا يجوز الاستثناء
من الرجال الذي هو العدد وحتى لا يقال جاءني في الرجال عشرة الا زيدا العدم وجود تساوي
زيدا لوجود زيد بالاستثناء من التعدد نحو ان يقال جاءني رجال عشرة الا واحدا لتساوي المستثنى
وعن الثالث بانا نمنع ان كل موجب جاز الاستثناء عنه بل نقول انما يجوز ان كان مفردا
جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي جواب الاخير نظر لانا في بيان صلاحية
يتعذر الاستثناء عنه وجودا مطلقا ولم يتعذر عندها مطلقا وبدل عليه تقييد جعلها
على غير في الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور وبقوله وضعف في غيره وعلم
انه لو قال اذا كانت تابعة لجمع لم يجب ثاويه لما بعد لم يتوجه عليه النقض بشيء من هذه الامور

قوله وضعف في غيره اي وضعف جعل الا للصفة في غير الجمع المنكور غير المحصور لانه كان الا
كقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر اي كل اخ مفارقه اخوه لعمر الا الغرقدين فانهما لم يفارقا اخاهما عمرا

لكل اخ وكل اخ ليس واحدا منكورا غير محصور قوله واعراب سوى وسواء اي اعلم ان
نصب سيبويه ان اعراب سوى وسواء النصب على الظرف فقط مثلا اذا قلت جاءني القوم سوى
القوم سوى زيد بحالك قلت جاءني القوم سوى زيد ولم يجز فيها الا النصب وانما قال
على الاصح لانه قد اجاز قوم اجرا هما مجرى غير فراجع كقوله ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا فسوى فاعل لم يبق وكقوله زجاجة عن الالهة ناتئي وما قصدت من اهلها
لسوايكما وسوى عند الاولين شاذ لما قاس عليه قوله خبر كان واخواتها اي خبر كان واخواتها
سواء كان المسند بعد دخول كان او احدى اخواتها فقول المسند شامل لخبر المبتدا وخبر ان واخواتها
وخبرها ولا شك ان زيدا قائم مسند بعد دخول كان قوله واسمه كان خبر المبتدا
اي وحكم خبر كان واخواتها حكم خبر المبتدا في جواز وقوعه مفردا وجملة سواء كانت تلك
الجملة اسمية او فعلية وفي وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبر كان على ضمير يعود الى اسمها وفي جواز تقديم الخبر
على الاسم تقول كان زيدا قائما وكان زيد ابوه قائم وكان زيدا ابوه قائم اي وحكم خبر كان
حكم خبر المبتدا الا في جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان معرفة فان خبر كان اذا كان معرفة جاز
تقديمه على الاسم لعدم اشتباهه بالاسم لاختلافهما في الاعراب تقول كان اخاك زيد بخلاف
خبر المبتدا فانه اذا كان معرفة لم يجز تقديمه على المبتدا لئلا يلتبس الخبر بالمبتدا اعلم انه لو قال يتقدم
معرفة او متساويين لكان اولى ليتناول مثل كان افضل منك اصل بني فانه يجوز تقديم الخبر ههنا

على الاسم

على الاسم لحصول التميز بالاعراب ولا يجوز في المبتدا والخبر لوجوب الالتباس اعلم ان الجزء الموقت يجب
ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كانت الجلي الكرى بالحصول
الالتباس قوله وقد يحذف عامله اي وقد يحذف عامل خبر كان اي وقد يحذف كان
في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وقد يحذف كان
ونصب الاول ورفع الثاني وسواقوي الوجوه لقلة الحذف وتقديره ان كان علو خيرا فهو خير
وان كان علو خيرا فهو خير والثاني وسواضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان في علو خير فهو خير
وان كان في علو خير فهو خير والثالث ورفعهما ضعيف لان خير فخير وتقديره ان كان في علو خير فهو خير
وان كان في علو خير فهو خير والرابع بنصبهما ضعيف لان خيرا فخيرا وتقديره ان كان علو خيرا كان جزاؤه خيرا وسفان الوجهان
متوسطان في القوة والضعف لتوسط الحذف بين الاول والثاني والحاصل ان نصب الاول
ورفع الثاني اولى لقلة الحذف وبيانه نصب الاول يكون المحذوف كان مع الاسم ورفع
يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور اما في رفع الثاني فيكون المحذوف المبتدا فقط في تعيين
كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا
للاول في جزئه والاخيران متوسطان لخلو احدهما الاول فيهما ولان في احد جزئيه فقط قوله
وجب الحذوف في مثل اما انت الخ اي وجب حذف كان في مثل انا انت مطلقا انطلقت
وتقديره لا يجب كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام الجارة كما يحذف حرف الجر من ان

وان في كلامهم ثم حذف كان لجواز حذف كان في كلامهم فوجب العدول من الغير المتصل الى
الغير المتصل لتعذر المتصل ح فصار ان اتت مطلق زيد ما علي ان للتاكيد ولكون كالبدل
عن كان لانه مشابه لها من حيث ان ما المصدرية تدل على الزمان كما ان كان تدل عليه فصار ان ما اتت
مطلقا ثم قلبت النون ميما وادغت الميم في الميم فصار اما اتت مطلقا انطلقت وانما وجب
حذف كان هنا لان ما عوض عنها فلو اتى بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جائز

قوله اسم ان واخواتها سواء المسند اي اسم ان واخواتها سواء المسند اليه بعد دخول ان واحدى
اخواتها فقوله المسند اليه شامل للمبتدا واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها واطلق التعريف عليه وشامل
لما اذا كان زيد قايم فزيد قايم مسند اليه
دخولها خرج المبتدا واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها واطلق التعريف عليه وشامل
ان زيدا قايم فزيد قايم مسند اليه بعد دخول ان عليه حكم المبتدا قوله المنصوب بلا التي
لنفي الجنس وبين التي لنفي الجنس فرق لفظي ليس ان الاول لنفي الجنس والثاني لنفي الوحدة
واحد من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار هذا الجنس فانه يمكن
ان يكون فيها واحد او اثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه نفي واحد من
جنس الرجال ويجوز كون واحد آخر اواثنين او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار
كان معناه نفي واحد من جنس الرجال سواء كون فيها واحد او اكثر فيها فقوله المسند اليه شامل للمبتدا ولاسمي
كان وان ولاسمي ما ولا المشبهتين بليس فلما قيل بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء وقوله

يليها

يليها نكرة مضافا او مشبها به هذه شرايط نصب اسم لا اي على المسند اليه لانقاعلى الضمير العايد على اسم
الى المسند اليه وما في يليها عايد الى لا وذكره منصوب بانه حال عن ضمير الفاعل في يليها وانما
اشترط في نصبه ان يكون تاليا للا لانه لو فصل بين الاسم وبين لا لم ينصبه كما يجئ وانما اشترط
ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب كما يجئ وانما اشترط ان يكون مضافا او مشبها به
لانه لو كان مفردا يكون مبنيا كما يجئ ومثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف
لا عشرين درهما لك ومشابهة المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده ومن حيث
ان ما بعدهما متمم ومخصص لهما قوله فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به اي وان
كان الاسم الذي يدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير مضاف وغير مشبه بمضاف مبني على ما ينصب به
اي ان كان منصوبه بالفتح مبني على الفتح نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء مبني على الياء نحو لا غلامين
لك ولا مسلمين لك وان كان ينصبه بالكسر مبني على الكسر نحو لا مسلمات في الدار ويجوز ان الفتح
في الاخيرا ولى من الكسر وانما بني تضمنه معنى الحرف اللام قولك لا رجل في الدار مبني على جواب
سوال سائل محقق او مقدر سال فقال هل من رجل في الدار فكان من الواجب ان يقال
لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسوال الا انه لما جي ذكر من في السوال
استغني عنه في الجواب في حذف من فقيل لا رجل في الدار فتضمن من مبني لذلك ومبني على
الحركة ومن ما كان بناؤه لازما ومبني ما كان بناؤه عارضا ومبني على الفتح لخفته قوله

وان كان معرفة او منفصلا عنه وبين لا وجب الرفع والتكرير اي وان كان الاسم الذي يدخل
عليه لا معرفة وجب الرفع والتكرير نحو قول لا زيد في الدار ولا عمرو اما الرفع فلان
المعارف لان وضعها التي النكرات فلا يعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني على جواب سوال
سائل سال فقال ازيد في الدار ام عمرو فوجب التكرير في الجواب ليكون الجواب مطابقا للسوال
وكذلك ان كان منفصلا عنه بين لا وبين الاسم شيء وجب الرفع والتكرير نحو لا في الدار رجل
ولا امراة اما الرفع فلما مر واما التكرير فلانه مبني على جواب
سوال سائل سال وقال ارجل في الدار ام امراة فوجب التكرير في الجواب لتطابق
ومثل قضية ولا ابا حسن لها مستدل هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان ابا حسن
معرفة من غير الرفع والتكرير وانتم قلتم ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير وجوابه ان مثل
اي قضيه ولا مثل اي حسن لها فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل
اي حسن نكرة لان المثل لا يكتسي من المضاف اليه التعريف كما يجئ في باب الاضافة ويمكن
ان يكون هذا جوابا عن ايراد المثال المذكور على حد المنصوب بلا المكون ابا حسن معرفة فلم
ذكر في الحد ان المنصوب بلا نكرة قوله وبني مثل لا حول ولا قوة الا بالله على
اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ما سيجئ وفتح الثاني
اعلم انه اذا اعطف على اسم لا مع تكرار لا جاز في فتحة اوجه الاول فتحهما نحو لا حول ولا قوة الا بالله

اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدا وبالله خبره وكذلك لا قوة
في محل الرفع بانه مبتدا وبالله خبره فلا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه جملتان والثاني
فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدا
ولا لنفي الجنس زايدة لتاكيد النفي وقوة عطف على لفظ لا حول وخبره بالله فعلى هذا لا حول
ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله
فلا حول في محل الرفع بانه مبتدا، ولا لنفي الجنس زايدة لتاكيد النفي وقوة عطف على محل لا حول
وبالله خبره فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع رفع الاول والثاني نحو لا حول
ولا قوة الا بالله فحول مبتدا وقوة عطف عليه وبالله خبره ولا يكون للا على وجه بعد عمل
لا ههنا شيئان احدهما ان يكون سابقا للسوال وسوا رجل في الدار ام امراة والثاني الزلو
فتحا لتوهم التركيب مع وجود حرف العطف وهو غير جايز ولو فتح احدهما دون الآخر لكان
ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مرفوع
بانه اسم لا وخبره محذوف وبالله لا يخلو اما ان يتعلق بمحذوف وهو الظاهر او بمحذوف وهو الاولى
الاول على تضمين لا معنى ليس وعمل لا عمل ليس شاذ ولا يحمل هذا القول مع
الاول على تضعيف ولا قوة مبني على الفتح في محل الرفع بانه مبتدا وبالله خبره قوله واذا
وكثرت العرة لتوهم العمل وسيجئ الاستفهام والنفي والتمني اي واذا وقعت لا العرة على الا التي
لنفي الجنس لم يبطل عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول عرة الاستفهام عليه سواء كان معنى العرة

مع الاستفهام نحو لا رجل في الدار والعرض نحو لا نزول عندنا والتمني نحو الا ماء الشرب فيبني لحمل رجل على نزول وما في هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الجملة كذلك وليس الاخيران للاستفهام لان القائل لا يقصد بقوله الا نزول الاستفهام عن ترك النزول ولا بقوله الا ماء الشرب الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بعدم الماء **قوله** ونعت المبني الاول مفردا مبنيا على ما يعرب رفعا ونصبا مثل لا رجل ظريف اي ونعت المبني مع لا على الفتح اذا كانت نعتا مفردا اما لا لجاز الوجهان البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فقط وجه بجوز رفعه حملا على محل المبني نحو لا رجل ظريف لان لا مع المبني في محل الرفع بالابتداء كما مر في باب النداء **قوله** والا فالاعراب اي وان لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب وسواء في ناصول او النصب وذلك بان لا يكون النعت نعت المبني نحو لا غلام رجل ظريفا لان نعت المبني مبني فلم يجز فيه الا الاعراب لوجوب كون نعت المبني مبنيا واما ان لا يكون النعت نعتا اول نحو لا رجل ظريف عاقلا وانما تعين الاعراب لكراهتهم ان يجعلوا ثلثة اشياء شيئا واحدا واما الا اذا كان مضافا لا يكون له الا الاعراب فتوابع اذا كان مضافا كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب ولما ان كان لا يكون نعتا لا له نحو لا رجل في الدار ظريفا وانما تعين الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا مع وجود الفصل ولهذا اقتضت العقود في نحو لا نعت المبني الاول مفردا مبنيا **قوله** والعطف على لفظ لا اي والمضاف فيه كالمضاف

يكون النعت مفردا نحو لا رجل ظريف او مضافا نحو لا رجل ذا مال وانما تعين الاعراب لان اسم لا

لا علي المبني مع لا على الفتح جائز على لفظ المبني وعلى محله نحو لا غلام وجارية بنصب جارية على محل لا غلام ونصبا على لفظ لا غلام وحمل على لفظ من قال ذا ناب وابتاشل مروان وابنه اذا هو الجاري ارتدادا وازرا **قوله** ومثل لا اما له الا هو اعلم انه يجوز ان يقال في مثل لا اب له ولا ظريفان لا غلامي لك اي هو يجوز ان يعطى حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف لشاركته للمضاف في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا اباية فيها معنى المعنى بان المضاف وهو ابوه وغلامان جعلي اب له وغلامان له ومن اجل ان جاز لا اباية ولا غلامي لك من اجل التشبيه بالاضافة من حيث شاركته في اصل معناه لم يجز ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركة المضاف في اصل معناه وذلك لان الاضافة هنا لا يكون بمعنى في **قوله** وليس بمضاف اي في قولنا لا اباله ولا غلامي له ليس بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه ذهب الى ان اباني قولنا لا اباله مضاف الى الهاء واللام زيادة تاكيد والمعنى خلافا لسيبويه مفقود والمهم اشارة الى بطلان مذهب سيبويه فقال انه ليس بمضاف فلانه لو كان مضافا لفسد معناه وذلك ان معنى لا اباله اصلا لا يبقى للاباجر وسوغ جاز دخول لا في المعارف وسوغ جاز **قوله** وحذف الخ اي وبحذف اسم لا الذي هو خبر لا ينكسر لا نحو لا بأس عليك اي لا بأس عليك وقالوا لا كاهل لا عشيرة اي لا عشير له ولا عشيرة عشية النيلة عشية وكذلك قالوا لا اكزيد رجل اي لا احد كزيد وانما حذف تخفيفا **قوله** خبرها ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولها متى قد ذكرنا مشابهته ما ولا لليس فلنعيده هاهنا ليتأول قوله هو المسند بعد دخولها

اي خبر ما ولا سواء المسند بعد دخول ما ولا فقوله هو المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبران وغيرها فاحترز بقوله بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء **قوله** وهي لغة اهل الحجاز ولغة اهل تميم عمل ليس لغة اهل الحجاز لان جيء بها ليعلم بها عمل ليس لدخولها على النفيين على الاسم والفعل وقد مر هذا البحث **قوله** واذا زيدت ان مع ما او هذا اشارة الى اشياء تبطل عمل ولا واحدا اذا زيدت ان بعد ما فانه يبطل عمل ما لضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولها كما ان زيدا قائم ونحو الشاعر فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا واشار اليه المصنف بقوله فاذا زيدت ان مع ما وثانيها انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم دون ان يبطل عملها لانها انما تعمل بسبب المشابهة بليس لاجل النفي وقد بطلت ح فبطل عملها واشار اليه بقوله اذا انتقض النفي بالا وثالثها انه اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل لم يتقو في التصرف **قوله** واذا عطف عليه وجب فالرفع اي اذا عطف على خبر ما ولا يجوز عطف موجب وسوبل ولكن بطل عملها لبطلان ما سوجب فلما سوالنفي فالرفع حملا على محل خبر ما ولان حيث هو خبر المبتدا في الاصل نحو ما زيد قائما بل قاعدا ولكن قاعد **قوله** المجرورات سواء اشتمل على علم المضاف اليه والمضاف اليه كل اسم الى المجرور ما اشتمل على علم المضاف اليه وسواء المجرور والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مراد لقوله اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما لكنه يشكل بالجمل المضاف اليها لكونها ليست اسما لكنه

كالمضاف

كالمضاف اليه فخذوا وجيه وجواب سندان تلك الجمل في تاويل المفرد اذا قلت جلست حيث جلس زيد كان تقديره جلست في مكان جلوس زيد فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا وقوله نسب اليه شيء احتراز عما لم ينسب اليه شيء كخبر المبتدا بشاهد قوله بواسطة شبه حرف الجر احتراز عن مثل الفاعل والمفعول به نحو ضرب زيدا وقوله لفظا او تقديرا تفصيل حرف الجر مثال حروف لفظا مررت بزيد وانا مار بزيد ومثال حروف الجر تقديرا غلام زيد وخاتم فضة وقوله مرادا احتراز عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شيء وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو في وليس ذلك الحرف مرادا والا كان يوم الجمعة مجرورا وليعلم ان المقصود من قوله مرادا والمراد في العمل **قوله** فالتقدير شرطه ان يكون المضاف الى آخره اي وشرط المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون مضافا اسما حذف تنوينه او ما يقوم مقامه فحذف منه لاجل الاضافة نحو غلام زيد وضارب زيد وان لم يكن فيه تنوين كما مر فيه قدر انه لو كان فيه تنوين حذف لاجل الاضافة نحو احكم وغلام زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين يؤذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة تؤذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة حذف ما تقوم مقام التنوين كنون التثنية والجمع وهي علامة لتنظير الا ترى ان الاضافة بتقدير حرف الجر على الفظية وهذه علامة لفظية والاضافة

تم الجزء الاول من شرح الكافية

المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان لا يكون صفة
نحو غلام زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو ضارب غلام رجل
غير مضافة الى معمولها لان مصدر لس بمعمول للضارب ولاجل هذا لم تقتصر على قوله غير صفة
مضافة الى معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول اضافة معنوية
لان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف وكذلك الاضافة في مثل قولنا منذ اضارب زيد ليس
اضافة معنوية وكذا زيد افضل القوم لان المراد بالعمل ههنا ان يرتفع المضاف للمضاف اليه
او ينصبه او يسلط عليه او ان المراد بان المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة

قوله وهي اما بمعنى اللام الخ اي الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه اما ان يكون جنس
المضاف او ظرف المضاف كان الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان زيدا ليس
جنس الغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى ان المضاف صادق عليه اي اليه
ماخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة وان كان المضاف اليه
ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى في نحو اعلام زيد اي اعلام في زيد
اللام وقولنا خاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من وقولنا ضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في قوله
وتقييد تعريفا الى آخره اي الاضافة المعنوية ان كانت الى المعرفة نحو غلام زيد افادت الاضافة
تعريفا للمضاف لانها جنسية وان صحت غاية الايضاح الاسماء نوعلت في الابهام نحو مثل وغيره

وغيرها اذا اريد الاشتراك للمضاف بين مثلة المضاف اليه او غايرته للمضاف اليه نحو عليك بالكتاب من الكرسي
فيجوز الامران لان الكرسي موصول الى معرفة في الجزء دون الكل وهو موصول الى معرفة في الجزء والكل
في غير السكون وان كانت الى النكرة افادت تخصيصا للمضاف نحو غلام رجل او غلام امرأة
الرفع زمان واحد

قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف اي وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف
خاليا من حرف التعريف لانه لو كان فيه حرف التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة
ولانه ان اضيف الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين واذا اضيف الى النكرة لم يفده ويعلم منه
انه لا يضاف العلم الا بعد الاشتراك فيه نحو زيد آخر من زيد كم ولا المعرف باللام الا بعد
حذف اللام منه وان المحذوف واللام المضافان اصل لامتناع سلب التعريف عنهما لوجودهما
على العرفان اعلم ان تجرده عن حرف النداء ليس بشرط في هذه الاضافة وان كان حرف النداء
ليس بشرط في هذه الاضافة وان كان المحذوف المضاف التعريف لا ليس التعريف على اطلاقه
بل موضوع العقد ولان الغرض الاكثري منه التنبيه والاشارة لا التعريف قوله والاجازة الكوفيون
الخ هذا جواب عن سؤال وارد على ما ذكره من قبل وسؤاله ان شرط الاضافة تجريد المضاف من
حرف التعريف والكوفيون يقولون بالثلثة الاثواب والاربعة الدراهم والخمسة الكتب
واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفة القياس واستعمال العضو بدلا عن استعمال العضو بقلة الاثواب
قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاق قوله وقال الفزاري الخ اذكر في ضاربا زيد الاشارة
والملفظية ان يكون صفة مضافة الى آخره اي الاضافة اللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة

الى معولها فقولنا صفة احتراز به عن مثل غلام زيد وقولنا مضافة الى معولها احتراز به عن مثل
مضارع مصروفا ان اضافة مثلها اضافة معنوية ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه
وهي في تقدير الانفصال اي الجرور في اللفظ منصوب في المعنى كما في المثال الاول ومرفوع
كما في المثال الثاني قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ وحذف التنوين او شيء قام مقام التنوين ولا تفيد تعريفا وتخصيصا لانها في تقدير الانفصال
قوله ومن ثم جاز مررت برجل لا آخره اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه وحسن بزيد حسن الوجه بعين
الوجه فلولا ان ذات مثلا الاضافة تزيينا لكان حسن
الوجه معرفة فلم يحصل صفة لرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة النكرة كما يجيء في التوابع وللاجل
ان هذه الاضافة في اللفظ لا تفيد الا تخفيفا يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن الوجهان
زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة قوله وجاز الضارا زيد
وامتنع لوقوع النكرة صفة للمعرفة زيد خلافا للفراء انا جاز ان يقال الضارا زيد والضاربا
زيد لافادة التخفيف وحذفت النون وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف
بهذه الاضافة والفراء يجوز ذلك بناء على ان الاضافة مساوية على الالف واللام او حملا على اضافة
الرجل والضارب وجواب الاول ان اللام والاضافة لتحقيق عارض من عوارضه
وهو التخفيف ومحقق الذات سابق على محقق الصفات وجوابه جلي على الضارب

الرجل والضارب بحسب عقيبه قوله وضعف الوجه الاية الجبان وعبدها اعلم ان الاولى
ان يكون مثله متنعا لان وعبدها معطوف على الاية وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فكما
قال الواصب عبدها وهو مبتدأ الضارب زيد وجب ان يمتنع الضارب زيد وحينئذ
لا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان حكمه حكم المعطوف عليه لكنه ليس حكمه
مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا الجاز ان يقال يا زيد والحارث ولم يجز يا الحارث وكذلك
جاز ربّ شاة وسخلتها وان لم يجز ربّ سخلتها فجواز من حيث ان حكمه ليس كحكم المعطوف
عليه من جميع الوجوه وضعفه من حيث ان حكمه كحكمه من بعض الوجوه قوله وانا جاز
الضارب الرجل حملا على المختار الخ هذا جواب عن سؤال مقدر وسؤاله ان يقال من الوجوب
ان يمتنع الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم افادته التخفيف واجاب عن ذلك
بان قال انما جاز حملا على الحسن الوجه لما بينه من حيث ان المضاف في الصورتين
صفة معرفة بلام التعريف والمضاف اليه معرف بلام التعريف ولقائل ان يقول انما
التخفيف في الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة فيه فينبغي ان مثل الضارب الرجل عليه وجوابه ان
يقول التخفيف في اضافة الحسن الوجه هذف الضمير او هذف الجار والمجرور لان اصله الحسن الوجه
منه والحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير من وجهه او الجار والمجرور وسوغه ذلك
قال على المختار في الحسن الوجهان قبيحة مرة لغة ومن مختار بالحسن الوجه ومنه

يسلم الجواب عن حمل الزواء الضارب زيد على الضارب الرجل لان المضاف اليه مخصوص
باللام في الضارب الرجل زيد فلم يكن حمله على الحسن الوجه واعلم ان حكم المضاف الى المعرف
باللام كحكم المعرف باللام حتى جاز الضارب ذى المال قوله والضاربك وشبهه مما
قال لما عطف على الضارب اى المضاف اليه المعرف باللام
اذ لو كان مضافا عطفا على ضاربك جاز الضاربك والضاربه وتثنيتها وجمعها
عند من يقول اذا مضاف الى الكاف عطفا على ضاربك من حيث ان المضاف في الصورتين
صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانه يجب الاضافة في ضاربك من غير تنوين للتخفيف
لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل لان التنوين يؤذن بالانفصال لبعده عاقبة والضمير المتصل
يؤذن بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك لم ينظر في الضاربك ومن هذا العلم
الجواب عن حمل الزواء الضارب زيد على الضاربك لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس
ضميرا متصلا فلم يكن حمله على ضاربك واما قال فيرح قال انه مضاف لان منهم من ذهب الى
ان الضارب في الضارب ليس مضاف والكاف ضمير منصوب متصل بعلى انه مفعول
الضارب وهو لم يحج الى العذر وسوا الحمل على ضاربك قوله ولا اضافة موصوف الى صفته
انما قال لا اضافة موصوف الى صفته لان الصفة يجب متابعتها للموصوف في الاعراب
فلو كانت الصفة مضافا اليها لما كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب
قوله ولا صفة الى موصوفها اى ولا يضاف الصفة الى موصوفها لان الصفة يجب ان تكون

متاخرة

متاخرة من الموصوف فلو اضيفت الى الموصوف كانت متقدمة عليه هذا خلف
قوله ومثل مسجد الجامع وجانب الى آخره هذا جواب عن سوال تقديره وسوا قولكم
الغربي صفة الاولى وبقلة الحمقاء متاول متن
لاضافة الموصوف الى صفته منقوض بقولك الرجب مسجد الجامع وجانب الغربي
وصلوة الاولى وقبلة الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة لجانب
والاولى صفة للصلوة والحمقاء صفة للقبلة لانه يقال المسجد الجامع والجانب الغربي
والصلوة الاولى والقبلة الحمقاء والجواب انه متاول اى لما دل الدليل على انه لا يجوز
اضافة الموصوف الى صفته وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله
ان تقدير هذه الاشياء مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي والصلوة
الساعة الاولى وقبلة الجهة الحمقاء فانه كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف الوقت
بالجامع وهكذا القول في البواقي قوله ومثل جرد قطيفة واخلاق الى آخره هذا جواب
عن سوال مقدر وسوا ان يقال ان قولكم لا يضاف صفة الى موصوفها منقوض بقولهم
جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جرد اصفة قطيفة واخلاق صفة ثياب
لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق واجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل
على امتناع الصفة الى الموصوف وجب تاويل هذه الاضافة بمعنى من وليس الجرد صفة للقطيفة ولا الاخلاق

صفة للثياب وان كان صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف
الموصوف واستعملت الصفة مقام الموصوف استغنى عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس
في بعض الاستعمالات وسوا ان الجرد من اى شئ هو والاخلاق من اى جنس هي اقول الموصوف انما
واضافوها الى موصوفها تبيانا لما لها لا لان انما اضافة الصفة الى موصوفها فانها
نقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فهذه الاضافة بمعنى من قوله ولا اضافة اسم مثل الضارب اليوم
في العموم الى والاضافة احد الاسمين المتماثلين في العموم والخصوص الى آخره لعدم الفائدة
في هذه الاضافة نحو ضارب وضارب واحد وضاربين وضاربون مع اتحادهما في العموم والخصوص
فانه يختص متن
وعين الشئ من جملة الاعيان المتماثلة في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم احسن من اكحل
والشئ احسن من العين فيكون اضافة العام الى الخاص فلم يكن ما نحن فيه مختص المضاف
بالمضاف اليه فيفيد قوله وقولهم سعيد كرز وبخلاف آخره هذا جواب عن سوال مقدر
وسوا ان يقال سعيد وكرز اسمان متماثلان في العموم والخصوص فلم ينهما على حد سوا رجل واحد اضيف
احدهما الى آخره فاجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز متن
وجب تاويل لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلان المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول وبالمضاف

اليه

وان كانت الياء محذوفة للتنوين ردت الياء اذا دخلت في ياء الاضافة وان كان آخره واو انقلبت الواو ياء واذا دخلت الياء في الياء وحركت الياء لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة فيقال في سولاء مسلون سولاء مسلي لانه لما حذفت النون لاجل الاضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون على الآخرة فقلب الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم اذا دخلت الياء في الياء وفتحت الياء وكسر ما قبل الياء لتناسب فصار مسلي وهذا هو الكلي في جميع السالمة المذكر حالة الرفع **قوله** واما الاسماء الستة فاني اي هذا اشارة الى كيفية لحوق ياء الاضافة بهذه الاسماء فيقال في اخ وحم اخي وابي كما يقال في يد ودم يدي ودمي واصله ان لام الفعل محذوف من اخ وحم كما هو محذوف من يد ودم وكما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل لكن المبرد اجاز رد لام الفعل في اخ وحم فيقول فيهما اخي وحمي مع رد لام الفعل واد غام ياء في ياء تمسكا بقوله وفي ثمالك ذو الجي زبه والحي بالياء لانسلم ان الاسم المضاف الى ياء المتكلم سواء الاب لجواز ان يكون ابين جعالاب والدي يدل على ان الاب يجيء على ابين وان كان شاذا قول الشاعر فلما بين اصواتنا بكين وفقدنا بينا بالابينا **قوله** وتقول رجع مبني الى يقال في فم وهن حي مبني كما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل **قوله** ويقال حي في الاكثر اي اذا اضيف ثم الى ياء المتكلم فقيه وجهان احدهما في الاكثر والثاني في الوجه الثاني ظاهر من حيث انه الحق به ياء المتكلم من غير

تغيير المفرد والوجه الاول اكثر واقيس لان قلب الواو ياء شاذ لانها سواء جاز للضرورة وهي مفقودة حالة الاضافة وذلك لان اصل ثم ثمو فيكون الواو وقعت طرفا وقبلها ضمة فوجب قلبها ياء فلو سميت الاب الغائب بثمو لكان حسنا لكونها حينئذ بمنزلة الاسماء الصحيحة في وجوب حذف الالف للتقاء الساكنين وعدم الالف والتنوين فتجري الاسم المعرب على حرف واحد وهذه العلة غير موجودة حالة الاضافة لانه اذا حذف الهاء واضيف الى ياء المتكلم كان مبنيا عند قوم لانه بعد تقدير اعتداد الحرفين منه المضاف اليه يبقى على حرف واحد لانه لا يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى ياء المتكلم صار رفعي فوجب قلب الواو ياء وادغامها فيها وكسر الفاء لاجل الياء **قوله** واذا اطلقت قيل الى آخره اي اذا اطلقت هذه الاسماء عن الاضافة كان اعرابها بالحركات فيقال هذا اخ واب وحم وهن وفم ورايت اخا وابا وحما وهنا وفاه ومررت باخ واب وحم وهن وفم ورايت اخا وابا وحما وهنا وفاه ومررت اما كان بفتح الفاء اضبط في فم فلكون الفاء مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فقليل على الواو المحذوفة واما كسر الفاء فلانه لما عوض عنها الواو وهي العلة ذكرنا بانها كما لو ضمت الواو ياء مكسورا ما قبلها فلذلك اذا عوض منها ياء **قوله** وجاء مثل يد الى آخره اي وقد جاء في حم لغات غير ما ذكرناه احدها انه مثل يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة فيقول في الافراد

هذا حم ورايت حما ومررت بحم وتقول في الاضافة هذا حمك ورايت حمك ومررت بحمك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وليست مثلها حال الاضافة واللغة الثانية انه مثل اب مطلقا اي حكمه حكم المهموز حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد هذا حما ورايت حما ومررت بحما وتقول في الاضافة هذا حماك ورايت حماك ومررت بحماك واللغة الثالثة ان حكمه مثل حكم دلو مطلقا فتقول هذا حمو ورايت حمّا ومررت بحمٍ وهذا حموك ورايت حموك ومررت بحموك واللغة الرابعة انه كجمل حكما اي المقصور مطلقا فتقول هذا حما ورايت حما ومررت بحا وتقول هذا حماك ورايت حماك ومررت بحاك ورايت حماك ومررت بحاك هذه اللغات الثلث الاخيرة مخالفة لغة الاولى حال الافراد والاضافة **قوله** وجاء مثل يد مطلقا اي وجاء في حم لغة اخرى غير الاولى وهي ان يكون حكمه حكم

مطلقا اي حال الافراد والاضافة فتقول هذا سن ورايت سنا ومررت بسن وتقول هذا سنك ورايت سنك ومررت بسنك وهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وغيرها حال الاضافة **قوله** وذو الاضافة الى مضمر اي ذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة لان ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى وصف الاسماء الاجناس صفات للاسماء كما وضع جعل للاسماء صفة ليصح ان يقال رجل ذو مال فوجب مراعاة وضعه وان جاء بخلاف ذلك فنادر كجعل على محمد ذو بنين وكقولهم اما علمت ذا الفضل من الناس ذو بالواو على لغة طيء وهو دليل على ان الدليل المذكور يقتضي ان لا يضاف ذو الى غير ما فيه معنى الجنس فلا فائدة حينئذ في التخصيص بما لا يضاف الى مضمر **قوله** التوابع كل ثان اعراب سابقه اي التابع كل ثان لاول واعراب الثاني مثل اعراب سابقه من جهة واحدة فتقول لكل ثان شامل لغير المتبوع وخبر كان وخبرها ولا للمفعول الثاني لباب علمت والمفعول الثالث لباب اعلمت فلما قال باعراب سابقه خرج عنه اخبار كان وان وما ولا ان اعراب اخبارها ليس مثل اعراب اسمائها ولما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتدأ والمفعول الثاني لباب علمت والمفعول الثالث لباب اعلمت لكون اعراب التابع مثل المتبوع من جهة واحدة واعراب الثاني فيما عدا ليس كذلك اما الاول فلان خبر كان الطويل على ما اقتضاه العامل واما الثاني فلان خبر المبتدأ والخبر من حيث اقتضاء المسند والمسند اليه وان عمل علمت في ثلثة مفاعيل من جهات اقتضاء تعلق الشخص عالما

بالمنسوب والمنسوب اليه ولا يشكل بمثل بكر أنثى مع ان الثانى تابع ليس بالجواب سابقا لان
المراد باعراب سابقا ان اعراب لفظيا او محليا مثل اعراب متبوعه لفظا بانه تابع قوله النعت
تابع يدل على معنى او قوله تابع يدل على معنى شامل لجميع التوابع من البدل والتأكيد والعطف
والعطف بالحرف والنعت فلما قال يدل على معنى فى متبوعه خرج عنه جميع التوابع سوى النعت
لان جميعها لا يدل على معنى فى متبوعها لكى قد يتوهم المزيد فيه مثل ضربت زيدا فاعلا فانه قد
يتوهم انه تابع لمتبوعه وهو ذو لما قال فلما قال مطلقا خرج عنه مثل لان مثل قايم وان توهم
انه تابع دل على معنى فى متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدوره الفعل عنه واعلم انه لو قال
تابع يدل على معنى فى متبوعه او متعلقه لكان اصوب ليشمل النوعين والعامل ان يقول انه
منقوض بالنعت الواقع بعد الا للصفة كقولنا لى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان المستثنى
نعت للاهة مع انه لا يدل على فى متبوعه وجوابه ان المراد بالنعت تتمة والنعت حقيقة ليس
الاسم الواقع بعد الا للصفة نعتا حقيقة لانه مضاف اليه النعت من حيث المعنى تقديره فى الآية
لو كان فيهما آلهة غير الله لكن لما لم يكن اعراب الا واضافته الى ما بعده لكونه حرفا واعرب
ما بعده اعراب المنعوت ضرورة اصلا حاللفظ واطلق اسم النعت عليه مجازا قوله
وفايدة تخصيص الى هذا الاشارة الى اقسام النعت هذا ان قيد التخصيص بذلك اذا كان
نعتا للنكرة نحو جاءنى رجل طويل وهنا ان يفيد التوضيح وذلك اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاءنى

زيد الطويل وهنا ان يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم وهنا ان يكون لمجرد
المدح نحو مثل زيد الفاضل الذى تعلم الحاسل اللعين اذا كان زيد معلوما قبل ذكر هذه الصفة
والا فكان غير معلوم لا يكون لمجرد المدح بل للمدح والتوضيح وهنا ان يكون للتوكيد وذلك
اذا لم يدل النعت على ما لم يدل عليه المتبوع كقولنا نفخة واحدة فان الواحدة لم يدل
على ما لم يدل عليه نفخة لان التاء فى نفخة للوحدة فيدل على الواحدة وانما قال فى الشاشية الآخر
وقد يكون لقلة استعمالها وكثرة استعمال الاولين قوله ولا فضل بين ان يكون الى اعلم
ان بعض النحاة شرط فى النعت ان يكون مشتقا والمصنف اشار الى انه ليس بواجب
ان يكون مشتقا وذلك لان المراد بالنعت ما تبع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا سواء كان
استعمالاته مثل المنسوب نحو قرشى وعلوى وذى مال وذات مال كما يقال جاءنى رجل علوى
او قرشى وجاءنى رجل ذو مال وامرأة ذات مال فان كلا منها يدل على معنى فى متبوعه
مطلقا وتابع يدل على معنى فى متبوعه خصوصا اى فى بعض استعمالاته نحو اى فى قولنا
مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فان اى رجل يدل على معنى فى متبوعه فى
هذا الموضع وان لم يدل على معنى فى متبوعه فى غير هذا الموضع نحو اى رجل عندك فيها
الرجل ونحو الرجل فى قولنا مررت بهذا الرجل فانه يدل على معنى فى متبوعه وهو تعيين
الذات فى هذا الموضع دون موضع آخر نحو جاءنى الرجل ونحو اسم الاشارة فى

مررت بزيد هذا فان هذا يدل على معنى وهو الاشارة فى متبوعه فى هذه الصورة
دون الصورة الاخرى نحو هذا زيد قوله ويوصف النكرة الخ اى ويوصف الموصوف
اذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهى التى يحتمل الصدق والكذب وهى اربعة نحو مررت برجل ابوه
عالم ومررت برجل قام ابوه ومررت برجل ان قام ابوه قمت ومررت برجل فى الدار ابوه
واما جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الوصف فى المعنى خبر عن الموصوف وقد مر انه
يجب بالمفرد وانما خص النكرة لامتناع وصف المعرفة بالجملة فتكون الجملة نكرة
ووجوب مطابقة الموصوف والصفة فى التعريف والتنكير قوله ويلزم الغير
اى ويلزم التغيير فى الجملة التى تقع صفة للنكرة بربط تلك الجملة بتلك النكرة كما فى المثال المذكور
الاترى انك لو قلت مررت برجل زيد قائم لم يفهم ارتباط زيد قايم برجل حتى يقال بغلامه او معه
او غير ذلك قوله ويوصف بحال الموصوف الخ اى يوصف الموصوف باعتبار حاله كقولك مررت
برجل عالم ويوصف باعتبار حال متعلقة نحو مررت برجل حسن غلامه فحسن وان كان صفة
لرجل من حيث اللفظ والمجاز فانه صفة لمتعلقه وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة
قوله فالاول يتبعه فى الاعراب الخ اى النعت الذى هو حال الموصوف يتبع
الموصوف فى عشرة اشياء وهى الرفع والنصب والجر وغير من هذه الثلثة نعوا الاعراب
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اى يجب موافقته

الصفة للموصوف فى هذه الاشياء لانها صفة الموصوف بالحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة
موافقتها له فيها قوله والثانى يتبعه الخ اى النعت الذى هو حال متعلق الموصوف
يتبع الموصوف فى الخمسة الاول وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير لانه فاعل
صفة لذلك الموصوف من حيث المعنى وهو اللفظ المعمل تابعا فى هذه الاشياء مراعاة للفظ
ولم يكن تابعا للموصوف فى الخمسة الباقية وهى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
بل كان حكمه حكم الفعل لانه مسند الى الظاهر الذى بعده كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا
الى الظاهر الذى بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على لغة فكذلك الصفة لانها
واقعة موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند
كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز اذا كان مؤنثا غير حقيقى وكما ان
فى مثل ذلك الصفة تقول مررت برجل علامة وبرجلين قاعدا علماؤهما وبرجال قاعدا علماؤهم
ومررت بامراة قايم ابوها وبهندين هذا البعل وانيا قوله ومن ثم حسن الخ اى ومن ثم
حكم الصفة التى حال متعلق الموصوف حكم الفعل فى الباقى اى فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث حسن ان يقال قام رجل قاعد غلامه بافراد قاعد مع كون فاعله جمعا وضعف ان يقال
قام رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون مثل يقعدون لفظا ومعنى فكما ضعف ان يقال قام
رجل يقعدون يضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه ولكن يجوز من غير ضعف ان يقال
قام رجل قاعد غلمانه

رجل قعود وعلانه لفظ التكثير لان فعود ليس مثل يقعدون لفظا قوله والمخبر اقعد وهو
اني في غاية الوضوح فحمل الباقي عليه لاطراد الباب واما الثاني فلانه لا يدل على معنى في
في متبوعه قوله الموصوف اخص او مساو اي والموصوف بحيث يكون اعرف
من الصفة او مساويا لها في التعريف والتنكير ليكون المتبوع فرعية على الاصل
في الدلالة على الذات المزادة وبحيث يكون اخص من الصفة او مساويا لها من حيث
المفهوم للامن حيث الخارج لانك اذا قلت الضاحك في قولنا مررت بالحيوان الضاحك فالتوصيف
مررت بالحيوان الضاحك اخص من الحيوان من حيث الخارج لكنه اعم منه من حيث
المفهوم لان مفهوم شيء له ضحك اعم من ان يكون حيوانا او غيره قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام
الا بمثله اي ومن اجل ان الموصوف اخص من الصفة او مساويا لها لم يوصف الاسم المعرف
بلام التعريف الا بالاسم المعرف بلام التعريف نحو مررت بالرجل العالم او بالاسم المضاف الى الاسم
المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل غلام اللام لانها سواء وليان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف
الى المجرد او العلم او المبهم لانه اخص من المعرف بلام التعريف فلا يقال جاءني الرجل صاحب
زيد او صاحبي وصاحب هذا حملا على الصفة قوله واما الجر وصف باب هذا بدل اللام
للابهام سدا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم حاذكرتم ان يجوز وصف اسماء الاشارة
بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف المماثل اي مثله لان اسم الاشارة اخص

من الاسم المضاف الى المعرف باللام وساواه للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز لانتفاء
واجاب من ذلك بانه الزم وصف باب هذا بالاسم المعرف بلام التعريف للابهام وتقريره
ان المبهم طلب صفة تبين ذاته وتدل على ذاته والاسماء الدالة على الذوات هي اسماء الاجناس
وتعريفها باعتبار معناها اما بواسطة اللام قوله ومن ثم وصف اي ومن اجل ان صفة اسماء
الاشارة يجب ان تدل على الذات وتبين ذات المبهم ضعف ان يقال مررت بهذا لابيض لان الابيض
لا يدل على الذات والنوع للاحتمال ان يكون رجلا او امرأة او كذا او كذا وغير ذلك ودلالته على
الجسم جائز على ضعف وحسن ان يقال مررت بهذا العالم لانه يعلم منه انه انسان ورجل
قوله العطف تابع مقصود الخ قولنا تابع تناول التوابع كلها وقولنا مقصود بالنسبة
بالنسبة متبوعه يخرج كل متبوع ليس متبوعه بهذه الصفة وهي اشياء شرقام زيد عمرو وعلى
يخرج كلها سوى البدل لان العلت وان كيد وعطف البيان ليست مقصودا بالنسبة
بل اتي بها للتوضيح وقولنا مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان كان مقصودا
بالنسبة لكن متبوعه ليس مقصودا بالنسبة كما مر في البدل وقولنا بتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة خاصة اخرى للعطف بعد قام زيد وشاة قام زيد وعمرو
فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام مع زيد قوله واذا عطف الى آخره اي اذا عطف
على الضمير المرفوع المتصل اسم اكد او لا يفصل ثم عطف عليه ذلك الاسم كقولك ضربت
انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا اشتد اتصاله بالفعل حتى كانه جزء من الفعل

لم يجز ان يقال ما زيد قام ولا ذا ضرب عمرو الا الرفع في ذاب وكذلك لم يجز ان تقول
ما زيد قاما ولا ذا ضرب عمرو الا الرفع في ذاب لوجوب وجود الضمير في المعطوف
وسوء ذاب يكون عمرو فاعلا فرفع عمرو اذا رفع ذاب بان يكون عمرو مبتدا وذا ذاب
خبره مقدما والجملة معطوف على الجملة المتقدمة ولم يجز عطف ذاب على لفظ قام وعمرو
على لفظ زيد عطف المفرد على المفرد لانه لو عطف عطف عليه لكان لمجرد ما لكنه لم يجز ان
يتبع خبرها لعدم الضمير فيه ولانه يلزم تقديم المعمول على الاسم وسوء منع كما يمنع في المعطوف عليه
قوله واما جاز الذي يطير فينغضب زيد الذباب الخ جواب عن سؤال مقدر وسوء ان يقال يلزم على ما ذكرتم
ان يمنع ان يقال الذي يطير فينغضب زيد الذباب لان قولنا فينغضب زيد يعطف
على يطير الذي سوء صلة الذي مع عدم الضمير في ينغضب ووجوب الضمير في يطير لكونه صلة
الذي وجوابه انا لا نسلم انه يمنع ان يقال الذي يطير فينغضب زيد الذباب وانما يمنع
ان لو كان العاطف المحض بل كان لكونه للتسبيبة ايضا لانه في تقدير الذي انظار
غضب زيد الذباب والذي يؤكد ما قلنا امتناع الذي يطير وينغضب زيد الذباب تبين
انه جيء به للتسبيبة لا للعطف المحض قوله واذا عطف على عاملين الخ اي اذا عطف
شيئان على معمولي عاملين مختلفين على تقدير حذف المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه
وجاز مطلق عند الفراء وجاز عند الاعلم ومصنف الكتاب اذا كان المجرور متقدما على

ذكره عطف الاسم عليه الا بعد ان يكون اكد بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل وانما قال
الرفع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه بلا تاكيد بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا
ومررت بك وبزيد وانما قال المنفصل لانه لو كان متصلا جاز العطف عليه بلا تاكيد بمتصل
نحو انا وزيد وانما اذا وقع الفصل من الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف فيجاز العطف عليه بلا
تاكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا بعده كقولك ما
ما اشركنا ولا آباؤنا قوله واذا عطف على المضمر الخ اي اذا عطف اسم على الضمير المجرور اعيد
الجار نحو مررت بك وبزيد لكراهتهم عطف الاسم على الضمير المجرور الذي صار كالجزء من الجار
واما قوله تعالى تسآءلون به والارحام في بعض القراءات فخرشبيه لو قوعه للعطف للاحتمال
كون الواو للقسم واما قوله فاذهب انت وربك فقاتلا ولا يقاس عليه قوله
والمعطوف الخ اي حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع ووجب
للمعطوف عليه مثلا اذا وجب ان يكون في المعطوف عليه ضمير كزيد المبتدا اذا كان جملة وصلة
الذي يجب ان يكون في المعطوف كذلك واعلم انه ليس للمعطوف في حكم المعطوف عليه
في جميع الاشياء بل انه يجوز ان يقال يا زيد والحارث وربّ شاة وسخلتها بامتناع دخول
حرف النداء على ما فيه اللام وامتناع دخول رب على المعارف قوله ومن ثم لم يجز بنا
زيد الخ اي ومن اجل ان حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في الجواز والامتناع والوجوب
يقام او غالبا ولا ذا ضرب
ثم رد الكلام الى ما كان عليه

المرفوع والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرا لجر
عطف على الدار والعامل فيها في وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء والجور
مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه حجة سيبويه ان حرف العطف ضعيف من
ان يقوم ويجب مناسب عاملين وحجة الفراء الاستقال وسوتوبهم ما كل بيضاء
شحمة ولا سوداء تمرة فسود اء معطوف على بيضاء والعامل فيها كل وتمرة معطوفة على شحمة
والعامل فيها ما وقول الشاعر أكلّ امرئ تحسبين امرءاً ونار توقد بالليل نارا
فالنار الاولى عطف على امرء الاول والعامل فيه تحسبين كل والنار الثانية عطف
على امرء الثاني والعامل فيه تحسبين وحجة المصنف في جواز العطف على عاملين فيما اذا كان
المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستقال وفي امتناع
العطف على عاملين فيما اذا لم يكن المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب فيهما ما ذكر سيبويه
مع عدم استقال الفصحاء وانما قال على عاملين لجواز العطف على معمولي عامل واحد نحو
ضرب زيد عمرا وبكر خالد العدم المانع وسوقيام حرف العطف مقام العاملين وانما قيد
العاملين بالمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا ومن هذا
الباب فيجوز العطف على زيد وعمرو مثالين من هذا الباب لكون الفعل الثاني تأكيدا للاول
فيجوز العطف عليها لانها ليسا بمعمولي عاملين مختلفين والمراد بالاختلاف ههنا سوان لا يكون الثاني

تأكيد الاول

تأكيد اللفظ ال التأكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول فقوله تابع يشمل جميع التوابع
فانه قال يقرر امر المتبوع فخرج العطف بالواو والبدل لانهما لا يقرران امر المتبوع وقال في
النسبة فخرج عنه النعت وعطف البيان لانهما وان كانا يقرران امر المتبوع لكنهما لا يقرران المتبوع
في النسبة بل في تعيين ذاته الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد فلان شك في نسبة المجيء الى زيد بل شك
في ان اي زيد من الزيود وقلت الطويل علم انه اي زيد سود وقال والشمول وهل فيه شمول كل
واجع وقوا يجعا نحو جاءني القوم كلهم فان كلهم وان اقرر امر المتبوع في النسبة لكنه يقرر المتبوع
في الشمول فانطبق التعريف على التأكيد واعلم ان ما ذكر لما بينا ان ما لا يقرر
امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول ولو قال التأكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول
او تتبع ما يقرر امره في النسبة او الشمول لكان اصوب ويشكل ايضا بجميع التواكيد التي ترجع
الى متبوعها نحو زيد زيد ضرب وضرب ضرب زيد وان ان زيدا قام فان زيدا الثاني
تأكيد للاول مع انه لا يقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول وكذا ضرب الثانية وان الثانية
في ان ان زيدا قايم فان قيل المراد بالتأكيد في الذي عرفته ههنا سوا التأكيد المعنوي
لا يتوجه الاشكال قلنا لا نسلم ذلك حوالة الى تقسيمه الى لفظي ومعنوي يقوله وسو لفظي

ومعنوي قوله وسو لفظي ومعنوي اي التأكيد على ضربين لفظي ومعنوي والتأكيد
اللفظي ان يكرر اللفظ الاول وسو يجري في الالفاظ كلها اي في الاسم نحو جاءني زيد زيد
وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي الحرف نحو ان زيدا قايم وفي المركب نحو جاءني في

زيد جاءني زيد اعلم انه يشكل بمثل ضربت انت وبكرا نت فان انت تأكيد للمضمر انه لم يتكرر اللفظ
الاول فان قلت ليس باللفظي قلنا فيلزم الواسطة بين اللفظي وبين المعنوي وهي منتفية
بالاتفاق قلا ولان يقول اللفظي تكرير اللفظ الاول واتيان مرادفه كما في تأكيد الضمير
المتصل قوله والمعنوي بالفاظ محصورة اي التوكيد المعنوي بالفاظ معدودة وهي كل ص متن
النفس والعين وكلاهما وكلتاهما والكل واجمع واكتع وابتع وابصع قوله قلا ولان
باختلاف صيغتها وضميرهما اي النفس والعين بعان المفرد والمثنى والجمع والمذكر
والمؤنث باختلاف صيغتها وضميرهما الا في المثنى لكن المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف بينهما الا بالصفة
ولا بالضمير تقول زيد نفسه والزيدان نفساهما او انفسهما وهما لاكثر والزيدون انفسهم وهند
نفسها والهندان نفساهما او انفسهما وهما لاكثر والهندات انفسهن قوله والثاني
المثنى كلاهما وكلتاهما اي التأكيد الثاني وهو كلاهما المثنى تقول جاءني الرجلان كلاهما
المذكر وجاءتني المرتان كلتاهما المؤنث قال الاخفش ان كل حكم لا يستعمل للواحد
لا يجوز تأكيد التثنية فيه كلا لا يجوز اختصم الرجلان كلاهما لعدم
الاحتياج الى تأكيده لعدم الفايدة لامتناع صدور الاختصام من واحد فقط بخلاف
المجيء فانه يجوز مجاءني الرجلان كلاهما لجواز صدور المجيء من واحد فقط فان قيل لا حاجة ايضا
الى تأكيد المثنى بكلا في مثل جاءني الرجلان لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد من المثنى
فلا يحتاج الى تأكيده بكلاهما كما لا يحتاج في مثل الاختصام قلنا لا نسلم انه يعلم ان المراد من المثنى

الاثنان لجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا بان كان الواحد مباشرا للفعل والاخر دالا عليه
فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه اثنان في صورة الاختصام والمجاز وان احتمل غير ذلك الا
انه يحتاج الى تأكيد الظاهر في نحو الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد وتأكد في نحو المجيء لامكان
صدور المجيء عن الواحد فلم يحتج الاول الى التأكيد دون الثاني ولقايل ان يقول كما ان المثنى
يحتمل الواحد يحتمل الجمع لان المجاز كما احتمل في جانب القلة احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد
بكلا حصلت الفايدة وهي العلم بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم
يطلق المثنى على الجمع عندهم اصلا ولطلق الجمع على المثنى كثيرا واذا كان كذلك لم يجز في مثل
الاختصام الى تأكيد المثنى بكلا لانه لا يتوهم منه الجمع لانه لا يطلق لفظ المثنى على الجمع في كلامهم
قوله والواقي لفظ المثنى اي الباقي بعد اشتراك سوكلا واجع الى اخوه تتبع تأكيد الغير المثنى سوا
كان مفردا او جمعا كما مر وانما لم يقل باختلاف الضمير في الكل تقول اشتريت العبد كله وجاريته
القوم كلهم اشتريت الجارية كلها وجاءتني النساء كلهن واختلاف الصيغ في البواقي وهي اجمع وتوابعه
تقول اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابصع وجاءني القوم كلهم اجمعون واكتعون ابصعون
واشتريت الجارية كلها جمعاء وكتعاء وبصعاء وجاءتني النسوة كلهن جمع كتع تتبع بصع قوله
ولا لا كد بكل واجع الى اخوه اي لا يصح تأكيد بكل واجع الى الشيء ذي اجزاء بعض اجزائه
الا ذا اجزاء بعضه صح تأكيدها حسا او حكما فجاز اشتريت القوم كلهم واشتريت العبد بكله بكلا فان جاز زيد كله ملتقى
الاجزاء حسا نحو جاءني القوم كلهم فان القوم اجزاء بعضه اجزاء حسا وفي زيد وعمرو حكما لدينهم

او حكما نحو اشتريت العبد كله وان لم يكن اجزاء بيع افترقا اتفاقا لكن اجزاء بيع افترقا حكما ان العبد يجوز ان يكون عبد نصفه او اقل او اكثر مشتركا فان لم يكن لشيء اجزاء او كان اجزاء لكن لا يبيع افترقا اتفاقا ولا حكما لم يؤكده كل واجمع لانها للشمول ولفائدة التأكيد عامية شمول لا لاجزاء او لا اجزاء لا يبيع افترقا اتفاقا ولا حكما فاذا لا يقال جاءني زيد كله لانه لا اجزاء لزيد يبيع افترقا اتفاقا وسوطاه لانه لا يمكن ان يضعفا ثلثة او اربعة **قوله** واذا اكد المضمر المرفوع المتصل النفس والعين اي اذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين وجب تأكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل اولا تأكيده بالنفس والعين لانه لو اكد المضمر المتصل بالنفس والعين بلا تأكيده بالضمير المرفوع المنفصل اولا بالنفس اتى تأكيد بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد الرجل نفسه فانه لو لم المرفوع المنفصل بالنفس اتى تأكيد بالفاعل فحل عليه ما بالنفس اتى تأكيد فيه بالفاعل نحو ضربت انت نفسك للاخراد الباب وانا قيد المضمر بالمرفوع لنحو اتى تأكيد المضمر المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيد عاما بالمتصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وانا قيده بالمتصل بحوان تأكيد المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تأكيده بالمنفصل آخر نحو انت نفسك فاعل وانا قال بالنفس والعين بجوان تأكيد المرفوع بلا تأكيد كل واجمعين بلا تأكيد بالمتصل نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس اتى تأكيد بالفاعل ومثالنا تأكيد كل واجمعين بلا تأكيد العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانها يلتبسان العوامل كثيرا **قوله** واتبع واخواه

اتباع

اتباع لا يجب اعلم ان هذه الالفاظ المؤكد بها لها ترتيب في اللسان العربي والاخلال به لحن وذلك الترتيب ان يذكر اولا كل ثم اجمع ثم اكتع ثم اتبع ثم ابصع والثلثة الاخيرة اعني اكتع واتبع وابصع اتباع لا يجب تكون بنين وليطان ونابع اتباعا لحسن وشيطان وجايع **قوله** ولا يتقدم الا اي عليهن ولا يتقدم اكتع واخواه على اجمع بكونها توابع لها فان اتى بها جز لاستدراك كل واحد منهما **قوله** وذكرا ودون ضعيف اي وذكر اكتع واخواه بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجملة دلالة تامة ولانها اتباع لو علم ان نحو نفس وليطان من التوابع لم يعلم ان نحو اكتع من التوابع لعدم الفرق بينهما لغة الا بعد تكرير الاول ولا تأكيد معنويا لانه ليس من الالفاظ المحفوظة واجاب عنه بعضهم بانه كرر الاول الا انه غير حرف واحد في الاول لا يتجنبون عن التكرار في الكلام **قوله** والبدل تابع مقصود بها بانسب الى المتبوع دونه نحو سلب زيد ثوبه فان المسلوب هو المتبوع دون زيد فقوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله مقصود بانسب الى المتبوع يخرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان لانها ليست بمقصودة بانسب الى المتبوع فقوله يخرج منه العطف بالحرف لان العطف بالحرف وان كان تابعا مقصودا بانسب الى المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة **قوله** وسوء بدل الكل اي هذا اقتراب البدل الى اقسامه هي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط وسوء ذلك لان البدل اما ان يكون هو المبدل منه او لا يكون هو المبدل منه والاول بدل الكل نحو جاءني زيد اخوك

والثاني اما ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه والثاني اما ان يكون بينهما اي من البدل والمبدل منه ملابسة اي تعلق غير الكلية والجزئية او لا يكون والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل الغلط نحو مررت برجل حمار اردت ان تقول حمارا فسبق لسانك الى ان قلت برجل ثم استدركت وقلت حمار والمراد بالغلط في قولنا بدل الغلط سوء المبدل منه لان البدل ليس بغلط بل الغلط سوء المبدل منه فيكون معناه بدل الشيء من الغلط **قوله** ويكونان موحدين ومكثرين ومختلفين اي البدل والمبدل منه نكرة وقد يكونان بالعكس فهذه اربعة والبدل اثنى على ما ذكرنا اربعة فيصير المجموع ستة عشر وهو حاصل ضرب اربعة في اربعة فيكون المجموع ستة عشر وسوء حاصل ضرب اربعة في اربعة مثال الاقسام الاربعة في ابدال الظاهر من الظاهر زيد اخوك زيد راسه زيد علمه زيد الحمار ومثالها في ابدال المضمر من المضمر زيد ضربته اياه وبيد زيد قطعته اياها وجهل الزيدين كرهتهما اياه وحمار الزيدين كرهتهما اياه ومثالها في ابدال المظهر من المضمر ضربت زيدا اياه بيد زيد قطعت زيدا اياها بجهل زيد كرهت زيدا اياه بحمار زيد كرهت زيدا اياه ومثالها في ابدال المظهر من المضمر ضربته زيدا وبيد زيد قطعته يده وبجهل زيد كرهته جهله وبحمار زيد كرهته حماره **قوله** ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغائب اعلم ان المضمر الذي يبدل منه المظهر اما متكلم او مخاطب او غايب والبدل ايضا اما بدل الكل من الكل او غيره فان كان البدل بدل الكل لم يجز ابدال المظهر من المضمر المتكلم والمخاطب فلا يقال بي المسكين كان الامر ولا عليك الكريم المعول لكما يلزم ان يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا واما اذا كان البدل غير بدل الكل من الكل فجاز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب لعدم كون مدلول الثاني عين مدلول الاول ولهذا جاز ان يقال اشتريتك نصفك واشتريتني بعضي واعجبتني فلك ولعجبتك علي وضربتك الحمار وضربني الحمار قال الشاعر

وما الفيتني حمدي جعلي مشاعا فاني بذل من اياه واذا جاز في المتكلم فهو في المخاطب اجوز واما بدل

ظاهرين

الظاهر من الغائب فيجوز سواء كان بدلا من الكل او غيره لوجود الاشتباه والابهام في الغائب
كما في الظاهر نحو ضربته زيد او راسه وغلامه وحماره **قوله** عطف البيان تابع غير صفته يوضح
متبوعه **قوله** تابع شامل لجميع التوابع وبقوله غير صفته يخرج عنه الصفة وبقوله يوضح متبوعه
مثل القسم بالله ابو حفص عمر فعمر تابع غير صفته
فخرج عنه جميع التوابع الباقية لكونها موضحة لمتبوعها نحو قام ابوه حفص عمر فعمر تابع غير صفته
يوضح متبوعه **قوله** وفصلوا بين البدل والمعطوف في مثل قام زيد اخوك عمرو بان البدل هو المقصود
بالنسبة دون المتبوع بخلاف المعطوف فان المقصود هو المتبوع والمعطوف توطئة له
انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشرا هو المقصود بالنسبة دون البكري
ما المنقول نقيض مثل قول المرار انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشرا هو المقصود بالنسبة دون البكري
لم يجز لوجوب كون البدل متكبرا لعامل فيكون تقديره انا ابن التارك بشرا وهو غير جائز لما مر قبل
الاضافة واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه متكبرا لعامل ولوجوب بشر حملا على محل البكري
لم يجعل سدا لفرق نحو ازيد ان يكون بدلا لانتفاء اللائق ولا واما قال تعالى في مثل ولم يقل في قوله انا ابن
اتاركا لان سد الفرق جار في باب اسم الفاعل المفرد المعرف باللام اذا اضيفت الى اسم غير اللام
على المضاف اليه اسما المبطوف عليه عطف بيان فانه يظهر الفرق بينه وبين البدل في اللفظ نحو الصارب
الرجل زيد وكذلك سد الفرق حاصل في النداء تقول يا سعد ازيد بالرفع على اللفظ والنصبة على المحل
والتنوين على تقدير ان تجعله عطف بيان والضم لا غير على تقدير ان تجعله بدلا منه واما الفرق للمعنوي فظاهر لان البدل
هو الذي يعتمد الحديث وذكر المبدل منه للتوطئة بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول دون الثاني العطف
انما سمي توضيح المتبوع ولهذا كان زيدي في قولك مررت بانيك زيد بدلا ان كان على اسم واحد لفظا ومعنى بيان ان كان بالعكس

قوله المبني ما اشبه مبني الاصل او وقع غير مركب اي المبني ما ليس بمعرب
الاصل من شابهته وغيرها او وقع غير مركب مع غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع
والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي والحروف واما المخاطب وانا اخذني تعريف
الامرين لان الاسم لما كان معربا بشرطين التركيب وعدم مشابهة مبني الاصل فالمبني
هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين على سبيل منع الخلو فقط **قوله** وحكمه ان لا يختلف
آخره لاختلاف العوامل اي حكم المبني ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل في اولم يوجد فيه احد الشرطين على سبيل منع الخلو فقط
ولا تقدير لانه مقابل للمعرب فحكمه مقابل لحكمه **قوله** والقياس ضم وفتح وكسر
تنوين وكسر نحو خير ووقف نحو من اعلم انه جائز عند الحجازيين في القياس البناء على الضم والفتح
وفي الاعراب انواعه كان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة لان لكل واحد منها معنى يخالف
الباقي بناء فانه ليس المراد منها الا الالفاظ **قوله** وهي المفردات الى آخره اي المبنيات
المفردات والمراد بالاشارة الى آخره ان حكم المبني ان لا يختلف آخره لكن يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة على الاخبار
في انما والافعال لا على الافعال لانها ليست باسما بل لانها لا يطلق عليها الا الاصوات وانما
قيد الظروف بالبعض لان بعضها معرب **قوله** المفرد ما وضع للتكلم او مخاطب الى المفرد اسم
وضع للتكلم نحو انا او المخاطب نحو انت او الغائب تقدم ذكره لفظا او تحقيقا نحو ضرب
زيد غلامه واما تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا ومعنى بان ذكر مشتقه كقوله تعالى اعدلوا

هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لان لا اعدلوا وانى تنازع الفعلين نحو ضربا واكرمت
الزيدين وفي نحو به رجلا ونعم رجلا وفي قوله تعالى حتى توارت بالحجاب وقوله تعالى ولا يوصى
لكل واحد منهما السدس وانما بنيت المفردات لعدم احتياجها الى الاعراب لانتفاء المعاني الموجبة
للاعراب فيها فوضعوا للرفع لفظا وللنصب لفظا وللجر لفظا **قوله** وهو متصل
منفصل اي المفرد اما متصل واما منفصل لانه اما ان يتصل بنفسه في التلفظ او المتصل هو الضمير غير
المستقل بنفسه في التلفظ **قوله** وهو مرفوع ومنصوب ومجرور اي للضمير اما مرفوع واما منصوب
واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر وكون الظاهر احد هذه الاصور **قوله** فالاول ان كان متصل
الى آخره اي الضمير المرفوع والضمير المنصوب اما متصل واما منفصل والضمير المجرور متصل فقط اي لان
الاتصال افصل من الجار والمجرور **قوله** فذلك منه اشارة الى ان ما ذكره هاذي فالمفرد ستة
انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاثنان يتثنيان في حين فتكون الجميع ستة عشر **قوله**
الاول ضربت وضربت آي مثال النوع الاول من هذه الجملة وهو الضمير المرفوع المتصل نحو ضربت
ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتا ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن
وعلى هذا يقاس المجهول واورد مثالين احدهما للمعلوم وهو ضربت والثاني للمجهول وهو ضربت
قوله والثاني انا الى آخره اي مثال النوع الثاني من الجملة وهو الضمير المرفوع المنفصل انا نحن انت انتما
انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن **قوله** الثالث ضربني اي مثال النوع الثالث من الجملة

وهو الضمير المنصوب المتصل ضربني ضربنا ضربك ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربهن
شالين ليعم اتصال الضمير المنصوب بالفعل والحرف **قوله** الرابع اياي الى اياهن
ان شال النوع الرابع من الجملة وهو الضمير المنصوب المنفصل اياي اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياهن
قوله خامس علامي وبي الى آخره شال النوع الخامس وهو الضمير المجرور المتصل علامي
وغلاماي وغلامك الى غلامهن وبي وبك الى بهن وانا اورد مثالين ليعم اتصال
الضمير المجرور بالاسم والحرف **قوله** فالمرفوع المتصل الى آخره الضمير المرفوع المتصل خاصة
يستثنى من الفعل الماضي للواحد الغائب نحو زيد ضرب وللواحدة الغائبة نحو هند ضربت
دون اخواتها من شاء ما وجد عهدا لدفع الالتباس بالمؤنث واما قال خاصة لان المنفصل
والمجرور المتصلين لا يختلفان لمرفوع المتصل شدة اتصاله بالعامل وانه
قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المتصل في العامل لاتصاله عنه
قوله وفي المضارع للكل مطلقا اعاد تبعة الضمير المرفوع المتصل في المضارع لحكم
سواء كان للغرد او للتثنية او للجمع او للتذكير او للتانيث لوجود قرينة دالة على من هو له
واشار بقوله مطلقا الى ما ذكر من الاقسام **قوله** للمخاطب الى آخره اي لتعلق الضمير
المرفوع المتصل في المضارع للمخاطب نحو تضرب انت ودونك الى آخره والى طيبتين
والى طيبتين والى طيبات لدفع الالتباس **قوله** والغائب والى آخره اعاد

لرفع الايهام حيث قوله والغائب اى وليستتر الغير المرفوع المتصل
فى المضارع الغائب نحو زيد يضرب فى الغائبة نحو هند تضرب ولا يستتر فى الغائبتين
والغائبتين وهند والغائبتيين والغائبات لرفع الالتباس قوله وفى الصفة مطلقا
اى ويستتر الغير المرفوع المتصل فى الصفة مطلقا اى سواء كانت اسما او شيئا او نوعا وسيذكر ما يتعلق
كان اسما لانه لو ابرز لزم اجتماع الالفين فى المثنى والواوين فى الجمع فيقال زيد ضاربا
والزيدان ضاربان وهند ضاربة والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات
ضاربات وليست الحروف هنا خبرا بل حروف اعراب للتعريف بالعوامل الداخلة على الصفة
والمراد بالصفة اسما الفاعل المفعول الصفة المشبهة وافعل التفضيل قوله
ولا يسوغ المنفصل الا عند تعذر الاتيان بالغير المتصل اى لا يجوز الاتيان بالغير المنفصل الا عند تعذر
الاتيان بالغير المتصل لكون المتصل اخص من المنفصل قوله وذلك بالتقدم على
عامله اى والتعذر المذكور اما بتقدم الغير على عامله نحو اياك ضربت واما بالفصل بين الغير
وبين عامله الا على غرض نحو ما هم بكلامنا وانا والتعذر ظاهر فى الموضعين وانما قال الغرض لعدم
جواز الفصل بينه وبين عامله لا لغرض لئلا يلزم العدول عن الاصل بلا فايدة واما بحذف
عامل الغير نحو اياك والشر الا تضع الاتصال الملفوظ بين الملفوظ وانما يكون عامل الغير معنويا وهو
الابتداء نحو انا زيدا ذكرناه من اتصال الملحوظ بغيره ولما يكون عامل الغير فاعل الغير مرفوع نحو ما ضربت

الاتصال

فانما لوجوب استكنان الغير المرفوع المتصل اذا كان مفردا غائبا نحو زيد ضرب واشتاع
استكنان الغير فى الحرف الصعف على الحرف فى المتكلم والمخاطب والمثنى والجموع
على المفرد الغائب وان لم يجب استكنانها اطرادا للباب وانما قيد الغير بكونه مرفوعا
لانه لو كان منصوبا او مجرورا لجاز المتصل نحو انه ولعدم وجوب استكنان الغير
المنصوب والمجرور فى العامل وانما يكون الغير اسند اليه صفة جارية على من هى له نحو هند
زيد ضاربته هى فهند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضاربته خبر مبتدأ ثان وهى فاعل ضاربته
وضاربته مسند اليه وهى جارية على من هى له لان ضاربته خبر زيد وفاعلها بالحقيقة
هند والجملة فى محل الرفع بانه خبر مبتدأ الاول وانما وجب ابراز الغير لكون الصفة
اصعف من الفعل فى العمل ولدفع الالتباس فى نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا ابرز
الغير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان الضارب عمرو والتزموا ايضا ابرازه
فيما لا لبس نحو هند زيد ضاربته هى اطرادا للباب ولا يلزم من ذلك وجوب الابراز
فى نحو زيد عمرو يضربه ونحو هند زيد تضربها لانه وان حصل الالتباس فى الصورة الاولى
لكن العامل ههنا قوى لانه فعل وعلة وجوب الابراز ثمة مجموع الامرين وما صعف
العامل وحصول الالتباس فى بعض الصور والاول منتف ههنا فارتفع عن تعداد
الاسباب الموجبة لاتصال الغير اورد اشتتها على الترتيب المذكور وهو قوله

اياك الى آخره قوله واذا اجتمع ضميران الى آخره اى اذا اجتمع ضميران فلا يكون احدهما مرفوعا
فان كان احدهما اعرف وقدمت الاعرف تلك الاختيارى اتصال الغير الثانى والانفصال
نحو اعطيتكه وضربيك واعطيتك اياه وضربى اياك وانا اورد شالين لعلم ان الغيرين
يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والاخر مجرورا وانما قال ليس احدهما
مرفوعا لانه لو كان احد الغيرين مرفوعا لم يجز الا فصل لان مع عدم الفصل يتعين الاتصال
نحو ضربتك ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ما ضربت الا اياك واعلم انه لو قال فان كان
احدهما اعرف وقدمته من غير فاصل بينهما فلك الخيار لكان اصوب لسلامته بكل قبل قوله
ما اعطيتك الا اياه وجوابه بعلم من قوله او بالفصل ومن قوله اذا اجتمع لامتناع الاجتماع مع
الفصل قوله والا فهو منفصل اى وان لم يكن مجموع ما ذكرناه وذلك بان لا يكون احدهما
اعرف نحو اعطيته اياه واعطيتكه اياك واعطيتنى اياى او ان يكون احدهما اعرف
لكن لا يكون الاعرف مقدما نحو اعطيته اياك فالغير منفصل فقط لكراهتهم تقديم الاخص
وهى من غير مرجح على الاعم وتقديم الانقص على الاقوى فيما سوى الكلمة الواحدة قوله
والمختار فى خبر كان الانفصال اى جاز اتصال خبر كان واتصاله تشبيها بالمفعول اذا كان ضميرا
نحو كنته وكنت اياه لكن المختار هو الانفصال لانه فى الاصل خبر المبتدأ وحق
خبر المبتدأ الانفصال قوله والاكثر لو لا انت وعسيت الى آخره اى الغير اذا وقع

بعد لولا وبعد عسى فالاكثر بعد لولا ضمير مرفوع منفصل نحو لولا انت الى آخره لكونه مبتدأ
وبعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت الى آخره لكونه فاعل عسى - وجاز لولاك ولولاى
الى آخره اى جاز بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب متصل نحو لولاك الى آخره وعساك
الى آخره فقال الاخفش ان الغير بعد لولا ضمير مجرور وقد وقع موقع الغير المرفوع بجواز وقوع المجرور
موقع المنصوب نحو ما انا كانت بك انت نحو فى محل الرفع بالابتداء وبعد عسى ضمير منصوب
واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه الغير بعد لولا فى محل الجر بلولا وهو حرف التنبيه مع الياء الغير
لازمة اى نون الوقاية مع الياء الغير لازمة فى الماضى مطلقا نحو ضربنى وضربانى وفى المضارع
عن نون الاعراب نحو يضربنى للمحافظة عن دخول الكسرة عليه والحذف اى هذا النون نون الوقاية
قوله واتت مع النون الى آخره اى واتت مع نون الاعراب فى المضارع نحو يضربانى ويضربونى
وتضربينى يجوز فى اثباته وحذفه اما اثباته فظاهر اما على القياس المتقدم واما لغة فقد استغنى بهذا
النون عن نون الاعراب وكذلك انت مع لدن يجوز فى اثبات نون الوقاية لحفظ بنائه على السكون
لكونه اسما على ثلثة احرف وكذلك انت مع ان واخواتها يجوز فى اثبات نون الوقاية تشبيها
بالفعل وفى حذفها لكراهة اجتماع النونات فى الاربعة الاولى وحمل الاخيرين على الاربعة الاولى
قوله ويجتنبان فى ليت ومن وعن وقد وقطا اى ويجتنبان اثبات النون فى ليت تشبيها
بالفعل وعدم اجتماع النونات وفى من وعن لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما حرفين وجواز

اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية نحو لي وفي ويجتار ايضا في قد وقطا ثبات النون الوقاية
يحفظ لكون نهاية جواز حذفها لكونها اسمين وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية
نحو غلامي **قوله** وعكسها العلي اي وعكس ليت لعل فانه يجتار في اعمل حذف نون الوقاية
لكونها فاعلا وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على انه بعض لغاتها لعن فيلزم اجتماع النونات
فحذف النون الاولى في لعن في اعمل عليها لكونها من لغاتها واما جواز اثبات النون فلشبهه
بالفعل **قوله** وتتوسط بين المبتدا وخبره اي بجعل دخول العوامل اللفظية عليها نحو زيد
سوا المنطلق وبعد دخول العوامل اللفظية عليها نحو كان زيد سوا المنطلق صيغة غير مرفوع
منفصل مطابق للمبتدا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والخطاب والتكلم
والغيبة تقول زيد سوا القائم الزيدان سوا القائمان الزيدون سوا القائمون هند سوا القائمة كنت
انت الرقيب عليهم وانا اقل وانا اقال وانا قال صيغة مرفوع ولم يقل غير مرفوع لعدم تحقق كونه غير
قوله وسيي منفصلا اي وسيي هذه الصيغة منفصلا لان ما بعدها خبر لانت الاستماع الفصل بين
النعت والمنعوت **قوله** وشرطه ان يكون الخبر معرفة اي شرط اثبات هذه الصيغة ان
يكون الخبر معرفة نحو زيد سوا القائم او يكون مما يقبل من كذلك اي يكون الخبر شبيها بالمعرفة لقطا حتى
انه مضاف كالمضاف المتوغل في الابهام نحو مثل وغير وكالاسم المضاف الى المعرفة اضافة
لفظية نحو ضارب زيد الان او غدا او شبيها بها في امتناع دخول لام التعريف عليه نحو كان زيد

فالمضاف الى النكرة نحو غلام رجل ح

سوا فضل

سوا فضل من غرة وزيد سوا قوم لانه اذا لم يكن معرفة ولا شبيها بالعالم يحتاج الى الفصل فلم يحل على
الخبر المعرفة لعدم شابهته وعلم مما ذكرنا انه لو قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة او شبيها بها
لكان اصوب واعلم ان كون المبتدا موقتة شرطا ايضا الا انه لم يذكره لعلمه مما ذكره ان شرطه
كون الخبر معرفة **قوله** ولا موضع لما الى آخره اي ولا موضع لهذه الضمير من الاعراب عند الخليل
مع قوله بانه اسم لانه انما دخل للفصل كالكاف في اولئك واتا في اتاك فكان بهذه لا محل لها
من الاعراب لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب **قوله** وبعض العرب يجعله مبتدا الى آخره
العرب يجعل هذا الضمير مبتدا وما بعده خبره وهو على هذا الوجه اسم بالخلاف وعليه قوله
بعضهم في غير السعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين واقل من قرأ انا اقل وانا اقال برفع الظالمين واقل
بعضهم في غير السعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين واقل من قرأ انا اقل وانا اقال برفع الظالمين واقل
قوله ويتقدم قبل الجملة الى آخره اي ويتقدم قبل الجملة ضمير الشان تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام على السامع عند
الشي بهما ثم ذكره مفسرا فيقع في النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام على السامع عند
عقلة ويسي هذا الضمير ضمير الشان ان لم يكن في الجملة موئث وضمير القصة ان كان فيها موئث كقوله
تعالى فانها لا تعمى الابصار وواجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانه اجي المراد من ذلك الضمير وانما
كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشي بعد ه **قوله** وقد يكون منفصلا ومتصلا اي ويكون
هذا الضمير منفصلا ان كان مبتدا نحو سوزيد قايم لكونه مسندا الى العامل ومتصلا وجوبا ان كان عاملا
فعلا وهو مرفوع نحو كان زيد قايم لوجوب استكنان الضمير الغايب المرفوع المفرد في الفعل الماضي

ومتصلا بازدان كان ناصبا سوا كان عاملا حرفا نحو انه زيد قايم لامتناع استكنان الضمير في
الحرف او فعلا نحو ظننته زيد قايم لعدم استتار الضمير المنصوب واشار الشيخ بقوله على حسب العوامل
اي اتصالا واتصال استتارا واتصالا بارزا انما سوا على حسب سوا **قوله** وحذف منصوبا ضعيف
اي وحذف هذا الضمير والحال انه منصوب بابه ضعيف لانه مراد وليس عليه دلالة قوية شارحا لقوله لكان
يدخل الكينونة سوا ما يلق فيها جادا ذرا وقيعا اه ولم يختر ربقوله وهم يجيء منصوبا عن شي لان هذا الضمير اذا كان
مرفوعا لم يحذف فاذا كان مبتدا فظاهر لزوم نقص الغرض واما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف
الفاعل بل ذكره لبيان ان حذفه منصوبا جايز على ضعف لانه منصوب دلالة ظاهرة عليه **قوله**
الامع ان اذا اقتضاه فانه لا يلزم اي حذف هذا الضمير منصوبا ضعيف الامع ان المقتضي للحذف متصل
فانه لا يلزم حذفه مهما يلزم الضعف لكما يلزم مزية الاضعف على الاقوى واعلم ان المقتضي لكونه
مشابها للفصل لفظا كونها مثل شد وبابه تدل على لفظان حين ايشا ومعنى لدلالتها على معنى زايد
على معنى التاكيد الذي سو معنى زائد كالفصل والمكسورة دالة على الاعلى التاكيد الذي سو معنى الزايد والمكسورة
المحذوف وحد علما كقولنا هي كلما لي فيفهم نحو ان تجعل المفتوحة المخففة للبلايزم مزية الا
على الاقوى وهم حذفوها علما في الظام فقد زادوها في المضمر كقولنا في نحو كيوف اهنه قد علموا
ان بالك كل من يحلي ويتعب وكقولنا علم ان سيكون شكم اي علم الشان سيكون اعلم ان كل
من يحلي سيداو قولنا بالك خبر مقدم عليه والجملة خبر ان وليس كل عامل بالكل يلزم

تفسير

تفسير ضمير الشان بالمفرد **قوله** اما آلاشاق ما وضع لاشارة اليه اي اعاذ الاشارة اي آتاه وضعت لاشارة اليه
ولم يلزم تعريف الشي تعريفا دوريا او بما سواه لانا نعرف اسماء الاشارة بالاصطلاح حيث
بالاشارة اليه اللغوي المعلوم وان ثبت تكون ثبات بعد تعريفه من احتياجا الى ما بين ذات الاشارة اليه
قوله وهي دالة ذكر الى آخره اشارة الى تعديد ما خذ اشارة اي الذكر عاقلا وغيره وذات الى الشي
المذكر حال الرفع وذين حال النصب والجر وذي للمؤنث حال الرفع وتين حال النصب والجر وتي للمؤنث
الواحد عاقلا او غيره اتان الى الشي المؤنث حال الرفع وتين اليه حال النصب والجر وذوا للمذكر المثنى
يشاره الى جميع المذكور الى جميع ما ذكر **قوله** وبلحقها حرف التنبيه اي وبلحق اسماء الاشارة
حرف التنبيه وسوا الدال على تنبيه المخاطب فيقال هذا هذان هولاء وتصل الا خيرة حروف الخطاب حتى
اسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على من خاطبته من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
قوله وهي هنا الى آخره اي اسماء الاشارة هنا الى آخره اما مذكورة واما من حيث هي
اما مفردة واما مثنى واما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمؤنث فيكون هنا لفظ الدال على الخطاب
ايضا والهنا الاخيرة تتصل مع كاف واحد من الهنا الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من
خمسة في خمسة واما جاب المعنى فيكون ستة وثلثين حاصلا من ضرب ستة لاشارة في ستة للخطاب
تقول ذاكما ذاكم ذاك ذاكما ذاكن وسكنة انقول في الاربعة الباقية اعني ذين وذاتين وذان وذاتان
قوله وبقال ذا للقريب او ذاك للتوسط او ذاك للبعيد الى الفرق وبين ذا وذاك وذلك هذه الاشارة اليه القريب
وذاك قليل

تفسير

وذاك على اشارة اليه المتوسط في القرب والبعد مع كونه حال المخاطب ذلك على اشارة اليه البعيد وقيل اللام للبعد المخاطب

قوله ذلك وذانك وتلك مشددتين واولاك مثل ذلك فقوله ذلك وما عطف عليه مبتدأ

وقوله مثل ذلك خبره يعني كان ذلك للبعيد كذلك ذلك وذانك وتانك مشددتين واولاك للبعيد والما

للقريب فهو اذا وذان وتان واولاء والمتوسط فيه ذاك وتاك وذاك وتاك غير مشددتين واولالك

قوله واما ثم وهنا وهناك فللمكان خاصة اي منذ الاسماء الثلثة للاشارة الى المكان خاصة اي للاشارة

بها الى غير المكان فنحو اشار برأسه الى المكان القريب وبابها هنا كي المتوسط وثم وهناك مشددة وهنالك

الى البعيد وفي هناك ثلث لغات احداها هاهنا بزيادة الهاء وتخفيف النون والاخيرة ان فتحها وكسرها مع تشديد النون

مكسورة الفتح اكثر **قوله** الموصول ما يتم جزءا لا بصلة وعايد اذ ثبت الموصولات ثلثة بتثليث الحرف

من حيث اجتماعها في الغير وسوى الصلة وحد الموصول اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام من حيث انه مسند

اليه الا بصلة وعايد وقولنا اسم كالجنس وقولنا لا يصير جزءا تاما الخ يخرج الاسماء التي تصير

جزءا تاما من الكلام كزيد ورجل وقولنا وعايد يخرج نحو مثل ذا واذا لانه وان لم يتم جزءا من الكلام بالصلة فانه لا يحتاج الى عايد وانما قال لا يتم جزءا ولم يقل لا يصير جزءا لانه لا يصير جزءا تاما **قوله** وصلة جملة

خبرية تتم جزءا تاما يحتاج الى ضمير يربطها بالموصول فخرج نحو جاءني الذي ابوه منطلق لانه لا يتم جزءا تاما من الكلام لكن لا يصح جزءا

خبرية تتم جزءا تاما يحتاج الى ضمير يربطها بالموصول فخرج نحو جاءني الذي ابوه منطلق لانه لا يتم جزءا تاما من الكلام لكن لا يصح جزءا

جملة خبرية لانه يلزم من تعريف الشيء بما هو مشتق في المعنى المجاز والمجاهلة او بما هو اخفى وان وجب ان يكون صلته

جملة لان الذي والتي وفروعهما وضعت لجمل مخصوصة فالجملة هي المعرفة بواسطتها قيل

اخواتها عليها واذا وجب ان يكون خبرية لان ما عدا ما كالامر والنهي وغيرها غير صالح للموصولات

والصلة تجب ان تكون موضحة لها **قوله** والعايد ضمير توسطه التعريف الموصول للعايد واظاهر قولنا

خبرية وما خوذ في تعريف الموصول اي العايد غير فالصلة يعيد الى الموصول واذا جيء بذكر يربط الصلة

بالموصول **قوله** وصلة الالف الى اخره ذكر اتيهما ان يدخل صيغة الالف واللام على المجاز يكون صيغة

واللام لصوقا على او مفصولا حتى

مثل صيغة لام التعريف فيك من المجاز مفروض عليه ويلزم ان يكون ذلك الجملة صلة لكن

يمكن ان يقال المراد سواء كان ذلك المراد سواء اسم الفاعل او المفعول **قوله** وهي الذي والتي الى آخره

والعام حتى الذي والتي لكن يكون اللام فاعل مثناه او مفعول جمع في عدا ما اي الموصولات الذي يفرد

المذكر والتي يفرد المؤنث واذان بالالف مثنى المذكر حال الرفع والذين بالياء حال النصب والجر

اللتان بالالف للمثنى المؤنث حال الرفع واللتين بالياء للمثنى حال النصب والجر والالي والذين

مشتركان في جمع المؤنث لغات اللاى واللائي واللواتي واللاء بالمد والجر واللاى بالياء المكسورة

او الساكنة من غير الهمزة وكل هذه الاسماء مشترك بين اولي العلم وغيره الا الي واذين فانه

مخصوص باولي العلم وقيل من العجب ان المفرد والمثنى وما الذي واللذان لمن يعقل والجمع

مخصوص باولي العلم ومن فيس يعلم غالبا وما غالبا يعلم غالبا وما اعني من وما يستعملان بلفظ المفرد

والجمع والمذكر والمؤنث واي بلا ذكر معنى الذي في الجملة على قوله وبيرى ودوخت وزوطيت

وذا بعد ما للاستفهام خاصة بمعنى الذي عند البصريين واما عند الكوفيين فيقع ذا بعد ما

والالف واللام في اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الذي والتي **قوله** والعايد المفعول محذوف

اي الضمير العايد من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان منصوبا لكونه فضلة اي ليست الزنة

لمن يشاء وتقدم حصول العلم به مع كونه فضلة واما قيد العايد بالمنصوب لان خبره وسوا المرفوع

لوجوده وكثرة الحذف في المجارة والمجرور وفيه نظر يجوز ان يكون المرفوع مبتدأ وخبرا وجواز

حذفها وجواز حذف المجارة والمجرور مما تقدم من الايام ان يريد حين قوما كالذي كانوا اياكم فاحذروا

كالذي كانوا اهلها **قوله** واذا اخرت بالذي صدرتا الى آخره اي واذا اخرت صلة الذي وعايده

من شيء معلوم من وجه غير معلوم من وجه آخر صدرت الذي اي جعلت الذي في صدر الجملة

لكونه مجازا عنه وجعلت موضع المخبر عنه ضمير العيد والذي ارتبط واخرت المخبر عنه لكونه مخبرا

به فاذا اخرت عن زيد من قولنا ضربت زيدا فعلت ما قلناه وقلت الذي ضربته زيد و

كذلك تقول في الاخبار عنه باللام واللام اصارت ليكون الاخبار باللام لان اللام

مخصوص بالمبتدأ المعلق ليكون بنا اسمي الفاعل والمفعول نهايتهما دخول اللام واذا

كان كذلك كان الذي اكثر مجالا من اللام واعلم ان المراد بالذي في قوله واذا اخرت

بالذي سوا الذي واللذان واللذين والتي واللتان واللاتي واعلم انه يجب تقدم المبتدأ وآخر

الخبر بمقتضى الذكر في مواضع ووجب تقديم المبتدأ ومواضع تاخير الخبر

فاذا تقدر امر منها تقدر الاخبار الذي اذا تقدر امر من اللام المذكورة وهي تصدير الذي واتمام

الغير مقام المخبر عنه ليعود الى الموصول وتاخير المخبر عنه خبرا تقدر الاخبار عنه بالذي لانتفاء

لازمه وشرطه وهو امتناع في غير الشان ان ومن اجل انه اذا امتنع امر من الامور الثلثة

قوله امتنع الاخبار عن غير الشان في نحو انك هو زيد قائم تقدر تصدير الجملة وتقدر تاخير خبر الا

ايضا عن الموصوف في نحو جاني زيد الظريف لامتناع وصف الغير وانما امتنع الاخبار

ان لو لم يؤخر الموصوف مع الصفة اما اذا اخرج الصفة نحو الذي جاني زيد الظريف لم

لعدم المانع ولان المخبر عنه هو الموصوف مع الصفة وامتنع الاخبار ايضا عن الصفة

جعل الغير كالمانع لامتناع وقوع الغير صفة وامتنع الاخبار ايضا عن المصدر العامل في نحو

الضربي زيدا لامتناع جعل الغير كالمانع ان اعمل الغير في معمول لان الغير لا يعمل والمتناع

تاخيره ان اعملنا في معمول لان المصدر لا يعمل موخرا واما فيه المصدر العامل يجوز الاخبار عن المصدر

الغير العامل نحو ان يقال في رايت ضربك الذي رايته ضرب زيد لعدم امتناع الاخبار عن المصدر

العامل اذ لم يؤخر مع معموله اما اذا اخر مع معموله نحو الذي اعني ضربك زيدا فكما امتنع لعدم المانع

وامتنع الاخبار عن الحال في نحو ضربك زيدا قائما لامتناع جعل الغير كالمانع لامتناع وقوع الغير

حالا وكذا امتنع تمييز الغير في نحو طاب نفسا الاخبار عن الغير المستتر ان يعود الى الغير

الموصول في نحو زيد ضربته لامتناع جعل الغير كالمانع ليعود الى الموصول لاستحقاقه ان يعود

الى خبر الموصول ولو عاد الى الموصول لبقي ذلك الغير لا عايد واستمع الاخبار عن الاسم الذي

شمل على المفرد المستحق لان يبنى والى غير الموصول فى نحو زيد ضربت غلامه اعين ما ذكرناه

قوله وما الاسمية موصولة اى وما الاسمية انواعها احدها موصولة وهى لغير اولى العلم غالبا والاستفهامية وشرطية وموصوفة ونكرة تامة وناقصة تعجبية وصفة مبهمة نحو اعجبنى ما صنعته وقد تكون للعاقلين كقوله تعالى والسماء وما بناها والثانى شرطية كقوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها والثالث استفهامية فى غير العالمين كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى والرابع موصوفة تبعنى شئ اما بالمفرد نحو مررت بما معجب لك او بالجملة كقوله ربنا آمنا بما انزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين والخامس تامة بمعنى شئ نحو تقنعه وناقصة اى نعم الشئ شيأ الدق والسادس صفة نحو مررت بما اى برجل ضرب كان قوله ومن كذلك اى انواع من كانوا انواعها ثلاثة التام والصفة والناقص فمن لا يكون تامة والصفة مثال الموصول الاسمى من ابو عطيب ومثال الاستفهامية من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد وكفانا بها فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا ومثال الموصوفة بالجملة كقوله ربّ من انضجت غيظا صدره قد تمنى لى موتا لم يطع فانها بمعنى شخص وان انسان ومثال الشرطية من يكرمنى اكرمه وهى تجمع وجوها تخص بالاولى العلم وقد تستعمل لغيره اولى العلم كقوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه ومنها ما بنى من ما شرطيتين واستفهاميتين لتضمنهما معنى الحرف وسوحرف الاستفهام والشرط ونيابة موصوفين وموصولين الاحتياجهما الى الصفة والصلة قوله وايه جاءت كما الناقص التام اى عدد انواع اى وآية كعدد انواع ما الناقص التام فان اى تاتى تامة وناقصة ومثال الموصول الاسمى من ابو عطيب ومثال الاستفهامية ايهم من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد وكفانا بها فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا ومثال الموصوفة بالجملة كقوله ربّ من انضجت غيظا صدره قد تمنى لى موتا لم يطع فانها بمعنى شخص او انسان ومثال الشرطية من يكرمنى اكرمه وهى تجمع وجوها تخص بالاولى العلم وقد تستعمل لغير اولى العلم كقوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه فانها بمعنى ما شرطيتين واستفهاميتين لتضمنهما معنى الحرف وسوحرف الاستفهام والشرط ونيابة موصوفين وموصولين الاحتياجها الى الصفة والصلة قوله وايه جاءت كما الناقص التام اى عدد انواع اى وآية كعدد انواع ما الناقص التام فان اى تاتى تامة وناقصة ومثال الموصول الاسمى من ابو عطيب ومثال الاستفهامية ايهم من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد وكفانا بها فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا ومثال الموصوفة بالجملة كقوله ربّ من انضجت غيظا صدره قد تمنى لى موتا لم يطع فانها بمعنى شخص او انسان ومثال الشرطية من يكرمنى اكرمه وهى تجمع وجوها تخص بالاولى العلم وقد تستعمل لغير اولى العلم كقوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه فانها بمعنى ما شرطيتين واستفهاميتين لتضمنهما معنى الحرف وسوحرف الاستفهام والشرط ونيابة موصوفين وموصولين الاحتياجهما الى الصفة والصلة

الناقص التام والصفة فان من لا يكون تامة والصفة مثال الموصول الاسمى من ابو عطيب ومثال الاستفهامية ايهم من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد وكفانا بها فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا ومثال الموصوفة بالجملة كقوله ربّ من انضجت غيظا صدره قد تمنى لى موتا لم يطع فانها بمعنى شخص او انسان ومثال الشرطية من يكرمنى اكرمه وهى تجمع وجوها تخص بالاولى العلم وقد تستعمل لغير اولى العلم كقوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه فانها بمعنى ما شرطيتين واستفهاميتين لتضمنهما معنى الحرف وسوحرف الاستفهام والشرط ونيابة موصوفين وموصولين الاحتياجهما الى الصفة والصلة قوله واى وآية الى آخره اى عدد انواع اى وآية كعدد انواع ما الناقص التام فان اى تاتى تامة وناقصة ومثال الموصول الاسمى من ابو عطيب ومثال الاستفهامية ايهم من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد وكفانا بها فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا ومثال الموصوفة بالجملة كقوله ربّ من انضجت غيظا صدره قد تمنى لى موتا لم يطع فانها بمعنى شخص او انسان ومثال الشرطية من يكرمنى اكرمه وهى تجمع وجوها تخص بالاولى العلم وقد تستعمل لغير اولى العلم كقوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه فانها بمعنى ما شرطيتين واستفهاميتين لتضمنهما معنى الحرف وسوحرف الاستفهام والشرط ونيابة موصوفين وموصولين الاحتياجهما الى الصفة والصلة قوله واى وآية الى آخره اى عدد انواع اى وآية كعدد انواع ما الناقص التام فان اى تاتى تامة وناقصة ومثال الموصول الاسمى من ابو عطيب ومثال الاستفهامية ايهم من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد وكفانا بها فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا ومثال الموصوفة بالجملة كقوله ربّ من انضجت غيظا صدره قد تمنى لى موتا لم يطع فانها بمعنى شخص او انسان ومثال الشرطية من يكرمنى اكرمه وهى تجمع وجوها تخص بالاولى العلم وقد تستعمل لغير اولى العلم كقوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه فانها بمعنى ما شرطيتين واستفهاميتين لتضمنهما معنى الحرف وسوحرف الاستفهام والشرط ونيابة موصوفين وموصولين الاحتياجهما الى الصفة والصلة قوله واى وآية الى آخره اى عدد انواع اى وآية كعدد انواع ما الناقص التام فان اى تاتى تامة وناقصة ومثال الموصول الاسمى من ابو عطيب ومثال الاستفهامية ايهم من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد وكفانا بها فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا ومثال الموصوفة بالجملة كقوله ربّ من انضجت غيظا صدره قد تمنى لى موتا لم يطع فانها بمعنى شخص او انسان ومثال الشرطية من يكرمنى اكرمه وهى تجمع وجوها تخص بالاولى العلم وقد تستعمل لغير اولى العلم كقوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه فانها بمعنى ما شرطيتين واستفهاميتين لتضمنهما معنى الحرف وسوحرف الاستفهام والشرط ونيابة موصوفين وموصولين الاحتياجهما الى الصفة والصلة

الحرف من حيث اشعارها الى ذلك المحذوف قوله واجبا اذا صفت وجبان اى فيجبان اذا صفت وجبان عند سيبويه احد مان ذا بمعنى الذى وما للاستفهام اى ما الذى صفت فما مبتدأ والموصول مع صلته خبره والعايد محذوف تقديره ما الذى صفته وجوابه محذوف ليطابق السؤال وقد يجوز نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور فى السؤال وقد يجوز نصب جوابه لكن الاول اولى وثانيهما ان ما اذا اعتبرا اسما واحدا وسواى شئ وحكم على موضعه كحكم ما بعد الفاعل وبهذا فى محل النصب بانه مفعول صفت واما قدم لتضمنه معنى الاستفهام فعلى هذا لا يكون اسما موصولا وجوابه منصوب ليطابق السؤال ويجوز الرفع ايضا على تقدير خبر مبتدا محذوف لكن الاول اولى قوله اسما الافعال ما كان بمعنى الى آخره اى اسما الافعال اسما لمعنى الامر المخاطب وبمعنى الماضى مثال الاول رويد زيدا اى امهله ومثال الثانى هيهات زيد اى بعد وانما بنيت لتوغلها مع موضوع المبنى وكونها بمعنى المبنى قوله وفعال الى آخره اى فعال على الوجه احدها ان يكون بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وهو قياس من الثلاثى اى مجئ فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثى قياس وسوف مذهب سيبويه بكثرة مجئ فعال بمعنى الامر فى الثلاثى دون الرباعى فقوله فعال مبتدأ وقوله قياس خبره والثانى ان يكون مصدرا معتبرا فى على اللحاق نحو فجار على الفجور اى الفجرة والثالث ان يكون صفة معدولة فحينئذ فى معنى يا فاسقة بمعنى الفساق لشابتها فعال الذى بمعنى الامر من حيث وجود العدل فى كل واحد منهما وكس

الزنة فقوله فعال مصدرا معتبرا ومصدرا منصوب على الحال وصفة عطف على مصدر وقوله مبنى خبر فعال والرابع ان يكون على اللاحيان مؤنثا كقطام وغلاب وهو مبنى عند اهل الحجاز ومعرب عند بنى تميم الافعال الذى فى آخره راء نحو حضار فان اكثر بنى تميم يعربونه الجاز بناءه اما بناؤه عند اهل الحجاز فلشابهته فعال التى بمعنى الامر فى العدل والزنة وامام اعرابه ومنع صرفه عند بنى تميم فلعدم علة البناء فيه وكونه مؤنثا معدولا فوجب ان يعرب ومنع الصرف قياسا على اخواته نحو عمر وزفر واما بناؤه ما فى آخره راء عند اكثر بنى تميم فلتحقق موجب جواز الامر فيه اذ بنى على الكسر فى الاحوال الثلثة وتقديره كلام فى الرابع فعال على اللاحيان مؤنثا مبنى فقوله مبنى خبر فعال المقدر وعلما منصوب بانه حال ومؤنثا مبنى خبر ثان صفة على ولم يجز فى قوله مؤنثا من شئ بل الغرض من ذكره هنا ان يعلم ان فعال علما على اللاحيان لا يكون الا مؤنثا قوله الاصوات الى آخره اى الاصوات اسما حكى بها عن اصوات نحو غاق حكى لصوت الغراب اوصوت به اليها يمام نحو نخ لناقة البعير وفاء لزجر العنز وآثرت الحكاية على الصوت لعدم موجب الاعراب وهو التركيب الذى يقصد فيه ما جاء المركب اللفظ والمعنى فان الذى ينشف بهنا لانه يقال قلت غاق اوكتبت غاق ولا يقال جاءنى غاق او قام غاق او غير ذلك مما يراد به معنى غاق نحو مررت بغاق او رايت غاق قوله المركبات الى آخره اى المركبات كل اسم ركب من كلتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب

هنا المركب المبني الذي سبب بنائه التركيب فقوله كل اسم كالجنس والقول من كلتين
خرج الاسماء المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج عنه مثل نابط شرا وغلام زيد لوجود النسبة
بين كلتيهما وان جب اخراج الاول لان سبب بنائه ليس التركيب واثاني لكونه معربا
وكذا ما في المبني وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه قوله وان تضمن
الثاني حرفا الى آخره اي فان تضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه التركيب حرفا
بنى الجزآن كخمسة عشر وحادي عشر الى تسعة عشر وتاسع عشر الا ثنى عشر فانما بنيا لان الجزء الاول ليشكون
فيه تضمن الجزء الاول من الاسم المفرد وانما بنيا الثاني لتضمنه الحرف فان اصل خمسة عشر خمس وعشر
مثالين وحاصله خمسة عشر وحادي عشر لتعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان المراد
العدد او الواحد من المتعدد وفي بناء المركب الذي يراد به واحد من المتعدد وعللان
الثاني فيقال لم يتضمن الحرف لانا لا يريد بحادي وعشر وجوابه ان لانسلم انه لا يتضمن الحرف
اذ انما يريد به حادي وعشر لانه مركب من المفردين من المتعدد احدهما الحادي والثاني
العاشر فكما يقال احد عشر كان ينبغي ان يقال حادي عاشر الا انه تعدد حذف الواو وغير
لفظ العاشر الى لفظ العشر للتخفيف واما استثنى اثنا عشر من هذا الحكم لانه اعرب الجزء
الاول منه وبنى الثاني واما لم يبن مع وجود علة البناء لتشبهم اياه بالمضاف في حذف اللام
منه لكونه يؤذن بالاتصال فشبه بما اضافي الاعراب لكونه حكما لفظيا مثل حذف النون

لان معنا حادي وعاشر كما ان معنى احد عشر احد وعشر

قوله

قوله والاعراب الى اي وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه التركيب
حرفا اعرب الجزء الثاني عند لعدم علة بنائه وبنى الاول لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد
على الاصح نحو جاءني خمسة عشر وانما قال في الاصح لان فيه ثلث لغات احديها المذكورة وهي الفصيحة
الكثيرة ولهذا قال في الاصح والثانية اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف
المضاف اليه والثالثة اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وحرف الثاني ظاهر
انه لو قال والاعراب الثاني ان لم يكن الثاني في قبيل التركيب مبنيا نحو عمرويه فظهر ان المراد
بالاعراب ان كان في المركب الذي سبب بنائه التركيب وسواء كان ذلك قوله الكنايات
والمراد بالكنايات هنا الالفاظ المبهمة وهي عبارة عن الفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء وقع مفسرا
في كلام متكلم اما لجعله مبهما على المخاطب او لنسيانه فعلى هذا لا يكون كم كناية لانه غير معبر به عن شيء
وقع مفسرا في كلام متكلم وانما ذكره هنا لكونه منها لكنانا في كم الخبرية قوله وكذا العدد اي كم
وكذا الكنايات عن العدد وانما بنيتا كم للاستفهامية لتضمنها لتمزة الاستفهام والخبرية لكونها مثل الا
في الصيغة وانما بني كذا لكونه منقولا عن المبني لان اصله ذا فدخل عليه كاف التشبيه فبقي على ما كان
عليه من البناء وميز كذا المنصوب غالبا لكون ذا مبتدا والمضاف اليه في مثل بيتي هذا مالكته
قد يكون مجرورا بالاضافة كذا اليه لكونه بمنزلة ثلثة ومائة وقد يكون مرفوعا بانه مبتدا وما قبله خبره كجولا
عندي كذا درهم فدرهم مبتدا والمقدم عليه خبره وكذا حال بكذا قالوا وفيه نظر لان المبني لا يقع

لانه لا يفهم من التركيب الا ما هندي درهما حال كونه مثل ذا الا في عندي ان يكون كذا مبتدا
ودرهم بدلا او عطف بيان وغيره وعندي ظرف لذا قوله وكيت وذيت الى آخره اي كيت
وذيت كنايتان عن الحديث وانما بنيا لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجملة قوله وكم الاستفهامية تميزها
اي تمييز كم الاستفهامية منصوب مفرد لانه لعدده فحمل تمييزه كميز الاعداد المتوسطة لئلا يلزم الترجيح
بلا مرجح قوله والخبرية مجرورا ومثنى وجمعا كم الخبرية مجرورا ومفردا ومجموعا لكونه مضافا
اليه وانما جاز كونه مفردا ومجموعا فلكونه بمعنى عدد وجاز كون تمييز الاعداد مفردا ومجموعا وسيجيء تحقيقه
اي ربما فعل من فتى عندي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من تمرة اكلتا
قوله ولها اي الى آخره اي لكم الاستفهامية ولكم الخبرية صدر الكلام لكونها لانشاء الاستفهام
وانشاء الكثرة قوله وكلاهما يقع مرفوعا الى آخره اي كل واحد من كم الاستفهامية وكم الخبرية
يقع مرفوعا اي مبتدأ وخبرا ومنصوبا ومجرورا وما يقع فاعلا لا تصافها صدر الكلام وعدم
وقوعه الفاعل صدر الكلام قوله وكل ما بعده فعل الى اشارة الى مواضع كونها منصوبين
اي كل موضع يكون ما بعدكم فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره كان كم في محل النصب بذلك الفعل
على حسب ما يقتضيه العامل بعني ان اقتضى مفعولا به كان مفعولا مطلقا كان ضربت
وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو كم مرة ضربت وكم ضربة
ضربت وان اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت قوله وكل ما قبله الى آخره اي

الى مواضع

الى مواضع كونها مجرورين وهي كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه فيه نحو بكم رجل
مررت وغلام كم رجل ضربت قوله والا اي اشارة الى مواضع كونها مرفوعين وهي
انها اذا لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بشيء آخر ولا قبله حرف جر ولا اسم مضاف اليه فكم
مرفوع في ذلك الموضع بانه مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا عندك وكم رجلا قائم
ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك وبعلم كونه ظرفا بالميز فان كان اصلح الميز ظرفا كان كم ظرفا
والا فلا قوله وكذلك اسما الاستفهام الى آخره اي واعراب اسمي الاستفهام والشرط نحو
من وما اسمان مبهمان وشرطين مثل اعراب كم فان كان بعد من فعل غير مشتغل عنها شيء
آخر كان محلها النصب بانها مفعولا لنحو من ضربت ومن تضرب اضرب وان كان
قبلها حرف جر او اسم مضاف فمحلها الجر نحو من مررت وبمن تمرر امرر وغلام من ضربته
وغلام من تضربه اضربه وان لم يكن بعدها فعل اشتغل عنها ناصبها ذكره ولا قبلها حرف جر ولا اسم مضاف
فهي في محل الرفع بالابتداء نحو من ضربته ومن تضربه قوله وفي مثل اي اذا وجد في نحو كم الذي
احتمل نصبه بالفعل الذي بعده مع احتمال رفعه بالابتداء اشتركا وجب النصب بان يكون كم
للاستفهام فحينئذ تعقل عن تكثيره اعدادها لانه وضعا والجزاء فالخبرية وكم يكون مبتدأ في الصورتين
لانه بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وما ليس بظرف نحو
قد جلست على شاري خبره والرفع بانا يكون كم مبتدأ وكذا صفة لها وقد جلست على فرسه

وكم ح يحتمل الاستفهامية والخبرية وعلى التقديرين في محل النصب على الظرف ان كان
المميز المقدر مرة وعلى المصدر ان كان المميز المقدر حلبة لانه بعده فعل غير مشتغل عنه ومميزه
ظرف او مصدر وهذا البيت للفرزدق يهجو جريرا وهو كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت
علي عشاري فان نصبت عمة نصبت خالة وفدعاء وان رفعتهما فخبرهما وان جررتهما جررتهما لكونهما
تابعين لها **قوله** وقد يحذف في مثل الى آخره اي وقد يحذف مميزها اذا دل قرينة عليه نحو كم مالك
في الاستفهامية اي كم درهما مالك لانه اذا سال عن ملكية ماله علم انه سال عن كمية ديناره ودرهمه
ونحو كم ضربت في الخبرية اي كم ضربة ضربت او كم مرة ضربت فكم في المثال الثاني في محل
النصب على المصدر او على الظرف وفي المثال الاول مبتدأ ما بعده خبره **قوله**
الظروف الى آخره والمراد بالظروف الظروف المبنية وهي انواع منها ما قطع عن الاضافة
نحو قبل وبعد وجميع الجهات الست اذا قطع عن الاضافة ونوي بها فانه يبنى لكونه مشابها
للحروف من حيث احتياجه الى المضاف اليه المحذوف المنوي وبني على الحركة لكون بنائه
عارضا وعلى الضم ليكون حركته حالة البناء مخالفة لحركته حالة الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف
منويا فكان معربا كقوله **شعر** فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
لانه جعل اسما براسه من غير التفات الى المضاف اليه فلم يحتج اليه فلم يشبه الحرف والفرق
بين هذه الاسماء مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة منوية مع احتياجها الى المضاف

اليه

اليه في الصورتين انها مذكورة تماما في الصورة الاولى فاعرب وبعضها مذكور في الصورة
الثانية فبنيت لان بعض الاسم لا يستحق الاعراب **قوله** واجري الى آخره اي واجري لا غير
وليس غير وحسب مجرى قبل وبعد في البناء على الضم لعلة المشتركة فيه وانما قال اجري مجراه
لا غير لان لا غير وليس غير وحسب ليس بظرف وكان مبنيا فاورد مهنا لمشابهته قبل وبعد
قوله ومنها حيث الى آخره اي ومن الظروف المبنية حيث وانما بني لمشابهته الحرف من حيث
احتياجه الى جملة توضحه ولا يضاف الا الى الجملة لانه موضوع لمكان يقع فيه النسبة وانما قال في الاكثر
لانه قد يضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب ساطعا
اعراب حيث ح **قوله** ومنها اذا الى اي ومن الظروف المبنية اذا وبني لاحتياجه الى الغير
وهو المضاف اليه وهو للزمان المستقبل سواء دخل الماضي او غيره وفيه معنى الشرط
اختير بعدها الفعل ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل ولذلك يحتاج الى جواب
وجوابه عامل فيه ويعلم من قوله فلذلك اختير انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان للشرط
وقد يكون اذا للمفاجاة اي لظرف المكان او الوقت المجرد عن معنى الشرط فيلزم المبتدأ بعده
اي يقع الجملة الاسمية بعده فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرط نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا
السبع واقف فاذا معمول واقف كانك قلت فبحضرة السبع واقف وهذه هي التي
تنوب مناب الفاء في جواب الشرط هكذا ذكره النحاة وقال المص انه ظرف معمول لعامل

عليه من معنى فاجات كانك قلت فاجات زمان السبع واقف اعلم انه لو قال فيقع المبتدأ
بعدها غالبا لكان اصوب لانه لا يلزم المبتدأ بعدها والا لكان الرفع بعدها واجبا لكنه
ليس كذلك كما ذكره في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير **قوله** ومنها اذ الى اي ومن
المبنية اذ وهو للزمان الماضي دخل الماضي او غيره ويقع بعده جملتان اسمية وفعلية نحو اذ قام
زيد واذ زيد قايم لعدم معنى الشرط فيه وعلم بما ذكرنا في اذا ومن هنا ما يفرق بينهما وقد
يكون اذ للمفاجاة كاذا نحو خرجت فاذ زيد قايم وعليه قول الشاعر **شعر** فبينما العسر اذ دارت
مياسير فبين ظرف مكان وما زائدة والعسر مبتدأ خبره محذوف وهو موجود وهو
العامل في بين والزمان مضاف الى هذه الجملة تقديره فبين زمان العسر موجود والعامل
في اذ دارت لانه ليس بمضاف الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل دارت
في بين لكون بين واذ ظرفي المكان وامتناع عمل عامل واحد في ظرفي المكان الا على سبيل
البدل **قوله** ومنها اين الى اي ومن الظروف المبنية اين واني وهما للمكان سواء كانا
للاستفهام او للشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تقعد اقعد وبنيا لتضمنهما حرف
الاستفهام او حرف الشرط **قوله** ومتى الى اي ومتى لظرف الزمان في الاستفهام نحو متى القتال وفي
الشرط نحو متى تاتني اكرمك والعامل في متى الشرط وقيل بل الجواب لان متى يعمل في الشرط
فلا يجوز عمل الشرط فيه واجيب بان متى يعمل لتضمنه معنى الشرط ويصير معمولا لكونه ظرفا والفرق

بين متى

بين متى الشرطي واذا الشرطي ان متى للزمان المبهم والمحقق وقوعه واذا للزمان المعين المحقق
وقوعه ولهذا لا يقال ايتيك متى قام الامير لو يقال اتيك اذا احمر البسر وبنى متى لتضمنه همزة الاستفهام
او حرف الشرط **قوله** وايان الى آخره اي ومن الظروف المبنية ايان وهو لظرف الزمان في الاستفهام
كقوله تعالى ايان يوم الدين وبني ايان لتضمنه همزة الاستفهام **قوله** وكيف الى اي ومن الظروف
المبنية كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبني لتضمنه همزة الاستفهام وهو من ظروف الزمان
عنده لانه سوال عن حال المسؤول عنه في الحال **قوله** ومذ ومنذ الى اي ومن الظروف المبنية
مذ ومنذ وهما بمعنيين احدهما بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الجواب الذي يصلح ان يكون
جوابا لمتى ليدل على اول المدة الذي هو المطلوب تقول ما رايته مذ يوم الجمعة والثاني بمعنى
جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد لبيان جميع المدة التي هي المقصودة وهي الزمان الذي
يصلح ان يكون جوابا لكم نحو ما رايته مذ يومان وانما بنيا لكونهما اسمين مثل كونهما حرفين في اللفظ
قوله وقد يقع المصدر بعدهما نحو ما رايته مذ سفره او الفعل نحو ما رايته مذ سافر او ان المخففة
نحو ما رايته مذ ان سافر او ان الثقيلة المفتوحة نحو ما رايته مذ انه سافر **قوله** ويقدر زمان مضاف
اي اذا وقع بعدهما احد الاشياء المذكورة وجب ان يقدر بعدهما زمان مضاف اليه لكون المعنى
مبنيا عليه اي ما رايته منذ زمان سفره او زمان ان سافر او زمان انه سافر وانما ذكر للحكم
ح ح يكون بمعنى اول المدة **قوله** ومذ ومنذ مبتدأ الى اي ومذ ومنذ مبتدأ في مواضع استعمالها وما بعدهما

خبرهما وهما معرفتان نكو نهما تاويل الاضافة لانها تعني اول المدة او يبقى جميع المدة على ظاهرها للزوج
فانها عند خبر المبتدا والمبتدا بعد هما اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع تلك المدة وهو ضعيف
لان المعنى لم يساعده الا اذا جعل مذ ومنذ مبتدا، ولا نافع عنده لانه يمنع وقوع مثل نومين مبتدا
في مثل قولنا ما رايته مذ يومان لانه نكرة غير مخصصة بوجه واعلم انه لا موضع للجملة التي عاصرها
الا عند البيزاني فانه يجعل موضعها نصبا على الحال وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد ذلك ٢

قوله ومنها لدى الى آخره اي ومن الظروف المبنية لدى ولدن وقطّ وعوض ولدن وقد تكون
وعدا شاذا بالهمز بقولهم ذا، بالقصر مع فتح اللام والدال وسكون النون وقد تكون النون وقد تكون
الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون وقد يمنع اللام وسكون المال
ولدن بضم اللام وسكون الدال ولدن بفتح اللام وضم الدال واما بنيت لدن لانها
لما كانت الذي وضعه وضع الحرف ثم جعل عليها خواته وحكمها ان يجعلها على الاضافة نحو المال
الذي لزيد ولكن بنيت البوب لهذه قرينة خاصة تشبهها بالحرف اما بالموصولين من حيث
انه يثبت ويتم بها والفرق بين عندي واذا قيل المال لدي زيد لم يصدق الا اذا
كان المال حاضرا عنده واذا قيل مال عندي زيد صدق ذلك سواء كان المال حاضرا عنده
او غائبا قوله وقط الى آخره ومن الظروف المبنية قط بتشديد الطاء للزمان الماضي المنفي
على سبيل الاستغراق نحو ما رايته قط وعوض للزمان المستقبل المنفي على سبيل الاستغراق

نحو لا اعلمه

نحو
لان الجملة الاسمية اذا وقعت
حالا لا بد فيها من الواو والضمير
والباقي منها في سنده الجملة
نحو

نحو لا افعله حوض اي لا افعله ابدا وبنيا لتضمنها معنى في واختصا بالبناء عن سايرالظروف لعدم
ظهورها فيها تضمنا في او لتضمنها معنى لام التعريف قوله والظروف المضافة الى آخره اي يجوز بناء الظرف
المضاف الى الجملة على الفتح نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم والى اذ نحو من يومئذ يوفى دينه الله
البناء من المضاف اليه قيل والمراد بالجملة ما يعم الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى الجملة الاسمية
وهو ممنوع عند الاولين لان الجملة بنيتها سواء كانت اسمية او فعلية تجوز اكتساب المضاف اليها البناء
ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقا للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى
المبني البناء منه قوله لكونه يجوز بناءه مثل وغير على الفتح اذا اضيفا الى ما نحو قبل ما
تقدم والى ان نحو قبل ان تقوم والى اذ مثل قبل اذ تقوم شابهت الظروف المضافة
الى الجملة نحو اذا وحيث ويجوز اعرابها لكونها اسمين مستحقين للاعراب واما اذ كر ما وان لم يكونا من الظروف
لكونهما شابهتين للظروف من حيث احتياجها الى المضاف اليه قوله المعرفة والنكرة اي نقوله ما وضع
لشيء بعينه شامل للنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات لانها لم توضع لشيء بعينه وانواعها المعرفة
الاعلام والمبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء
والمضاف الى احدها معنى وانما قيل معنى لانه لو اضيف الى احدها لفظا لم تعرف المضاف من المضاف
اليه في قوله المعرفة ما وضع لشيء بعينه نظرا فانه ان اراد به التعيين الشخصي خرج منه اعلام الاجناس
كاسامة للاسد وثعلب للثعلب فان كلا منها واحد علم وليس دالا على شخص بعينه بل العلم الجنسي

وليس واحد منه اولى به من الآخر ولا يتوهم واحد دون آخر وان كان مراده بالتعيين مطلق التميز
عن غيره من المسميات دخل فيه جميع اصناف النكرات وضروب الاجمال والوقوف فان كلا واحد منها
دال على شيء بعينه لا يشاركه غيره من المسميات واما المعرف بلام التعريف فاللام فيه اما للتعريف
الجنسي نحو اهلك الناس الدينار والدرهم واما التعريف استغراق الجنس كقوله تعالى ان الانسان لفي
خسر الا الذين امنوا واما للعهد وبان يذكر شيء ثم يعاد ذلك المذكور بعينه كقوله تعالى كما ارسلنا الى
فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وبان يكون بعينه وهو الذي في الذهن كقولك ادخل السوق اذا كان السوق
معهودا بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذي نحو العالم رجل والمضروب زيد قوله العلم
ما وضع لشيء بعينه شامل لجميع المعارف وبقوله بعينه يخرج منه ما دخل عليه لام التعريف
لكونه متناولا لغيره فان ات وضع للمخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو زيد او عمرو اذا خوطب به وقوله
بوضع واحد يدخل فيه العلم الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به آخر فانه وان كان
متناولا لغيره لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع واعلم ان فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع لمخاطب
معين او لمخاطب يشمل معينين الوسيل الى الاول عدم فهم المخاطب المعين منه والى الثاني والام يكن
معرفة لكونه موضوعا لشيء غير معين والمقدر خلافه فلا يحتاج اذا موضوع لمخاطب غير معين
ويمنع كونه موضوعا لشيء غير معين لان ذلك الشيء معين من حيث انه مخاطب يتميز عن المتكلم والغايب
لانا نقول لا يكفي ذلك في كونه موضوعا لشيء معين والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من الرجال

يتميز عن واحد من غير الرجال فان مثل انت وبرجل يشتركان في انهما موضوعان لواحد لكن
احدهما لواحد من المخاطبين والآخر لواحد من الرجال لكن مثل رجل نكرة بخلاف انت فلا يكفي تميزه
عن الغايب والمتكلم في كونه موضوعا لمعينين واعلم ان جواز بنيتي على وقف واحد وسوان مثل
انت كلي باعتبار ان مفهومه مثلا نحو خاطبه زيدا كان او عمرا وجزئي باعتبار عروض الجزئية والتشخص
اياه بسبب تصدقه بشخصا معينا واذا عرفت ذلك فاعلم ان موضوع لشيء معين
اما موضوع باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه بقرينة الحال او المقال فغير متناول لغيره فلا يجوز استعماله
في شخص اخر غير من استعمله اولا لكون موضوعه كليا او بالعكس فلا يجوز في الجواب لمن قال
ممن سمع الحد العلم ما استعمل شيء بعينه غير جايز استعماله في شيء آخر وحينئذ لا يتوجه الاشكال
واعلم ايضا انه يجوز نحو ضربا زيدا منصوب غير على المال فيكون مشتقا لما استعمل في
شيء بعينه غير جايز استعماله في غيره ويجوز نحو ضربا زيدا مبتدا لا يجوز لما ذكر ان ذلك الشيء
الذي هو المعنى لا يتناول غير نفسه حتى يجوز عنه قوله واعرفها المتكلم ثم المخاطب اي
واعرف المعارف المضمر المتكلم لعدم امكان الشركة فيه ثم المخاطب يجوز الشركة فيه ثم الغايب
الغايب ثم الاعلام ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف والمدى ثم المضاف الى
احدها معنى بحسب المضاف اليه وهو المشهور من مذهب سيبويه وفيه خلاف كثيرة وغاية
الخلاف تظهر في الوصف فقط قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه فقولنا ما وضع لشيء

شامل للمذكر والمؤنث والنكرة ويقولان لا عين خرجت المعرفة نحو رجل فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة فقط والكل على سبيل البدل قوله اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء اى اسماء الاعداد اسماء وضعت لتدل على كمية آحاد الاشياء اى المعدودات فالواحد والاثنان عدد لو قوعهما جوابا عن قول القائل كم عندك الخ ينتقض الحد بمثل الذراع موكونه موضوعا لكمية آحاد الاشياء لانه غير موضوع لكمية آحاد جنس الاشياء لان الاشياء للاتقدر في تقدير جميع الاشياء بالذراع وغيره ظاهرا لانه يتعذر جميع الاشياء بجميع الاعداد والحق ان يقال المراد ما وضع لكمية آحاد الاشياء بالذات فلا يشكل حينئذ بالذراع لان الكمية عارضة له فرض واحد واصول الاعداد اثنان كلمة وهي واحد الى عشرة وماية والف وتولد منها اعداد غير متناهية الى حد يقف عنده والتولد اما بتثنية نحو مائتين والفين او بالجمع نحو عشرين ومائات والوف او بالعطف نحو احد وعشرون ولما تركب

نحو احد عشر رجلا على سبيل منع الخلو قوله تقول واحد واثنان بيان لاستعمال هذه الاعداد اى تقول واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث وهو جائز على القياس وتقول ثلثة للمذكر وثلث للمؤنث نحو ثلثة رجال وثلث نسوة الى عشرة رجال وعشر نسوة وهو غير جار على القياس المشهور وانما لم يجز عليه لان للعدد والمذكر جمع هنا فيكون مؤنثا فيلزم لحوق التاء للعدد واذا لحق للمذكر لم يلحق المؤنث فرقا بينهما ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق طريق جمع الى ما ينشأ اولا واما قولهم من جاءنا بالجيشة نظر عشرا منا لها فلان الاشتقاق يمنع الجمعات ولا يمنع الكتب التأنيث من المضاف اليه واعلم انه يجوز ان يقال ثلاثة دوآب وثلث دوابّ

اذا اريد المذكر فمن قال للعشرة وابى جرى على الاصل وسوان العامة في الاصل صفة على وزن عاملة من دئب يدئب ولبيت باسم لكنها تستعمل استعمال الاسماء من حيث لا يذكر الموصوف فيكون التقدير ثلثة اشياء دوات وحيد فيكون المعدود مذكرا ومن قال ثلث وداب حمل على لفظ الجماعة كما في الداية بمعنى غرفة والمختار ثلثة بنات عرس واربعة بنات آوى لان الواحد ابن آوى وابن عرس وقال المحققون من علماء البصرة ثلث طلحات سوداء اريد بها رجال او اريد بها نساء وقيل ثلث طلحى ان اريد بها الرجال وثلث طلحات ان اريد بها النساء فان جمعتها

قوله احد عشر الى اثنا عشر اذا جاوزت عشرة ثلث احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا

للمذكر واحدى عشرة واثنا عشرة امرأة اما الجزء الاول فقد جاء على التركيب كجيء حال الافراد واما الجزء الثاني فقد رجع الى الاصل لانه اما وجب تذكيره للمذكر لئلا يلزم اجتماع التأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة وجب تأنيثه للمؤنث لانتفاء الملابس وعدم الفوق بين كلمة جاءت مع تركيبها بين المذكر والمؤنث وكسر الشين من عشر وسكونها ليلتبس بجمع قولي اربع فتحتي في كلمة واحدة مع تركيبها في آخره

وثلثة عشر الى تسعة عشر ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة

الاول جاء على التذكير والتأنيث حال التركيب كجيء حال الافراد في تذكير المؤنث وتأنيث المذكور والجزء الثاني قد رجع الى الاصل لانه اما وجب تذكيره للمذكر لئلا يلزم اجتماع التأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة وجب تأنيثه للمؤنث لانتفاء الملابس وعدم الفوق بين كلمة جاءت مع تركيبها بين المذكر والمؤنث وكسر الشين من عشر وسكونها ليلتبس بجمع قولي اربع فتحتي في كلمة واحدة مع تركيبها في آخره فتحة

قوله عشرون واخواتها يعني تقول عشرون رجلا واربعون امرأة قوله احد وعشرون احدى و عشرون اى اذا عطفت العشرات اعني عشرين الى تسعين على ما دون عشرة وهو من واحد الى تسعة تستعمل ما دون عشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشرين وما اورد من السؤال للتسليم وهو احد وعشرون للمذكر واحدى وعشرون للمؤنث كما يؤتى بالعطف لفظا ما تقدم رأى بضعه احادا من واحد الى عشرة على ما عرفت من غير تغيير وتعطف عليه عقود العشرات فتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة وانما لم يركب الاحاد مع العشرات في العشرين واخواتها كما ركب الاحاد مع العشرة لان الواو والياء في العشرين واخواتها علامة للاعراب والتركيب موجب لبنائها فالياء ساقطة بينهما مستقدر

قوله مائة والف ومائتان والفان يعني اى تقول في المذكر والمؤنث مائة ومائتان الف والفان من غير تغيير نحو مائة رجل ومائة امرأة والف رجل والف امرأة قوله ثم بالعطف على ما تقدم اى اذا جاوزت مائة تستعمل ما زاد عليها على ما وقفت من واحد الى تسعة وتسعين وتعطفه على مائة تقول مائة وخمسة رجال ومائة وخمس نسوة وكذا تستعمل ما دون المائة على ما عرفت الى ان تصل الى مائتين ثم تستعمل ما دون المائة وتعطف على المائتين وكذا الى الالف واذا وصلت الى الالف تستعمل ما دون المائة على ما وقفت ودون المائات

على ما عرفت وتعطف المائة على الالف وما دون المائة على المائة فيقول الف ومائة واحد وعشرون رجلا والف ومائة واحدى وعشرون امرأة ولم نجد سنده القاعدة في التواريخ لان الغرض فيها موقوف الاقل على الاكثر معلوما قوله وثاني عشرة فتح الياء لشذوذه وجاء اسكانها وشذ حذفها مع بقاء النون متنا الى مئي لغة لاخواتها لان آخوات الاسم الاول من المركبات من احد عشر الى تسعة عشر مبني على الفتح للخفة الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه معرب وثاني عشرة مع كونه مبنيا جاء على الفتح لاخواته من المبنيات لجواز فتح الياء قياسا على سائر المركبات واسكانها للتخفيف وحذفها مع كسر النون لدلالة الكسرة على الياء وحذفها مع فتح النون وسوشاذ قوله وغير الثلثة الى العشرة مخصوص لما فرغ عن كيفية استعمال الاعداد شرع في حال المميزات اعني المعدودات فقال وغير الثلثة الى العشرة مخصوص بالاضافة الاعداد اليه ومجرور لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة نفر وثلثة اشياء عند الخليل وسيبويه مائة وان كان على وزن فعلا بكسرة في المعنى جمع شيء ليوافق العدد والمعدود ذكورا ياء في المعنى اما ابتداء بغير الثلثة لعدم مجيء الجمع لاقل من الثلثة على ما يصرح به قوله الا في ثمانية الى تسع مائة استثناء من قوله وغير الثلثة الى العشرة مجرور لفظا او معنى واما استثنى منه لعدم اضافة الثلثة الى التسعة الى الجمع نحو ثلثة اثواب وثلثمائة ثوب وثلثة اقفزة وثلثمائة قفيز فلا يقال ثلث مائة ولا ثلث مئين نحو ثلث نساء لكن في ثمانية الى تسع مائة للاعطاء ولا معنى لكون الماية موضوعة لعقدين ولا شئ من الجمع كذلك وكان القياس ان يضاف الى مائتين ان اريد بها المذكر العاقل والى مئات ان اريد غير المذكر

العاقل وانما جوزوا اضافتها الى لفظ المائة لتوغلها في الكثرة فيها فاشبهت الجمع قوله وميز احد عشر
الى تسعة وتسعين منصوب مفردا نصبه فتحتها لاسم قبله بتقدير التنوين من احد عشر الى تسعة
عشر لان كل تنوين حذف لغير التقاء الساكنين فحذفه نحوي لتقدير الثبوت وتمام تفسيره نون الجمع في عشرين
واخواتها والما افراد المفسر مع كونه اخف من الجمع قوله وميز مائة والف وتثنيهما
وجمعه مخفوض مفرد اي ميز المائة واللفظ وميز تثنية المائة والالف وجمعه والالف مخفوض لاضافتها
اليه وسر المفسر بالمفرد انما يقبل وجمعها كما قال وتثنيهما لعدم استعمال جمع المائة فلا يقال
ثلث مئات الى تسع مئات خلافا للتثنية فانه يقال مائتا رجل قوله واذا كانا المعدود مؤنثا واللفظ
مذكر الى اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكر فلك وجهان اي جاز لك تذكير العدد
او بالعكس لوجهان معنى
وتانيثه كالشخص المطلق على المرأة فانه جاز ان يقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ وثلث اشخص مراعاة
لمعنى وبالعكس اي اذا كان المعدود مذكرا واللفظ المطلق على رجل فقط يقال ثلثة
الفسل اعلان جبلت على تانيثه مراعاة اللفظ في الصورتين اولي عندهم من مراعاة المعنى لكونه
الدال عليه مؤنثا فلك وجهان تذكير العدد
وتانيثه الفرس
قوله والمائة واحد واثنان الى الاشعر الواحد والاثنان مع معدود هما للاستغناء بلفظ معدودهما عنها
وان اثنتان استغنى بلفظ غيره عنه بكل رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد
فان رجلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين كخلاف الجمع فانه لا يدل على العدد المعين فلم يجز
الاكتفاء بالجمع الذي هو المعدود لدلالته على اثنين ولا بالعدد في الجمع لعدم تبيين المعدود
فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود في الجمع اما تو لهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتاكيد

قوله

قوله وتقول في المفرد من العدد باعتبار تصييره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة
للغير اي وتقول الواحد من الشيء الذي كان تعددا وكثرة باعتبار تصيير ذلك الواحد عددا اقل من
الذي اشتق منه ذلك الواحد مثل واشتق ذلك الواحد منه الثاني للمذكر والثانية للمؤنث الى
العاشر والعاشرة وانما ابتدا بالثاني لانه اول العدد اقل من الواحد حتى يجعل الواحد واحد الكثرة ثم
ما يكون من مجموع ثلثة الامور اي الامور الثلثة اربعة وانما سمي اربعة واحد العاشر بهذا
المعنى لعدم فعل فوق العشرة بمعنى انه مصيره عددا مثل عدد مخالف العشرة فما دونها فانه يوجد
له فعل مشتق من العدد وبهذا المعنى يجوز ثلثت الاثنين وربعت الثلثة وعشرت التسعة
قوله وباعتبار حال عطف على قوله باعتبار تصييره اي وتقول من المتعدد باعتبار حاله
الاول والثاني الى العاشر والعاشرة بمعنى
اي باعتبار انه واحد من المتعدد متصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثاني للمذكر
والاولى والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة تقول اول ثلثة خامس خمسة عاشر عشرة
وانما قال الاقل ولم يقل الواحد لكون الوحد للعدد وليس المراد العدد بل الصفة فتغير
لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني ولم يجز نصب ما بعده الثاني الى العاشر لعدم
المعنى لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف الاعتبار الاول فانه يجوز نصب ما بعده لكونه
اسم فاعل بمعنى مصيره الحادي عشر الخ اي اذا جاوزت العشرة تقول باعتبار
حاله الحادي عشر للمذكر تذكيرا للجزء الاخير لانه اسم لمذكر بخلاف ثلثة عشر رجلا والحادية عشرة
والثانية عشرة الى التاسعة عشرة مقول

بتانيث الجزء الاخير ليكون تابعا للمذكر من كل الوجوه وهكذا تقول الى التاسعة عشر للمذكر والتاسعة
عشرة للمؤنث قوله ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين الى ومن اجل انه يقال الثاني والثالث
باعتبارين قيل بالاعتبار الاول اي باعتبار تصيير ثالث اثنين اي اضيف الى ما هو الاقل
اقل من العدد الذي اشتق منه بواحد ليمكن ان يصير مثل المشتق منه ومعنى ثالث اثنين
مصيرا ثالث اثنين وسواء هو على مثلثتهما وقيل بالاعتبار الثاني اي باعتبار حاله ثالث
ثلثة اي اضيف الى عدد مساو للعدد الذي اشتق منه ليكون لمعنى وقيل يجوز اضافته
الى ما هو اكثر منه بواحد نحو ثالث عشرة يجوز ان يكون واحدا من عشرة ولم معنى وسواء اضافة
بالثانية قوله وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة اي وتقول حادي عشر
احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر بالاعتبار الثاني لصحة المعنى ولم يقل بالاعتبار الاول
لعدم فعل مشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال على الثاني خاصة قوله
وان شئت حادي عشر الى تاسع عشر تسعة عشر بالاعتبار الاول فيعرب اي وان شئت قلت
فلهذا المعنى بعبارة اخرى حادي احد عشر الى تاسع عشر بحذف عشر الاول استغناء عنه بذكره ثانيا
وممكن ان تقول الى تاسع عشر فيعرب بالجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب
ويبنى الجزء الثاني لوجود موجب البناء وهو فيها قوله للمذكر وللمؤنث
المؤنث ما فيه علامة التانيث الى آخره انما عرف المؤنث اولا لان التانيث هو الذي
لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه منه

والتذكير

والتذكير عدمي وهو فقد الملكات سابقة على الاعدام فالمؤنث اسم فيه علامة التانيث لفظا
نحو ضاربة وحملى وهو او تقديرا وهو الذي لا يخلو عن ذلك في التصغير نحو رشيدة والمذكر بخلافه
المؤنث اي المذكر اسم ليس فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا قوله وعلامة التانيث
الف وتاء والالف مقصورة او ممدودة اي وعلامة التانيث التي تجيء للاسم المؤنث ثلثة وهي الهاء
والالف المقصورة والالف الممدودة وقد جمعها شلتها وانما احتاج الى ذكر علامة التانيث لانها
مطلوب معرفتها ولما كانت ماخوذة في تعريف المؤنث وابنيته المقصورة نحو حبلى وسكرى
كحبلى وسكرى كجحجبى وسعلاة كسعلى وفعلى كرجعى والثلثة الاولى مختصة بالتانيث بخلاف الاخيرة
الممدودة صحراء وحمراء وكبرياء وخنفساء وعاشوراء وغير ذلك قوله وهو حقيقي
والحقيقي اي والمؤنث الحقيقي والمراد بالحقيقي ما ازاء ذكر من الحيوان كالمراة ازاء الرجل
قوله فالمؤنث الحقيقي ما ازاء ذكر من حيوان كالمراة ازاء الرجل والناقة ازاء الجمل
والمؤنث تعريفا لفظيا ما فيه علامة التانيث لفظا وتقديرا فقولنا لفظا كالمراة وقولنا تقديرا
بخلاف ظبي وحمل ميت
قوله والمؤنث المعنوي ما ازاء ذكر من الحيوان كالمراة ازاء الرجل
والناقة ازاء الجمل والمؤنث اللفظي بخلاف المؤنث الحقيقي وهو المؤنث الذي لا يكون ازاء ذكر
من الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث نحو طلحة او لم يكن نحو عين وكل مؤنث روحي الا ما دل
الاستقراء على انه من المؤنث والمضاف جزء منه كقولك قطعت يد زيد بخلاف يد السيارة ونحو اعجبتني شعر
هند او نعله نحو اعجبتني مشي هند وعوضه او صفته نحو اعجبتني حسن سمنه ولا يجوز ان تقول
جاءني غلام هند لان الغلام ليس جزءا لها ولا عضوا ولا صفة والذي يعرف به تانيث النوع لا غير الصفة
او الاشارة كقولك هذه الدار التي كنتم بها تحكمون وعود الضمير اليه كقولك هي والشمس وضحاها وقولك

علامة التانيث بفعله كقوله ثم دانفت الساق بالساق ووجود علامة التانيث فيه اقل تقديرا
واعلم انه اذا اريد باللفظي معنى غير ما اراده في باب ما لا ينصرف لان اللفظي حينئذ مقابل الحقيقي
هناك سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا ولم يوجد ولم يتناول المؤنث الحقيقي وجعل في باب
ما لا ينصرف مقابلا للمؤنث المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن **قوله** واذا اسند اليه الفعل
فمذهبي تساوي اذا اسند الى المؤنث الحقيقي او الى غير المؤنث اللفظي الفعل وجب الحاق التاء
بالفعل الا لضرورة او فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي بجائز التذكير اذا لم يتس كما اذا عيت امراة
يزيد كقولهم حضر القاضي اليوم امرة وكقوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى الآية والذي يدل على ان الا
من الضمير في قوله واذا اسند اليه المؤنث الذي ذكرناه قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالمعنى اي
انت غير في تانيث الفعل المسند والى في ظاهر المؤنث غير الحقيقي وفي تذكيره تقول طلع الشمس
وطلعت الشمس والفرق بين ما اسند الفعل الى ظاهره وبين ما اسند الى ضميره ان الاول نحو
جاءه موعظة علم ان الفعل لما بعده وصلح وان الثاني في نحو موعظة جاءته فيتانيث جاز ان
يقال ان الفاعل ضمير المقدم وان شيء المقدم آخر منتظر لان اصل الفعل ان يلي الظاهر الذي يليه
واعلم انه يلزم من قولهم انه يجب ان يقال طلعت جاءتي وجوز ان يقال جاءني طلعت كونه اسم رجل لكونه
مؤنثا لفظيا وسوغا في المشهور **قوله** وحكم ظاهر الجمع مطلقا الى وحكم الجمع الغير المذكر السالم
اذا كان فعل مسند الى ظاهره كحكم المؤنث الغير الحقيقي اذا كان الفعل مسندا الى ظاهر

في جواز

في جواز تذكير الفعل وتانيثه تقول قام الرجال وقامت الرجال **قوله** مطلقا اشارة الى انه لا فرق
بين ان يكون مسند الجمع جمع المذكر وبين ان يكون جمع المؤنث حقيقيا كالزيدين والهندات تقول جاء الرجل
والزينبات وجاءت الرجال والزينبات فالتانيث يكون الجمع في معنى الجماعة والتذكير لكون التانيث
الجماعة من باب التانيث اللفظي واما علة تاء التانيث الحقيقي في لزوم تانيث الفعل اجراء
لباب الجمع مجرى واحد او لم يفعل بالعكس لترجيح اعتبار ان التانيث يجب اللفظ على اعتبار التانيث
بحسب المعنى او لان المذكر اصل والمؤنث فرع وانما قيد الجمع بغير المذكر السالم لانه لو كان
جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه لا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدين جاءت تمسك به المفرد
قوله وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلن اي وتقول اذا كان الفعل مسندا الى ضمير
العائد الى الجمع العاقل غير المذكر السالم فعلت تنظر الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث وفعلوا تنظر الى كونه
مسندا الى ضمير جمع المذكر عاقل وانما قيد الجمع العاقلين غير المذكر السالم احترازا عن نحو الزيدون
فعلوا فانه لم يجز ان يقال الزيدون فعلن لما مر **قوله** والسنة والايام حلت وفعلن اي اذا كان
الفعل مسندا الى ضمير جمع مؤنث عاقلا كان كالهندات او غيره كالعينون او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل
نحو الايام جاز الحاق تاء التانيث بالفعل تنظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث وللحاق الجمع
به تنظرا الى كونه مسندا الى كونه ضمير جمع غير مذكر عاقل تقول للسنين والعينون والايام حلت
وفعلن **قوله** المثنى الخ آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها الى المثنى اسم الخ باخره

الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسور قد ذكرنا الكلام فيه **قوله** ليدل على ان المعنى حينئذ
اشارة الى علة تحقق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار المعنيين
المختلفين فلا يقال قرآن ويراد به الطهر والحيض بل يراد به طهران او حيضان ولم ار ابا مثل في قوله
ليدل على ان معه مثلا مشاركا له في اللفظ والمعنى لكنه يشكل القرءين والعينين وجوابه انا لا نسلم انه يشكل
بمثل قرءين وعينين فانه لولا اطلاق عمر على ابي بكر والقمر على الشمس لما تناولهما بل يفهم العرف
والقرائن الدالة ان كون الشيء مثل غيره في اللفظ فقط يكون لاستعارة ذكر اللفظ له عند التسمية وقد
يكون لا لذكر في اللغة كحذف المضاف **قوله** والمضموم بها اعلم ان الاسم الصحيح المجرد
والملحق به نحو ظبي وولد ولو المقصل اليائي نحو القاضي الحق باخره الف او ياء ونون من غير تغيير تقول في الرفع
جاءني الزيدان والظبيان والقاضيان ورايت الزيدين والظبيين والقاضيين وسكذا تقول
في الجر والنصب في الوقف من المنقوص فيقال جاءني قاضيان وعاميان في قاض وعام لعدم موجب
حذفه ولم يذكر المصنف هذه الانواع لعلمك بحكمها من الحد المذكور والاسم المقصور ان كان قبل الف
عن واو وسيأتي قلبت الفه واوا لامتناع اجتماع اللامين وكون اصل هذه الالف الواو
نحو عصوان في عصا وان لم يكن كذلك قلبت الالف ياء اما لكون الالف بدلا عن الياء
واما لكون الياء اخف من الواو وذلك اما بان لا يكون ثلاثيا واما بان يكون ثلاثيا لكن
لا يكون الفه بدلا عن واو والاول على ثلاثة اقسام احدها ان يكون الفه بدلا عن واو وتقول

لسان

طهيان في ثلثي الكثرة حروف الكلمة وكون الياء اخف من الواو والثاني ان يكون الفه بدلا
عن ياء نحو اعشى في اعشى وثانيهما ان لا يكون الفه بدلا عن ياء ولا عن واو نحو حباريان
في حباري والثاني في ثمانية احدهما ان يكون الفه بدلا عن ياء كقولنا فتيان في فتى والثاني
ان لا يكون بدلا عن حرف كقولنا سيان في سي **قوله** والمدود الخ اعلم ان همزة الممدود
اما اصلية واما للتانيث واما للالحاق فان كانت اصلية ثبتت بحالها كيفما كانت
اصليته تقول في قراء قراءان وان كانت للتانيث قلبت واوا وانيابت زيادتها وحذفت
في تاثيثها وبين الاصلية تقول في صحراء صحراوان وسبب اختصاص القلب بالواو دون الياء
الواو اكثر في الشكل وان كانت غير اصلية وللالحاق جاز الوجهان ردها الى اصلها وهو
واثباتها على حالها المشابهتها الاصلية من حيث كونها غير زائدة تقول في كساء وردائه
كساوان وردايان وكذا آن وردا آنان واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حكم الاصل
بانيه همزة زائدة للالحاق نحو حرباء تقول حرباآن لكونها في حكم الهمزة الاصلية **قوله** وربما حذفت الهمزة
والى حذف الهمزة الاخيرة يشير الشارح المحقق بقوله بعد وهو جائز ان
كون المثنى للاضافة الى اسم يليانيون بالانفصال **قوله** وبحذف ما بالتانيث
في فتيان واليان الى وبحذف تا والتانيث في فتيه واليه عند تثنيتهما نحو فتيين واليين
مع عدم سقوط هما في غير حالة التثنية اعتبارا بالكلية وانما حذفت فيها لاجتماع المؤنثين فيها فكان المثنى
صنا بتثنيته نحو فكما لا يقع في وسط المفرد تا التانيث لا يقع في وسطه **قوله** الجموع

الجموع

ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما خرج عنه امثال ذلك لعدم دلالتها على احاد بحروف مفردة بالعدم مفردها وبقوله بتغير ما نبّه على ان التغير التقديري كاف ليدخل فيه مثل هجان فان لفظه حالة الافراد كلفظه حالة الجمع يقال ناقة هجان ونوق هجان لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور اسم دال على احاد تقصد تلك الاحاد بحروف مفردة كرجال فانه دال على احاد تقصد تلك الاحاد بالراء والجيم واللام وانما قال بحروف مفردة ولم يقل بمفرده لان صيغة المفرد لا تبقى حال الجمع في اكثر الامر فلم تقصد تلك الاحاد حال الجمع بمفرده بل تقصد بحروف مفردة ولقائل ان يقول ان قوله مقصودة مستدرك فلو قال ما دل على احاد بحروف مفردة لكفى اللهم الا ان يقال الدلالة من غير القصد والارادة اعلم ان الاولى ان يتعلق بحروف مفردة بدل لا بمقصودة **قوله** فنحو تمر وركب وصحيح ليس بجموع على الاصح لانه لا يحد المذكور اي ويلزم من الحد المذكور ان لا يكون تمر ولا ركب جمعا لعدم دلالتهما على احاد مقصودة بحروف مفردها لان التمر ليس بجمع تمرة لجواز اطلاقه على القليل وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل ولجواز ان يقال عندي جنسه ارطال تمرا ولان الركب ليس جمع راكب لانه لو كان جمعا لكان جمع كثرة لاشعاره بالقلة ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره على لفظه لكن تصغيره على لفظه ركيب فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا فقال بعضهم ان التمر جمع تمرة والركب جمع راكب

قوله ونحو فلك جمع اي ويلزم من تعريف الجمع المذكور ان يكون فلك جمعا لانه بتغيرها لان الفلك المفرد على وزن قفل والجمع على وزن اُسْد وبُدْن **قوله** وهو صحيح ومكسر اي الجمع صحيح ومكسر لانه اما ان يكون بناء واحده سالما او لا يكون فان كان الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر فنحو فلك من الثاني لانكسار بنائه تقديرا **قوله** والصحيح الخ اي الجمع الصحيح اما جمع المذكر نحو زيدين واما جمع المؤنث نحو زينبات جمع زينب **قوله** المذكر اي الجمع المذكر ما لحق باخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه جنسه وانما قال من جنسه ليعلم انه لا يقال ضاربون بان يكون بعض افراده ماشيا وبعضها راقدا وبعضها مبينا وانما قلنا غالبا لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازا وانما لم يقل ههنا من جنسه استغناء بذكره في المثنى وان كان الاسم صحيحا او ملحقا به يلحق باخره هذه الحروف من غير تغيير **قوله** فان كان اخره ياء قبلها كسرة حذفت اي فان كان اخر الاسم الذي يراد ان يجمع هذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو قاض حذفت الياء نحو جاءني قاضون فان اصله جاءني قاضيون نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك في النصب والجر **قوله** وان كان مقصورا اي وان كان الاسم الذي يجمع هذا الجمع اسما مقصورا نحو المصطفى حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا تقول في مصطفى جاءني مصطفون اصله جاءني مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين

وبقي ما قبل الالف مفتوحا ليعلم موجب تغييرها **قوله** وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما صفة فان كان اسما فشرط صحة هذا الجمع منه امور ثلثة وهي كونه مذكرا وعلما وعاقلا لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه مجموع هذه الثلثة كالعين او اثنان منها كالمراة او واحد منها كاعوج علما للفرس لا يجمع هذا الجمع وان كان صفة فشرط صحة هذا الجمع منه امور احدها ان يكون مذكرا عاقلا كما مر والثاني ان لا يكون افعل الذي مؤنثه فعلاء نحو احمر حمراء فرقا بين افعل هذا وبين افعل التفضيل لصحة جمع افعل التفضيل هذا الجمع نحو الافضلين ولا يشكل باجمع اجمعون لانه ليس بصفة وكلامنا في الصفة واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل فعلاء وهو عطف على قوله فمذكر والثالث ان لا يكون فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى والثاني يجوز جمعه هذا الجمع نحو ندمانون في جمع ندمان واليه اشار بقوله ولا فعلان فعلى وهو عطف على افعل فعلاء والرابع ان لا يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو جريح اذا كان بمعنى مفعول وصبور اذا كان بمعنى فاعل لانهم لو جمعوا هذا الجمع لقيل جريحون في المذكر وجريحات في المؤنث فلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحدين في المذكر والمؤنث

فلزم مزية الفرع على الاصل وانما قلنا بمعنى مفعول لانه لو كان بمعنى فاعل لجاز جمعه هذا الجمع لعدم المانع وكذا القول في مفعال ومفعيل واشار اليه بقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث وهو عطف على فعلان فعلى اي وان لا يكون المذكر مستويا في اللفظ مع المؤنث والخامس ان لا يكون بتاء التانيث نحو علامة ونسابة لكونه مؤنثا حينئذ واعلم انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه عنه بقوله فمذكر ويعقل فعسى ان يذكره ههنا لدفع وهم من يتوهم ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فقط او للتاكيد **قوله** ويحذف نونه بالاضافة اي ويحذف نون الجمع بسبب الاضافة لما ذكرنا في المثنى **قوله** وقد شذ نحو ارضين وسنين جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والثبة والقلة والشية وما شابهها جمعت هذا الجمع وهو الارضون والسنون والثبون والقلون والشيون والاوزون مع انتفاء الشرائط المذكورة وهي كونه مذكرا علما عاقلا فلا تكون الشروط المذكورة شروطا واجاب عنه المص بقوله وقد شذ نحو ارضين وسنين وقد تكلف قوم في توجيهها وجعلوا ان الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب بل عوض عن تاء التانيث المقدرة كما في ارض او عن الاعلال والادغام كما في سنة وحرة وهو في غاية السماجة والمؤنث ملحق اخره الف وتاء اي جمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف اسم لحق باخره الف وتاء نحو قايمات ولا يتوجه عليه الاشكال

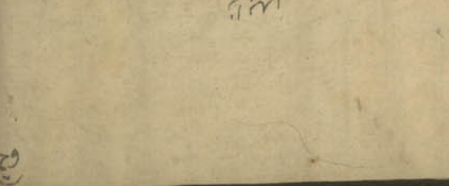

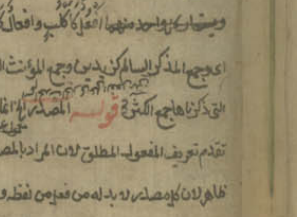

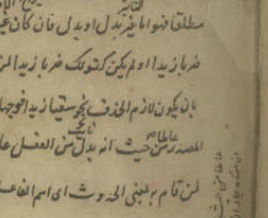

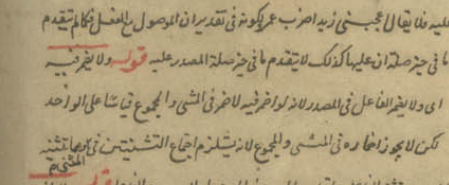

ما اشتق من فعل اخر او ربه عن المفصل غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل وشامل لغير المشتقة
من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة واسما الزمان والمكان والآلة واسم التفضيل وبقوله
لمن قام وخرج عنه اسما الزمان والمكان ولآلة واسم المفعول لكون الفعل غير قائم بهما وبقوله على الحدوث
خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث وصيغة من الثلاثي
على فاعل اى صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن فاعل لهذا التي بكثرة الثلاثي
ومن غير الثلاثي على صيغة مضارعه مع ميم مضمومة او مفتوحة قبل آخره مكسورا او مع كسر ما قبل
لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار وعمر سواء كان ما قبل آخره مكسورا او مع كسر ما قبل آخر
وسنذكر من تذكيره كما سنذكر الاماشذ نحو مسهب وامحن وذا لبوه فهو مهب وامحن وذا لبوه فهو ملبوه واعشبت
فهو عاشب واورس فهو وارس والتمر فهو وامر وعمل على فعله شرط معنى الحال او الاستقبال
اى وعمل اسم الفاعل على فعله ان كان اوستقبالا بالكونه مشابها له من حيث التزنة ودلالته على المصدر
كالعقل واحد الزمانين كالفعل ودخول لام التاكيد فان ضارب مشابه لفعرب من حيث التزنة
ودال على الضرب واحد الزمانين ويمكن دخول لام التاكيد عليه لكن جنى الحال او على فعله
بشرط كونه للحال او الاستقبال لان الفعل الذي يعمل اسم الفاعل عليه وهو المضارع ليس معنى الماضي
وانما يعمل الفعل الماضي لانتفاء المشابهة بينهما من حيث التزنة فان ضارب مشابه لفعرب
لاشل يعمل ضرب لكن بشرط الاعتماد على الهمزة او حرف النفي لانه حينئذ يستوي بذلك على الفعل

الاعتماد على صاحبه اعني الاستفهام
على النفي او على الحال الاصلي لهو صوفهم

اما في الصور

اما في الصور الثلث الاول فلانه مستعمل في اصل وصفه لانه صفة في المعنى فلا يدل على شئ محكوم به عليه وهو
مذكور ح واما في الصورتين الاخيرتين فلوقوعه موقع هو بالفعل او الى علم انه لو قال وشرطه عدم وصفه
وبعدم تصغيره لكان اولى لجزوجه بالوصف والتصغير عن شبهة الفعل اما وجوبه بالوصف فظ واما
بالتصغير فلانه وصف في المعنى فاشبه عجلا بهذه الشرائط زيد قايم ابوه وجائني زيد قايما ابوه ومررت برجل
قايم ابوه وما قايم زيد واقايم زيد والمراد بقولهم العمل على فعله ان فعلان كان لازما كقولهم لازما وان
كان متعديا الى مفعول واحد كقولهم مررت بالمقول احدوان كان الى اثنين كان اسم الفاعل
كذلك وكان فعله يتعدى الى الطرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات
كذلك يتعدى هو اليها والمراد بالحال والاستقبال الحال الاستقبال بتحقيق او حكاية حتى لا يشكل
قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط هنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال

فان كان المانع حيث الاضافة اى فان كان اسم الفاعل غير الماضي حيث اضافته الى
مفعوله اضافة معنوية لانه غير عامل ح لاشتغاله وشرط عمل مع ذكر معموله وآتيا قال محض لان هذه الاضافة
ليست في تقدير الانفصال والذي يجيء جواز مررت بزيد ضارب ابيه امس هو خلاف لك اى وجبت
اضافته خلافا لك فانه قال لم يجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى الحال او بمعنى
المستقبل وهو مردود بما ذكرنا من ان اضافته معنوية ويجوز عنده ضرب عمرو وزيد امس عمل المعرف باللام معنى الماضي

نحو جائني الضارب زيدا امس وانت تعرف الجواب منها عندك فان كان معمول المعرف
كان الاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي محمولا على غيره الذي اضيف اليه بحذف فعل مقدر دل عليه اسم الفاعل
نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر وكذلك ان كان له مفعولا لان غيره يشبها
بتقدير الفعل نحو زيد معطي عمرو اباه افضل العلماء امس كذلك اذا كان لسائر الفضلات
فان دخلت اللام اى وان دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجر الماضي والحال والاستقبال
في عمله لانه فصل بالحقيقة ح عدل صيغة الفعل الى صيغة الاسم كراهتهم ادخال اللام عليه تقول
مررت بالضارب ابوه زيدا الآن اوغدا او امس وما وضع منه للمبالغة اى اسم
الفاعل الموضوع للمبالغة مثل اسم الفاعل الذي يحس للمبالغة في العمل وشرائطه المذكورة وانما عمل
مع زوال المشابهة اللفظية لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة اللفظية يقول زيد ضراب ابوه عمرو الآن
اوغدا وزيد الضراب ابوه عمرو الآن اوغدا او امس وامثلة ما وضع للمبالغة مذكورة في الكتاب
مفعوله ما وضع مبتدا او فوزه مثله خبره والمثنى والمجموع منه اى من اسم الفاعل او مجموعه
مثل مؤدا اسم الفاعل في العمل تقول الزيدان ضاربا عمرو او الزيدون ضاربو عمرو الآن
اوغدا وتقول الزيدان هما الضاربا عمرو او الزيدون هم الضاربو عمرو الان اوغدا
اوامس وانما احتيج ح ذكر المثنى والمجموع لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل نحو ضاربين

وضاربات وضراب وضرب زيدا وانما عملا وان لم يكونا على وزن الفعل لطرآ الباب المثنى
والمجموع ويجوز حذف النون مع العمل اى ويجوز حذف نون مثنى اسم الفاعل وجمعه السالم
المعرف بلام الموصول مع العمل اى مع نصب ما بعدهما تخفيفا واستطالة بالصلة لكون اللام غير الموصول
كقبت الكتاب اى حفظ موره الشيوخ لا بايهم من ورائهم نطف وانا لم نر من حذف النون عند الاضافة
لانه معلوم في باب المثنى والجمع وعلة لا يجوز حذف النون مع العمل مع التعريف تخفيفا لانه لا يسبق بصلة

ح اسم المفعول ما اشتق ممن فعل الذي وقع عليه اى اسم المفعول ما اشتق من فعل
لمن وقع عليه وذكر الفعل وحده ما اشتق ممن فعل احترازا عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى اسم مفعول
وشامل لغيره من المشتقات المذكورة مذ فتعريف اسم الفاعل ومقوله المرفوع عليه خرج منه غيره
وصيغة من الثلاثي على مفعول اى وصيغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد عن زوائد المفعول
غالبا به ليسمى بكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي المجرد عن صيغة اسم فاعل بفتح ما قبل الاخر اى بميم مضمومة
وبفتح ما قبل الاخر فظ نحو مدخل من ادخل وتقدير نحو مختار ومحمد وامره في العمل والاشتراط اه
اى وامر اسم المفعول في عمله واشتراط عمله من كونه بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه
او الهمزة او ما ومن عدم شرط كونه بمعنى الحال الاستقبال مع الالف واللام وعلة ما مر فمفعوله
يعمل عمل المفعول وسمع يعمل عمل المعطى تقول زيد مضروب غلامه وسمع ابوه درهما الآن اوغدا

وزيد المضروب غلامه الآن او غدا او امس من جملة شرايط عملها ان لا يكون موصوفا ولا مصغرا لما ذكرنا
في اسم الفاعل **الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت** اي
الصفة المشبهة اسم اشتق من فعل لازم لمن قام ذلك الفعل به على معنى الثبوت وقوله ما اشتق من فعل احتراز به
عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى صفة مشبهة وبقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول والتفضيل
المشتق من المتعدي وبقوله لمن قام به يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والالة وبقوله على معنى
الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل اللازم كقايم وافعل التفضيل المشتق من اللازم كافضل ولقايل ان يقول
لا نسلم ان يخرج بهذا القيد افعل التفضيل المشتق من اللازم لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل على نفس
الثبوت فلو زاد على الحد قيدا اخر وهو قولنا فقط يخرج عنه اسم التفضيل **وصيغتها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل** اي وصيغة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل ومختلفة ايضا على حسب السماع تقول
في حسن حسن وفي صعب صعب وفي ظرف ظريف **وتعمل عمل فعلها** اي وتعمل الصفة المشبهة
عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط الزمان لعدم اعتبار الزمان في مدلولها لان المراد من قولنا
زيد حسن استمرار ثبوت الحسن لا حدوثه لكن يشترط اعتمادها على صاحبها او الهمزة او لما ذكرنا في اسم
الفاعل **وتقسيم مسائلها** اي تقسيم مسائلها ان تكون الصفة المشبهة بلام التعريف او
بغير اللام وعلى التقديرين معمولها اما مضاف واما معرف بلام التعريف او مجرد عنهما فهذه ستة

اقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة وعلى كل واحد من التقادير الستة معمولها اما مرفوع واما
منصوب واما مجرور فيصير المجموع ثماني عشر مسئلة حاصلة من ضرب ستة في ثلثة والمرفوع منها ستة والمنصوب
ستة والمجرور ستة فالرفع في المرفوعات الستة على الفاعلية والنصب في المعارف من المنصوبات الست
على التشبيه بالمفعول وفي النكرات منها على التميز والجر في مجرورات الست على الاضافة **وتفصيلها
حسن وجهه** اه اي تفصيل مسائل الصفة المشبهة الثماني عشرة حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره وحسن
الوجه برفع الوجه ونصبه وجره وحسن وجهه برفع الوجه ونصبه وجره الحسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره
الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره والحسن وجه برفع وجه ونصبه وجره **اثنان منها ممتنعان**
اي اثنان من هذه المسائل الثماني عشر ممتنعان احدهما الحسن وجهه والثانية الحسن وجه بجر وجه لعدم
الاضافة فيهما خفة ولا يستنع اضافة ما فيه اللام الى نكرة **واختلف في حسن وجهه** اي
واختلف في صحة مسئلة واحدة منها وهي حسن وجهه فقال قوم انها لا يصح لا ستلزامها اضافة الشيء الى نفسه
لان الوجه هو الحسن وقال قوم انها يصح ومنعوا استلزامها اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه
والبواقي ما كان فيها ضمير واحد احسن اي والبواقي من الثماني عشر بعد اسقاط مسئلتين
منها او ثلث اقسام ثلثة احدها احسن وهو ما كان فيه ضمير واحد لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسائله
حسن وجهه برفع وجهه وحسن الوجه بالاضافة وحسن الوجه بتنوين ونصب وحسن وجها والحسن وجهه برفع وجهه
كتابه الوجه

والحسن الوجه بالجر والنصب والحسن وجه بالاضافة وثانيها حسن وليس باحسن وهو ما كان فيه ضميران
اما حسنه فلوجود المحتاج اليه واما عدم الاحسنية فلوجود الزايد على المحتاج اليه ومسائله حسن وجهه بنصب الوجه
وجره والحسن الوجه بنصب الوجه وجره وثالثها قبيح وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسائله
حسن الوجه برفع الوجه حسن وجه برفع وجه الحسن وجه برفع الوجه **ومتى رفعت بها فلا ضمير
فيها** اشارة الى ضابط يعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما ليس فيه ضمير وتقريرها ان الضمير المذكور
في الوجه مدرك بالحس لكونه بارزا واذا عرفت ذلك فنقول اذا رفعت بالصفة المشبهة ما بعدها فلا ضمير فيها
لامتناع وجود فاعلين لعامل واحد ولا يكون للصفة كالفعل في انها لا تثنى ولا تجمع وتذكر وتؤنث
باعتبار فاعلها الظاهر وان لم ترفع بالصفة ما بعدها كان فيها ضمير للموصوف سواء انتصب ما بعدها او جر
لاحتياج الصفة الى الفاعل **فتؤنث وتثنى وتجمع** اي اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعد
الصفة منصوبا او مجرورا تؤنث الصفة وتثنى وتجمع بحسب الضماير المستكنة فيها الراجعة الى موصوفها تقول
مررت بهند الحسنة الوجه ومررت برجلين حسني الوجهين ورجال حسني الوجوه لوجوب مطابقة
الضمير العايد الى المظهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة مرفوعا لم يكن فيها ضمير وانه اذا كان
منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول اذا كان ما بعدها مرفوعا فاما ان يكون فيما بعدها اي في الوجه
في مثالنا ضمير او لا فان كان فيها ضمير واحد وان لم يكن فيها ضمير واحد وان كان ما بعدها منصوبا

او مجرورا فلا يخلو من ان يكون فيما بعدها ضمير او لا فان كان الاول وكان فيها ضميران وان كان
الثاني كان فيها ضمير واحد **واسماء الفاعل والمفعول غير متعديين مثل الصفة
فيما ذكر** اي اسم الفاعل الغير المتعدي واسم المفعول الغير المتعدي الى مفعول ثان مثل الصفة المشبهة في جواز مسائل
الست العشرة المذكورة في الصفة المشبهة لان جواز هذه المسائل في الصفة المشبهة انما هو لتشبيهها باسمي الفاعل
والمفعول لجواز ها فيهما بالطريق الاولى تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع الاول ونصبه وجره
وكذا الى اخر المسائل وانما قيد اسم الفاعل والمفعول بغير المتعديين لانهما لو كانا متعديين لم يجز
تلك المسائل وقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه درهما لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب
او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطى ومفعول اول له اقيم مقام
الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطى
ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول ضارب او فاعل له اضيف اليه وان ابيه في المثال الثاني
مفعول اول للمعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول ثان اضيف واضيف الى الفاعل نحو زيد ضارب الاب او ابا
لم يعلم في الصورة الاولى ان الاب فاعل ومفعول اضيف اليه اسم الفاعل وفي الصورة الثانية ان الاب
مفعول ضارب او فاعل لكنه نصب على التميز ان كان نكرة او على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة وليست
الصفة واسماء الفاعل والمفعول الغير المتعديين كذلك اذ لا معمول لها فلا يحصل الالتباس

اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره اى اسم التفضيل اسم اشتق من فعل الموصوف مع زيادة على غيره فقوله ما اشتق اخرج فعل شامل لغيره والمشتقات من الفعل وقوله الموصوف يخرج اسمى الزمان والمكان والآلة لانها ليست لموصوف فوق بزيادة على غيره يخرج اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست بزيادة على غيره واتما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل لئلا يتوهم ان هذا اعلم ان هذا المذكور يشكل مثل احمر الشايع وابيل من حيث لفظ الختم لانها غير مشتقين من فعل وهو افعل اى اسم التفضيل على وزنه اغلبا وشرطه ان يبنى من الثلاثى المجرد ليمكن اى وشرط اسم التفضيل ان يصير من فعل ثلاثى المجرد من الزوايد ليمكن بناء افعل منه الاترى انك لو اردت بناءه من مستخرج فانك لم تحذف منه سالم يمكن ان تحذف الزوايد حتى قلت مواخرج لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او اكثر الاستخراج اعلم ان يشكل مثل انفس واولى واعطى واجرى لانه شيء مبتاع من قلما فى المجرد فاذن لو قال وشرطه غالبا لكفره الصعوب ليس بلون ولا عيب اى وشرطه ايضا مع كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا لان مرد الالوان والعيب افعل غير التفضيل نحو احمر واعور فلونى منهما افعل التفضيل التى احدهما بالاخر الا ترى انك لو فتحت تحو احمر لم يعلم ان المراد وذو حمرة ام زايد فى الحمرة اتم ان المراد بالعيب الصعوب الظاهر حتى لا يشكل مثل اجهل واضل سبيلا فان قصد غيره اى فان قصد تفضيل

غير الثلاثى المذكور وهو الرباعى نحو دحرج وغير المجرد من الزوايد نحو استخرج والالوان والعيوب نحو الصعوب والعمه لو توصل الى تفضيله بثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وهو مثل اسود واكثر واقبح ما كان مناسبا ويقول هو اشد استخراجا واكثر بياضا واقبح عمى فامثال الاول غير المجرد والثانى الالوان والثالث العيب وقياسه للفاعل اى وقياس اسم التفضيل ان يصير للفاعل ومن المفعول لانه لو صير لكل واحد منهما لحصل الالتباس ولو صير للمفعول على الفعل لصير اكثر الافعال غير اكثر الافعال بالتفضيل لانه فى اكثر الامر للفعل اللازم ولان الغالب انه فى الفاعل اكثر منه فى المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول وقد جاء للمفعول اى وقد جاء اسم التفضيل مبنيا للمفعول الكن قليل كقولهم هو اعذر واللوم واشغل واشهر واعرف وغيرها يستعمل على احد ثلثة اى يستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهو ان يكون مضافا نحو زيد افضل القوم او من نحو زيد افضل من عمرو او موصولا باللام نحو زيد الافضل التهم واتما يستعمل مع احد هذه الثلثة ليعلم المفضل عليه فاذن لا يجوز ان يقال زيد افضل من عمرو لعدم حصول الاستغراق بكل واحد من اللام من غير الاخر لانه كل واحد منهما يتعين للمفضل عليه والاشكل مثل قوله وانت بالاكرم منهم حتى تكون من نحو هو كان لست بالاكرم فيهم كقولهم زيد افضل من بنى الرجال ولا يجوز ان يقال زيد افضل لعدم تعيين المفضل عليه الا ان عليه يجوز نحو زيد احد الاكرمين كقوله تعالى يعلم السر واخفى فاذا اضيف فله معنيان اى واذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان

له معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد زيادته على ما اضيف اليه وهو بشرط ان يكون من جملة ما اضيف اليه وخرج بقيد الجملة نحو الفرس افره الخيل فانه ليس من جملة الخيل بل هو خارج عنها والمعنى الثانى الملائكة افضل البشر وبالعكس والاظهر ان الكلام على بابه فى الافضلية والبشر والملائكة كلاهما داخل فى المضاف اليه اذ لو لم يكن داخلا فى المضاف اليه لكان الكلام من جهة الكثرة غير داخل من جهة التفضيل فلا يجوز يوسف احسن اخوته اى فالاصل انه يشترط ان يكون داخلا فى المضاف اليهم لجواز ان يقال يوسف احسن اخوته لانه استغراق احسن التفضيلين لانه بتقدير اضافة الاخوة الى الغير العايد على يوسف لزم ان يكون خارجا عنهم وبتقدير انه يشترط فيه انه من جملة المضاف اليهم يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين والمعنى الثانى ان يقصد زيادة مطلقة اى والمعنى الثانى الذى يقصد به حين كونه مضافا هو ان يقصد بالتفضيل وزيادة مطلقة لا على ما اضيف اليه بجواز ان يقال يوسف احسن اخوته لانه لم يلزم اجتماع النقيضين لعدم دخوله فى المضاف اليه يجوز فى اوله والمطابقة لمن هو له اى يجوز فى المضاف بالمعنى الاول الافراد فى صيغة الاحوال نحو زيد افضل القوم الزيدان افضل القوم الزيدون افضل القوم كلهم مثلا بالافضل من حيث انه ذكر المفضل عليه فى كل واحد منها ويجوز المطابقة نحو زيد افضل القوم الزيد ان افضلا القوم الزيدون افضلهم عند قصد القوم الهندان مفضلى القوم الهندات مفضليات القوم كلهم لانه لا فضل من حيث وجود الاضافة فيه وهذا فى افضل من فاما

الثانى والمعرف باللام فلا بد من المطابقة اى اما المضاف بالمعنى الثانى والمعرف باللام فلجواز التوسع والتخصيص والموصوف باللام فلا بد فيهما من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة وعدم المانع من المطابقة وهو مثنيتهما وجمعهما من العدم ذكر المفضل عليه فيهما واستغنائهما عنه والذى يجئ منه اى اسم التفضيل الذى يصح مجئ اسم التفضيل منه الامور اكثر الصيرورة منه كاجز مشروح لا كعمى مثنية اسم التفضيل والاجهم والاعيشة قبيح وكزمن والآرم الخالى علامة التثنية والجمع والذى يشذ قبل مضارع اسم تمامه لا بد عدم جواز الفصل الشاذ بين الاسم وبين علامات تثنيته وجمعه ولا يعمل فى المظهر الا اذا كان شيء وهو فى المعنى صفة تلبس كذا اى فعل التفضيل لا يعمل فى المظهر الا اذا كان جاريا على شيء وهو فى المعنى صفة تلبس كذا كالذى مفضل على نفسه باعتبار ذلك الشيء مفضل على نفسه باعتبار غيره وذكر الشيء مفضل حال كون هذا التفضيل منفيا كقولهم ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد حسن جارية رجل وهو فى المعنى صفة تلبس وهو الكحل والكحل مفضل باعتبار الرجل ومفضل على نفسه باعتبار غير الرجل اى فى عين زيد حال كون هذا التفضيل منفيا واتما عمل فى المظهر اذا كان لم يوجد الشرط المذكور بعدم كونه بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل واتما قال ولا يعمل فى مضمر لانه يعمل فى المظهر غير هذا الشرط لان العمل فى الظاهر اقوى فيحتاج الى شرط لانه بمعنى حسن اى اشارة على عمل اسم التفضيل عند حصول الشرط المذكور اى انما عمل اى لانه بمعنى حسن لان معنى قولك ما رايت رجلا احسن فى عينه

الكحل منه في عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط فانه لا يكون حسن مع انهم لم يجعلوا اسم التفضيل
ح لم فعوه ولم فعوا اسم التفضيل في مثال المذكور وهو احسن الكحل فالكحل مبتدأ واحسن خبره مقدم
الفضل بين احسن ومعموله الذي هو منه باعتبار هو الكحل وهو غير جايز وللنحاة ان يقولوا للحسن
في عينيه الكحل من عين زيد اي يجوز لهم ان يقولوا فيه بعبارة اخرى اصغر من الاول مع كون
معناها واحدا وهي ان يقول ما رايت رجلا احسن في عينيه الكحل من عيني زيد فقوله وان قدمت
ذكر العين على اسم التفضيل جايز فيه عبارة اخرى من غير ذكر من مهما كقولك ما رايت كعين زيد
احسن فيها الكحل اي ما رايت كعين تحسينا احسن فيها الكحل وتمثيل ما ذكرته سيبويه مرتين على ادبر
السباع والارى كواحد من السباع حين يظلم وادنا قل به ركب اتوه ناديته واخوف الاما وفي
سارا يا لانه قدم المفضل عليه وهو الا على السباع على افعل التفضيل وهو اقل وهو غير مذكر فهو الارى
في محل النصب بانه حال وعامله مررت وكواحد السباع مفعول ثان لقوله والارى وحين يظلم جملة
ظرفية حال عن الارى والسباع واديا منصوب بانه مفعول اول لقوله والارى وان جعلنا الارى بمعنى
البصر كان كواحد من السباع حالا من الارى واقل ضعف واديا وراكب فاعل اقل واتوه صفة
ركب وناديته تمييز عن اقل واخوف عطف على اقل وملفة قوله الاما وفي انه بمعنى حين وسارا يا
منصوب بانه حال من ضمير اخوف او تمييز بمعنى سربي فيكون صفة واو اقتم تمرتع
المصدر تمت بحث الاسم

الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة

قوله ما دل على معنى شامل للكلم الثلثة وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة
الثلثة يخرج الاسم ويتعين ان يراد بها الكلم بالدلالة الاولية وبالاقتران الاقتران بحسب اصل
الوضع حتى لا يتجه النقض المذكور في حد الاسم ومن خواصه الخ فقوله فرع هذه اشارة الى
انه ذكر بعض خواصه لكونه اشهر واكثر استعمالا والاربعة الاول مختصة بابواب الفعل والاخيران بآحرة وانما
اختص قد بالفعل لانه للتقريب بالماضي في الحال وللتقليل الفعل وهما لا يوجدان الا في الفعل وانما اختص
سين وسوف بالفعل لانهما مختصان بالفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال وانما
اختص الجوازم بالفعل لاختصاص المجزم به كونه في الفعل عوضا عن المجزوم في الاسم وانما اختص تاء التانيث
الساكنة بالفعل لان وضعها الدلالة على ان فاعل الفعل مؤنث وانما قيدنا التا بالساكنة لان المتحركة
داخلة على الاسم وانما اختص نحو ما اخلقه والمراد به الضمير المرفوع البارز المتصل لاستحالة ثبوت
الضمير البارز في الاسماء والظروف فانها مما لا يوجد فقط واما في الاسم فلانها لو اتصلت
بالاسم لزم اجتماع الامثال في المشترك والواو والنون في نحو يفعلن يختص بالجمع المذكر العقلاء
الماضي ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان قبل زمانك اي الماضي مختص دل على زمان قبل زمان
الحال فقوله ما دل على معنى شامل لجميع الافعال فخرج به نحو ضرب فانه يدل على زمان ماض
وحال فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال فخرج به نحو ضرب فانه يخرج جاعداه والمراد بالدلالة اتمامه

يجب اصل الوضع للماضي بمثل ما مضى ولم يعرب وان ضربت ضربت وذهبت وبعت والمراد بما لم يعرب الفعل المثال
بمثل ما مضى ولم يعرب مبني على الفتح اي خبر بعد الجزاء الماضي المبني على الفتح
لفظا نحو من يضرب اكرم ومقدرا نحو من يغز اغز ومحلا نحو من يضرب اكرم زيدا فان جملة
الاسم ومبني على الفتح مكونة من ان وما فاعل مع ما بعده في محل الرفع لانه لو كان مع هذا الضمير وجب سكونه نحو
ضربت فكرا هم اجتماع اربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل فاعله وانما
قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا وانما قال ومع غير الواو والالف لانه لو كان مع الواو وجب
ضمه لمجانسة نحو ضربوا المضارع اي قوله ملابسه الاسم شامل للماضي لكونه مشابها له في
موقعه وقوله باحد حروف نأيت يخرج الماضي والباء في للسببية او المصاحبة لوقوعه مشتركا
تبيين المبهم آخر بها بشبه الاسم بسبب احد حروف نأيت او هو وهو موقع كل واحد منها مشتركا وتخصصا اما
اشتراكه للاسم فكرجل واما تخصيصه فنحو هذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع فنحو يضرب يكون مشتركا بين
الحال والاستقبال واما تخصيصه فبالسين او سوف نحو سيضرب وسوف يضرب فالهمزة
للتكلم اي تبين المبهم الذي هو احد الحروف نأيت فالهمزة للمتكلم المفرد مذكرا كان او مؤنثا ليوافق المخاطب
مذكرين كانا او مؤنثين او احدهما مذكرا والاخر مؤنثا ومجموعا كان او مثنى وقد يستعمل الواحد للتعظيم كقوله
تعالى نحن نقص عليك احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر والمثنى وجمعه نحو تضرب يا زيد وتضربان يا زيدان

وتضربون يا زيدون وتخاطب المؤنث والمثنى وجمعه نحو تضربين يا هند وتضربان يا هندان وتضربن
يا هندات لتوافق المخاطبة والمؤنث الغائبة والغائبتين نحو هند تضرب والهندان تضربان والهنات
للغايب غير المؤنث والمؤنثين وللمفرد المذكر ومثناه ومجموعه ومجموع المؤنث الغايبة نحو زيد يضرب الزيدان
يضربان والزيدون يضربون والهندات يضربن ونحروف المضارعة اي بيان لمدلولات هذه
الحروف والاصل فيها الفتح لكونه اخف واتما فتحت في الرباعي وهو ما كان ماضيه على اربعة احرف نحو اكرم
ودحرج وتدحرج وكرم فرقا بينه وبين الثلثة الاتي ذكرها وتحت مراعاة ضرب وضرب يضرب فتح الهمزة في
مضارعها حتى لا تتوالى كسرتان والضم بالكسر لكسر ما قبل الواو في نحو قبل في غير الرباعي نحو اقتتل واستخرج
وغيرهما ولا يعرب من الفعل غيره واتما لم يعرب غير المضارع من الافعال لعدم علة
الاعراب فيه واتما اعرب هذا النوع مشابهته الاسم على ما مر وانما لم يعرب هذا النوع اذا اتصل به نون
التاكيد لانه لو اعرب حينئذ لوجب ان يعرب بحركة مقدرة على الواحد او على حرفه فيجتمع حينئذ ساكنان
الاعراب على ما يشابه التنوين وهو ساكن وحرفه ساكن وانما لم يعرب اذا اتصل به نون الجمع لان هذا النون
اوجبت السكون ما قبلها فيما سلك فتحة وضمة وغيرهما وعند حصول السكون تتعذر الاعراب وفي
عبارة الكتاب نظر لانه يدل على ان غير المضارع لا يعرب اذا لم يتصل به النون المذكورة وليس
اذا اتصل به ليس المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب بسبب الفعل الا المضارع فقوله اذا لم يتصل به النون

واذا كان كذلك يحمل قوله اذا لم يتصل قيدا في المفهوم من كلامه وهو ان المضارع يعرب لا قيدا
في المذكور وهو لا يعرب غير المضارع اعرابه رفع ونصب وجزم اي اعراب الفعل المضارع
رفع ونصب وجزم وليس له جر لئلا يلزم مزية اعراب على اعراب الاسم فالصحيح الخ بيان
اعراب ناصب في المضارع المشترك فرفوع واحد من انواع الاعراب بسبيل كل صنف مما يستحق من الاعراب فالصحيح
الجزم عن الضمير البارز المرفوع الذي هو التثنية والجمع مؤنثا كان او مذكرا والخ طلبة المنشأ اعرابه بالنصب
حال الرفع وبالفتحة حال النصب وبالسكون حال الجزم نقول هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمراد
بالصحيح الفعل المضارع الذي لا يكون في اخره الف ولاواو ولا ياء والمتصل به الخ اي
اعراب المضارع المتصل بالضمائر البارزة المرفوعة لاحد الامور المذكورة بثبوت النون حال الرفع وحذفها
حال الجزم والنصب وهو ستة خمسة امثلة وهي ما يضربان وانتما تضربان وهم يضربون وانتم تضربون
وانت تضربين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربوا انما جعل اعرابها
بالحروف لشبهها صورة بالمثنى والمجموع في الاسماء وانما سقطت النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة
في المفرد فكما سقطت الحركة حال الجزم فكذلك النون وانما سقطت النون حال النصب لكون الجزم في
الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فلما تبع النصب الجر في الاسماء تبع النصب الجزم في الافعال
والمعتل بالواو والياء الخ اي اعراب المعتل بالواو والياء نحو يغزو ويقضي بالضم تقديرا حالة

الرفع لاستثقل الضم على الياء والواو وبالفتحة لفظا حال النصب نحو لن يغزو ولن يقضي ولم يغز ولم يقض
لانه اذا لم يجد الجازم المحركة حذف الحرف والمعتل بالالف اي واعراب المعتل بالالف نحو
يخشى لن يخشى ولم يخش بالالف بالضم حال الرفع وبالفتحة حال النصب تقديرا نحو يخشى ولن يخشى ولم يخش قبول الالف
للحركة ويحذف لفظا حال الجزم لفقدان الحركة وينوب الخ اشارة الى عامل رفع المضارع وهو
كونه مجردا عن العوامل اللفظية اعني ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم وينتصب الخ اشارة
الى ناصب فعل المضارع وهو ان وان وكي واذن اما ان المقدرة بعد احد الحروف المذكورة فلما قال
من بعد ما قال فان نحو اريد ان تحسن الي اي ان تحسن الي وانما قدرناها هكذا لان المصدر وان في المثالين المذكورين
مستتران لان كونه ناصب المضارع ولا يحتمل ان يكون ضميرا منفصلا لوجوب ذكر سوف والسين او قد او
حرف النفي ان المخففة الا ان الفصل في المثال الاول بالفتحة لفظا وفي المثال الثاني بحذف النون
والتي يقع بعدها العلم الخ اي التي يقع بعد العلم نحو علم ان سيقوم حرف ان المخففة من المثقلة ليست
هذه ان الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع ان مع سوف والعلم لكون ان مع سوف للرجاء والطمع الدالين
على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم والا على ان ما بعده معلوم التحقق والمراد بالعلم كل
ما هو بمعنى العلم واعلم انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة على المضارع لابد ان يكون المضارع مع السين
او سوف او مع حرف النفي لهذا اورد مثالين ليكون كالمعوض من المحذوف للتخفيف والفرق

بين ان ناصبه والمخففة والتي تقع الخ اي وان التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن فيها
الوجهان اي جاز ان تكون ناصبة وجاز ان تكون مخففة من المثقلة نحو ظننت ان يقوم وان سيقوم
بجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن ولن الخ اي مثال لن الناصبة قوله فلن ارجو وفهم لن
نفي الاستقبال وهذا لا يستعمل الا مع الفعل المستقبل وهو اكد من لا في نفي الاستقبال قيل انها الخ

ولكي الخ اي اذن انما ينصب الفعل المضارع بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعدها معتمدا
على ما قبلها اي لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها والا لارتفع نحو اردت العاطين صلة معمول واحد وهما اردت
وما قبلها والثاني ان يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وحالا يكفان الا في الاستقبال
كقولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة فان فتحة احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وقولك لمن
يحدثك اذن اظنك كاذبا واكلا اما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك وجب الرفع فاذا
وقعت الخ امر اذا وقعت اذن بعد الفاء كقولك يجيء طرفك انا اذن آتيك فانى اركك او بعد الواو
كقولك انا اذن لا يطيقون خلقك جاز الرفع لاعتماد ما بعدها على ما قبلها وجاز النصب لان الفصل
مع الفاصل لما كان مفيدا استقلالا غير النفي لان حرف العطف فكأنه غير معتمد على ما قبلها
وكي الخ اي مثال كي اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها
فان الاسلام سبب دخول الجنة وهو ناصبه للفعل المضارع عند الكوفيين وهو اختيار المصنف وليس بجر

جر والنصب بعدها باضمار ان كما هو مذهب البصريين لدخول اللام عليه كقولك جئتك لكيلا يكون علي
للمؤمنين حرج وحتى اذا كان الخ اي ينصب بها بحسب ما بعدها بشرط ان يكون
ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن فيجوز قولك اليوم سرت
امس حتى ادخل البلد بالنصب اذا الدخول هو الاخبار عن الدخول المتوقف عند ذلك السير منتظرا لحصوله وحتى يكون بمعنى الى سببية وهو ما لبسه نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كي ادخل الجنة وقد يكون
بمعنى الى اي لمجرد انتهاء الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس بمعنى الى ان تغيب الشمس لان السير ليس سببا لغيبوبة
الشمس وانما يفيدان بعدها الكف عنها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر على الفعل فاضمران لكون في
تقدير الاسم فجئت في المثال الاول على اضافة المذكور في الكتاب بمعنى كي وما بعده مستقبل تحقيقا وفي المثال الثاني يحتمل ان يكون بمعنى كي وبمعنى الى فما بعده غير مستقبل تحقيقا بالنظر الى ما قبلها
وفي المثال الثالث بمعنى الى وما بعده مستقبل تحقيقا فان ادت الحال الخ اي فان
قصد كون ما بعده مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك بارادة ذلك الحال تحقيقا نحو سرت اليوم حتى
ادخل البلد وانت تخبر عن السير حال الدخول او تقديرا كقولك اليوم سرت حتى ادخل البلد امس وكنت
سرت وذهبت امس وتصدقت الاخبار اليوم عن تلك الحال كانت حرف ابتداء لا حرف جر وانما
لم يكن حرف جر لامتناع تقدير ان بعدها لكون ان الداخلة على المضارع للطلب والرجاء الدالين

على الاستقبال وتحقق المفاجاة بين الحال والاستقبال ويجب البتة اى اذا كانت حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال لا فتقر بين ما بعدها وما قبلها وجب تحقق الاتصال المعنوى ليتحقق الغاية التى هو موضوعة لها فكقولهم مرض فلان حتى لا يرجونه فالمرض هو سبب عدم الرجاء ومن ثم امتنع الخ اى من اجل ان حتى تكون حرف ابتداء لم يمتنع ان يقع بعدها الفعل المضارع مستقبلا لانه لا يتعلق لها بما قبلها فيصح كان ان قصد بها الحاضر وهو غير جائز لتنافى المعنوى من اجل ان ما قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها لم يمتنع ايضا ان يقال سرت حتى ادخلها بالرفع لان حتى تكون ما بعدها حاضرا مستأنفا معللا بما قبلها فوجه لما تعلق له بما قبلها وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود خرم الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك بوقوع السبب وانه محال وجاز فى كان الخ اى اذا كان كان ناقصة جاز ان بقى كان سيرى حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم المحال وهو بقاء كان ان قصد بها الخبر وفاعل جاز ضمير يعود الى الرفع اى وجاز الرفع فى كان سيرى وانتم سائرون حتى ندخلها بالرفع اى اذا كان الاستفهام عن يقين الفاعل بحالهم سائرون حتى ندخلها جاز الرفع لعدم لزوم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب لان سبب الدخول هو السير لا السائر المتيقن وهنا لم يقع الشك فى السير انما وقع فى تيقن السائر

واللام كى الخ اى مثال لام كى استعملت لادخل المجبة والنصب بعدها باضمار ان واما بعد لام كى لانها بمعنى كى وانما يجب بتقدير ان بعدها لكونها حرف جر استتباع وخواص حروف الجر الفعل فقدرت ان ليكون ما بعدها فى تقدير الاسم واللام الجحود الخ اى لام الجحود التى ينصب بعدها بتقدير ان هى لام زائدة لتأكيد النفى الداخل على كان كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم والفرق بين هذه اللام ولام كى ان لام كى للتعليل بخلاف هذه وبهذا ومثال انتفاء الجحود لم يكن زيد ليضربك فلم انتفى الجحود بانتفاء اللام انتفى النصب بان بعدها وانما يجب بتقدير ان بعدها لما ذكرنا فى لام كى والفاء فى قولك ما تأتينا فتحدثنا الخ اى ينصب بعد الفاء ان بشرطين احدهما ان تكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه اتفق على ان الرفع فى النصب يدل عليه والثانى ان ما قبلها احد الامور الآتية فى الكتاب لان ما قبلها ليس سببا لما بعدها الا عند تحقق احد هذه الامور وانما لم يجز فى الوجه الاخير وهو كقوله ما تأتينا فتحدثنا بالجزم فاستشكلوا ارادة ان بعد الجزم والحق انه يجوز ومثال الامر زرنى فأكرمك ومثال النهى لا تشتمنى فأضربك ومثال النفى ما تقصرنا فتعيبنا ومثال الاستفهام هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومثال التمنى يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما ومثال العرض الا تنزل بنا فتحدثنا ومثال الحض الا تزورنا فتحدثنا بالجزم والنصب ومثال الدعاء ربى لولا امهلتنى الى اجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين بالجزم والنصب وتقدير الاول لا يكن منى عدم امهال وتقدير الثانى ان يمهلنى وتقدير الثالث لا يكن منى عدم تصدق واكن من الصالحين وتقدير الرابع هل حصول تشفاعهم لنا وتقدير الخامس ليتنى كونهم معهم فأفوز فوزا عظيما وتقدير السادس ليس لنا كونهم شافعين فيشفعوا لنا وتقدير السابع ليتنى كونى معهم فأفوز فوزا عظيما

فأكرام منى وانما كان تقديرها كذا لانه لما قصد ان الاول سبب للثانى وجب اضمار ان ليصير ما قبلها مؤولا بالمصدر ليصح عطف الاسم عليه اذ المعطوف والمعطوف عليه يجب ان يكونا فى تقدير المصدر ليلا يلزم عطف الاسم على الفعل واذا اعتبرت ذلك فقولك ائتنى فأكرمك جملة واحدة لانه فى تقدير ليكن منك اتيان فأكرام منى واذا كان كذلك لم يكن الجزاء ان بمنزلة الشرط والجزاء على الحقيقة وانما سماه النحاة جوابا لظرف المخبر والواو وبشرطين الخ اى ينصب ما بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما الجمعية وان لا يكون قبلها مثل ولك اى ينصب ما بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما الجمعية والثانى ان يكون قبلها احد الامور الستة المذكورة والعلة فى اشتراط الشرطين هى العلة المذكورة فى الفاء والاحكام كالاحكام فيها لان الواو للعطف كالفاء فاضمار ان بعدها لما علم مما تقدم من الجمعية يلزم منه جعل الفعل الذى قبلها فى تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم مثال النفى لا آخذ منك درهما فتجزينى فالمراد انتفاء اجتماع الامرين اعنى الاخذ والاجزاء لا انتفاء كل واحد منهما على حدة ومثال الاستفهام هل يأتينى فأكرمك فالمسئول عنه اجتماع الامرين اعنى الاتيان والاكرام ومثال النهى لا تأكل السمك فتشرب عليه لبنا اى لا يكن منك اكل السمك فشرب اللبن عليه ومثال الامر زرنى فأكرمك والمطلوب هو الزيارة مع الاكرام ومثال النفى ليت لى مالا فأنفق منه اى ليت لى مالا مع الانفاق فالمتمنى هو حصول المال مع الانفاق ومثال العرض الا تنزل بنا فتصيب خيرا فالمعروض عليه هو النزول مع اصابة الخير وهذا معنى الجمعية فى كل واحد منها تقدير الاول لا يكن منى عدم تزور وجفاء منك وتقدير الثانى هو حصول

اجفائى منك واكرامك منى وتقدير الثالث لا يكن منك نهى عن خلق واتيان بمثله وتقدير الرابع ليكن منك زيارة لى واكرام منى وتقدير الخامس ليتنى حصول المال والانفاق منى وتقدير السادس الا يكن منك زيارة واكرام منى وبشرطين الخ اى ينصب الفعل بعد الواو بالاضمار ان لانه يختص الواو بما يختص به الاشياء بالاسماء الا ترى انك تقول لا تزال تشكو فتعطى حتى اى ان تطل شكواك تعط حتى اذا تأملت ما ذكرناه للمتن ظهر لك الشرح والذى ذكرناه ان او حرف العطف كالفاء الا انها للشك والواو للجمع وانما اختير بعد الا ان لعلم ان الثانى لم يدخل فى حكم الاول بل المراد التقصد فى اللزوم لا بل الاعطاء وما قدر ما بعد الواو فى تقدير المصدر قد ما قيل لو كذلك لكون عطف الاسم على الاسم فيكون تقديره ليكن منى هروب منك او عطاء منك حتى هو فى قوة قولنا لا زم منك الى ان تعطينى حتى اجزاءك والا تعطينى والعاطفة آه اى ينصب بعد الواو العاطفة الفعل المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم كقوله لبس عباءة وتقر عينى اجب لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم ويجوز اظهار ان الخ اى يجوز اظهار ان مع لام كى ومع جر واو العطف على الاسم اما مع لام كى فلتعذر بين لام كى ولام الجحود لعدم القبول لكن لام الجحود زائدة ولام كى غير زائدة وامام مع حروف العطف فلكراهتهم عطف الفعل على الاسم ظاهر ويجب مع لا آه اى ويجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها اللام لئلا يتوالى اللامان واعلم انه يمتنع اظهار ان مع غير لام كى والعاطفة

لدلالة الغرينة عليها وكون الحذف اكثر فانتزموا حذفها لهذه الحروف التي تعتريها ان نشأة الاقسام
قسم يمتنع اظهار ان بعده ومتسم يجب وقسم يجوز ويجزم بلم ولما شارحة لا جوازم الفعل وسر
قسمان احدهما جوازم الفعل والآخر جوازم الفعلين والاول اربعة وهي لما والام ولا النهي
وكلم المجازاة آه عطف على لم والمقسم الشتمل من القسمين المذكورين اعني جوازم الفعلين وضربان
مركب حرف وهو ان وضربا سم يتضمن معنى ان للاجازة والاخضار وهو مضربان ظرف وغير ظرف والظرف
اما ان لا يستعمل الا مع ما وهو حيث واذ لم يضفها عن الاضافة الما نعة من الجزم لان المضاف اليه مرفوع
او مفعوله موقع الاسم والرفع والجزم متنافيان واما ان يستعمل مع ما وجوبا كما هنا وهو اين في المكان
ومتى في الزمان كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وكقوله اين تذهب بنا اذهب تجد ناقتي غير
العيس مخرجا للتعلق وكقوله متما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا وكقوله لا تستهم
تغشوا حتى ضوناره تجمعوا ضرما عند ذاك تخير موقدا واما ان لا يستعمل مع ما وهو اني كقوله فاصبحت في
ناحيتها تلتبس بها كلاما كما يتها تحت وحلك شاجر وحيث الظروف ما وضع رأي وهما واستعمالها قوله
ارى الجر كثيرا ان كحل ليلة وما شفعن الايام والامر شفيد وضم يكرر مزاكره قوله تعالى اينما تكونوا
فله الاسماء الحسنى وقوله تعالى مهما تأتنا به من اية والاصل في المهما ع وجهين احدهما ما
ان ما الثانية زائدة فهو بمنزلة ما ثم ابدل من الالف الثانية من جنس اللفظ والثاني ان يكون مركبا
من مه

قبل ما نكرة فالمعنى فعل ما لا تعدم عليه فعال الخاطب افعل ثم جريا بجر بكم وجهة
ويجزم به كما يجزم بما واتما لم تتضمن هذه الاسماء معنى لو مع انها حروف الشرط انيفة لان اصل حرف الشرط
ان يكون للاستقبال ولو ضمن كمتى لكان للصدر واما مع كيفما واذا فتأتي اي الجزم كيفما
واذ افتأتي لاستحالة المعنى فكيفما لانه للمستقبل ان يكن اي حال هو عليها وعلى اضافات بيد اذا والشرط
لان اذا للتخصيص وان الشرطية للعموم وقد يجزم بها اذا في ضرورة الشعر كقوله واذا تصبك من الحوادث
نكبة فاصبر فكل عاقبة تجتلى والكوفيون يجوزون الجزم بكيف مع ما وبدونها وبان مقدرة
عطف على قوله لم اي ويجزم الفعل المضارع بان مقدرة وقد يجزم بانه فلم القلب الماضي
عن معناه والجواز مع شرع في تبيين معانيها او قال لم القلب للمضارع عن معنى الماضي والنفي وما شابهها
اي وما شابل لم في قلب المضارع عن معنى الماضي والنفي وتخصيص بالاستغراق اشارة
الى الفرق بين لم ولما بعد اشتراكهما في ما ذكر اي وتخصيص ما باستغراق نفي الفعل في الزمان الماضي
الى زمان التكلم فلم لنفي الفعل ولما لنفي قد فعل يقول قد ندم زيد ولم ينفعه الندم فعجب الندم والمراد
الاستمرار الى وقت الاخبار فتقول قد ندم زيد ولما ينفعه الندم لم ترد استمرار عدم النفع من الماضي الى
وقت الاخبار لازديادها معنى بازيادة ما وتخصيص ايضا لما يجوز حذف فعله نحو زيد ولما اي ولما
ينفعه لان اصله زيد يحليه ما فناب منابه الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شذوذا كقوله

واحفظ وديعتك التي استودعتها يوم وأعلم انه قد يفصل بين لم والفعل جملة الجار في ضرورة
الشعر كقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها كما كان لم حرشف توشل ولما مشتركة بين كونه
اسما وبين كونه حرفا الا انه اذا كان اسما فهو مختص بالماضي واذا كان حرفا فهو مختص بالمضارع
ولام الامر اي ولام الامر لما يطلب بها الفعل فان كان الفعل مبنيا للفاعل لزمته مطلقا
وان كان مبنيا للمفعول لزمته مسندا الى المتكلم والغائب دون المخاطب كقوله تعالى فلتفرحوا
ولا النهي آه اي لا التي لنهي ضد لام الامر وهو الذي يطلب به ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع
المضارع المبني للفعول والفاعل مخاطبا كان او غائبا او متكلما وكلم المجازات اعلم
ان كلم المجازات وهي المذكورة بعد قيل وقد تدخل على الفعلين نيابة عن الاول بشرط فالاول آلة
والثاني مسبب وسيعرف الاول منهما شرطا والثاني منهما جزاء اعلم ان الجزاء بالسبب هو السبب في العقل
لذلك يشكل بمثل ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة مع ان الطلوع سبب الاول في الخارج
لان حصول الاول في العقل سبب لحصول الثاني فيتم ان الشرط والجزاء ان كانا مضارعين تجوز ان تجزم
اتجزم بجزم كل واحد منهما واجب كقولك ان تدرسني تفهمني بجزم الاول والثاني معا وان كان الشرط
مضارعا والجزاء ماضيا تجوز ان تعتبر بعربت فالجزم عليه واجب في الاول كونه سببا وجوز
الجازم فيه واشار اليه بقوله فان كانا مضارعين آه فالجزم ايضا جائز واجب ان كان

الشرط ماضيا والجزاء مضارعا تجوز ان تعتبر بعربت الشرط فيه فالجزم جائز واجب في الجزاء الرفع والجزم اما الرفع
فلان حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط الذي هو واقع اليه فلان لا يعمل في الجزاء الذي هو بعد منه اولى
واما بكونه مسببا وجود الجازم وشمائل الجزم كثير ومثال الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم لاشارة اليه بقوله وان كان الثاني اي وان كان الجزاء مضارعا والفعل
الاول ضعيف لان الثاني مضروب والجازم موجود وان كانا ماضيان تجوز ان تجزم فيهما
كل واحد منهما لكونهما متعينين وان كان الجزاء الخ اشارة الى بيان الجزاء الذي يمتنع
دخول الفاء عليه والجزاء الذي يجب دخول الفاء عليه لدلالة على انه جواب الشرط فاشار
الى الاول بقوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى اي سواء كان الجزاء ماضيا لفظا نحو
ان ضربت زيدا ضرب عمرا امس ضرب ولم يقترن به قد لفظا ولا معنى لم يجز دخول الفاء عليه
لتحقق تأثير حرف الشرط فيه حيث وهو جعله للاستقبال وانما قال بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان مع قد
لفظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنى كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
وجب دخول الفاء لانتفاء تأثير حرف الشرط فيه لان الفوض الماضي المحقق وان راى الكوفيون

وان كان مضارعاً الخ اى وان كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا جاز الامران دخول الفاء
من حيث انه جعل خبر مبتدأ محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فنقوم اى فنحن نقوم وترك الفاء من
حيث انه لم يجعل خبر مبتدأ بل جواب الشرط وهو اولى لان عدم الحذف اولى من الحذف نحو ان قمت
نقم وكذلك اذا كان الجزاء مضارعا منفيا بلا جاز الوجهان دخول الفاء كقوله تعالى ومن يؤمن
بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ان جعل لا لنفي الاستقبال فلم يكن لحرف الشرط تاثير فيه لامتناع اجتماع
العلتين على معلول واحد وجاز ترك الفاء ان جعل لا لمجرد النفي فكان لحرف الشرط تاثير فيه لجعله
للاستقبال وانما قيد المنفي بلا لان المنفي بما او لن يجب دخول الفاء عليه لامتناع تاثير حرف الشرط
فيه لان المراد بالمنفي بما هو الحال مع كونه جوابا للشرط وبالمنفي بلن هو الاستقبال واشار
الى الثالث بقوله والا فالفاء اى وان لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى ولم يكن المضارع مثبتا او
منفيا بلا وجب دخول الفاء لامتناع تاثير حرف الشرط فيه سواء كانت جملة اسمية كقوله تعالى
ان مسّتهم الى لدون او امرا كقوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله او نهيا كقوله
تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما كقولك ان تركتنا فمن يرحمنا او دعاء
كقولك ان اكرمتنا فيرحمك الله او كان ماضيا متعينا بقد لفظا او تقديرا كما مر او منفيا بما او لن كما مر
وغير ذلك   ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت

ايديهم اذا هم يقنطون وانما جاء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء لدلالتها على التعقيب كالفاء ولانها
للمفاجأة وانما لم تجئ موضع الفاء في غير الجملة الاسمية لان اذا التي للمفاجأة لا تدخل الا على الجملة
الاسمية   وان مقدرة الخ اى ويجزم الفعل المضارع بان مقدرة بعد الافعال الخمسة التي
هي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض واذا قصد السببية اى ان الاول سبب للثاني مثل
نحو اسلم تدخل الجنة اى ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة واين
بيتك ازرك اى ان تعرفني بيتك ازرك وليت عندنا تحدثنا اى ان كان عندنا تحدثنا والا تنزل
تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا والمعنى في الجميع ان وقع الاول وقع الثاني لان الاشياء الخمسة المذكورة
تتضمن معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فيكون في ضمن هذه الخمسة سبب ومسبب وهو ما بعدها وليس
الا كذلك فانه ليس للطلب ولهذا لا ينجزم في النفي اعلم ان المراد بالامر ههنا هو الامر تحقيقا او تقديرا
ليدخل فيه نحو حسبك ينم الناس فان حسبك منزل منزلة اكتف كانه قال اكتف ينم الناس
ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار اى وامتنع ان يقال لا تكفر تدخل النار لان المقدر يجب ان يكون من جنس المظهر
فتقديره ان لا تكفر تدخل النار وهو محال خلافا للكسائي فانه جوزه اعتمادا منه على وضوح المعنى
مثال الامر صيغة الخ هذا تعريف الامر الذي لطلب المخاطب للفاعل وليس بتعريف لمطلق
الامر لخروج امر الغائب والمتكلم وامر المخاطب المبني للمفعول عنه فقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل

لغيره من امر الغائب امر المخاطب المبني للمفعول وقوله من الفاعل المخاطب يخرج الغائب والمتكلم
نحو ليضرب زيد ولاضرب انا وامر المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب انت وقوله بحذف حرف المضارعة
يخرج مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا في القراءة الشاذة ومثل انا تضرب زيدا الا انه ليس بحذف حرف
المضارعة   وحكم اخره حكم المجزوم اى وحكم اخر هذا الامر حكم اخر المجزوم تقول اضرب واغز وارم
واخش بحذف الواو والياء والالف كما تقول ليضرب وليغز وليرم وليخش وفي التثنية اغزوا وارميا
واخشيا بحذف النون كما تقول ليغزوا وليرميا وليخشيا وانما كان حكمه حكم اخر المجزوم لمشابهته بما فيه لام
الامر من حيث ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما قال حكم اخره حكم المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا
لعدم علة الاعراب وعدم مشابهته الاسم باحد حروف ثابتة   فان كان بعده ساكن زيدت همزة
اى كيفية اخذ الامر من الفعل المضارع وهي ان تحذف حرف المضارعة وان كان بعد حرف المضارعة
متحرك سكن اخره وجعل ما بقي امرا كقولك في تعد عد وفي تضارب ضارب وفي تدحرج دحرج وفي نحوه مما بعده
لا حرف المضارعة ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده ساكن وهو ليس برباعي زيدت
عليه همزة الوصل متحركة ليتمكن النطق به وتلك الهمزة مضمومة ان كان بعده ساكن ضمة للاتباع ومكسورة
فيما سواه ان كان بعد الساكن كسرة نحو اضرب من تضرب او فتحة نحو اعلم من تعلم لتعذر الضم والفتح
لحصول الالتباس الا ترى انك لو قلت من تضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي المبني

للمفعول

للمفعول وبمضارع الرباعي للمتكلم ولو قلت اضرب بفتح الهمزة التبس بامر الرباعي ولو قلت من تعلم اعلم
بالضم لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله للمتكلم ولو قلت اعلم بفتح الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي وطالع في
المصنف عن كيفية بناء امر الثلاثي اورد امثلة وهي اقتل واضرب واعلم فالاول مثال ان يكون بعد
الحرف الساكن مضموم والثاني مثال ان يكون بعد حرف الساكن مكسور والثالث مثال ان يكون بعد الحرف
الساكن فتحة مفتوح وان كان بعده ساكن وهو رباعي زيدت الهمزة المحذوفة من المضارع لا لغيره وجب
حذفها وهو اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين فتكون مفتوحة مقطوعة لكونها اصلية وهو مفتوحة
في الاصل تقول في تكرم اكرم وانما حذفت الهمزة من المضارع لكراهة اجتماع الهمزتين في المتكلم
نحو اكرم وحذفت في البواقي نحو يكرم وتكرم ونكرم اطرادا للباب   فعل ما لم يسم فاعله اى فعل ما لم يسم
فاعله هو الذي يقوم مقام الفاعل للاختصار او للابهام او للجهل بالفاعل او غيره والغرض من ذكره بيان
كيفية بنائه فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره للتمييز بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول
ولم يقتصر على ضم الاول لئلا يلتبس بمضارع ما لم يسم فاعله في اعلم ولا على كسر ما قبل اخره لانه لم يتميز في مثل علم
هذا اذا لم يكن في اول الفعل همزة وصل ولا تاء واما اذا كان في اوله همزة وصل فضم الحرف الثالث مع
ضم الهمزة لرفع الالتباس تقول في انطلق واقتدر واستخرج بضم الهمزة والحرف الثالث وانما لم يقتصر على ضم
الهمزة لحصول الالتباس تقول في انطلق واقتدر واستخرج بضم الهمزة والحرف الثالث وانما لم يقتصر على

ما فعل حذف فاعله

ثم الهمزة تحصل الالتباس به لا مرعند سقوط همزة الهمزة في الترجمة نحو تونك الا لطلق والا تحذ
والا استخرج واما اذا كان فيه الف الوصل نحو باب تفعل وتفاعل وفضفض انه ومع الخوف الالتباس تقول تعلم
وتجاهل تعلم وتجاهل ومنهم من يحذف الالف ليلا يلتبس بالمضارع علم وجاهل وانشاء قولك انشأ
مع الله معطوف على الثالث وقد روخوف التلبس اشارة لما عد جميع ما ذكره من قبيل
مفعول العين اه اعلم ان في بناء ما لم يسم فاعله في الفعل الماضي المعتل العين ثلث
لغات احدها قيل بيع واشار اليه بقوله الافصح قيل وبيع واصلها قول وبيع نقلت حركة الواو
والف الى ما قبلها بعد سلب حركة فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ثم اشار اليه بقوله وفصار
قيل وبيع والثانية قيل وبيع بالاشمام وهو تهيئة الشفتين بلفظ الاسم من غير التلفظ به والا كيد
الا البصير وهو فصيح يعرفون بان اصلها الضم واشار اليه بقوله وجاء الاشمام والثالثة قود وبوع
بالواو الساكنة وهم الاول وهو قليل وجهه انه حذفت الحركة من الواو وادغمت الواو ساكنة ثم
قلبت الياء نحو بيع واو الضمة قبلها واشار الى هذه اللغة بقوله والواو وهو عطف على الاشمام الجاء
الواو اعلم ان قود مفعول العين الافصح قيل وبيع على الطاقة ليس بجيد لان عود وعيد كبر كما لك بل
الاصوب ان يقول مفعول العين المتلوة الفاء ومنهم من اجاز اه اي مثل بناء ما لم يسم فاعله
من الماضي المعتل العين من الثلاثي بناء ما لم يسم فاعله من باب اختير واعتيد فانه يجوز فيه ثلث

لغات ذكرت باب استخير واختير اما الاول فلان اصل اختير اعتير والعين فان قيل وقول مثل
بيع وقول في وقوع العين على الفاء ووقوع الكسرة بعدها على الواو وادغامها فيما جاز فيه ما جاز في بيع
وقيل اما الثانية فلان اصل استخير واقيم هو استخير الوهم ولما يمثل بيع وقول في وقوع العين
على الفاء والكسرة بعدها على الياء والواو فهم من يجوز فيه ما جاز في مثل قيل وبيع
وان كان مضارعها فعل او اه اي وان كان الفعل الذي اريد ان يبنى منه ما لم يسم فاعله مضارعا
فهم او روتع قيل آخره ليتميز غير بناء الفاعل ولم يخرج الا مضارعا على احد هما لان الا مضارعا على
احدهما لان هذا هو الفصيح ما قبل الاخر هم فيقد في مثل يعلم على الضم في مثل يخرج نحو قولك يقرب يقرب
ومفعول العين اه ايما ان كان المضارع الذي يبنى منه ما لم يسم فاعله مفعول العين يقلب
فيه الف واو ان كان ياء تقول في يقول يقال لان اصلها يقول ويبيع فنقلت حركة
الواو والياء الفاء قبلها فانقلتا ياء موضع الحركتين الفتح قبلها فقلبت الفا فصار يقال ويباع
المتعدي وغير المتعدي الفعل اما متعد واما غير متعد لانه اما ان يتوقف فهم على تعلق او لا
يتوقف والاول هو المتعدي نحو ضرب فانه لا يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب
والثاني غير المتعدي نحو قعد فان فهمه لا يتوقف على شيء يتعلق به نحو القاعد وغير المتعدي يعبر عنه
بالفعة اللازم وبالهمزة نحو ذهبت به او تضعيف العين نحو فرحت به او حرف الجر نحو ذهبت به

والمتعدي يكون اما ان والمتعدي لا بتدا بي لا مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا او الى اثنين
لاقتضاء معناه اياهما وهو على ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثاني غير عين الاول ويجوز لا
قتصاره على احدهما كالعلم في كسى نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا جبة الثاني ان يكون المفعول الثاني
غير عين الاول ولا يجوز الاقتصار على احدهما كعلم نحو علمت زيدا فاضلا ويسمى ذلك مفعولا كاعلم
واراني ابناه وبناه واخبره وخبره وحدث الان اعلم واراني تعدى ثلاثة مفاعيل بالاصالة بلا واسطة
فان علم متعديا لمفعولين فاذا دخل عليه الهمزة تعدى لثالث بزيادة الهمزة للمفعول مغير بزيادة الهمزة
فاذا قلت اعلمت زيدا عمرا جاهلا كان معناه صيرت زيدا اعلم بان عمرا جاهل وكذلك اراني
واما البواقي فقد بينها بقولنا الا واحدا الى آخره يعني الا سطح حرف الجر يقول استثنيت عن زيد وقد ذكرت
حرف الجر الذي بها كان بينها ما بين الاعلام اخبرت بمراده في تعديتها الى ثلثة مفاعيل
وبهذه مفعولا الا ان اه اي بهذه الافعال المتعدية لثلثة مفاعيل حكم مفعوليها الاول كمفعول علمت
يعني انه يجوز ان يذكر مع ذكر المفعول الاخير ويجوز ان تذكر المفعول الاول لا عطيت
منفردا عن الثاني فيجوز ان يذكر مع ذكر الثاني والثاني والثالث اه اي حكم مفعوليها
هذه الافعال الثاني والثالث حكم مفعوليها علمت يعني انه يجوز ترك مفعوليها الثاني والثالث معا
يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث انما

مفعولا باب علمت على الحقيقة يقول علمت زيدا واخا الناس واعلمت زيدا من خبر ذكر الثاني
والثالث واعلمت عمرا واخا الناس من خبر ذكر المفعول الاول ولا يقول اعلمت زيدا عمرا واخا من خبر ذكر
الثالث ولا اعلمت زيدا واخا الناس من خبر ذكر الثاني افعال القلوب اه اعلم ان افعال
القلوب ما ذكره واي ما تفعل على الظن او اليسير اوفي المتيقن او الجزم لبيان ما يكون تلك الجزئية
غير من علم او ظن فان الثلثة الاولى للظن وخمسة الاخيرة للعلم ورجحت الاولى واعتقد فيهما
للظن ويكون ظن مشكلا اذا كان زيد قائم بخبر وعلم علمت زيدا قائما واذا كان بخبر وعلم
ظن علمت زيدا قائما يذهب الجزم بخبر المبتدا والجزم معا الا عند موانع يذكرها اما
تسمية هذه الافعال افعال القلوب لانها لا يحتاج في صدورها الى الجوارح الا عضاء الظاهرة
بل يكفي فيها القوة العقلية وبرجحها بعضها على احدها الخ اعلم ان جميع الفعل
يختص بشيء او يرجح بعضها على بعض الا افعال القلوب انه لا يقتصر على احد مفعوليها واذا جاز ان
لا يذكر احدهما كقولك ظننت ويوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم اي زعمتموهم اياهم فكون هذه الافعال
واحدة على المبتدا والخبر فكان ازلا بالمبتدا من الخبر فلما يعكس لابه لاحد المفعولين من الآخر
وليس باب اعطيت كذلك لانه جرد داخل على المبتدا والخبر فيه نظر لجواز حذف كل واحد من
المبتدا والخبر ظاهرا على ان حذف احد مفعولي باب حسبت واخواته قولا نادرا والكسائي الذي

يجنون بها أيتهم الله من فضله هو خيرا له من مراده بالباء والمجنون المرء والمجنون الذي
يجنون بها أما هم الله من فضله المجنون جوخيرا لهم ومنها جواز التقاء آه اي ومن خصائص
هذه الافعال التقاء ثلاثا إذا توسطت بين المفعولين نحو زيدا ظننت قائما او تاخرت عنهما نحو زيد قائم
ظننت لاستقلال مفعوليها كلاما كونها مبتدا وخبرا على تقدير التقاء ثلاثا مع ضعف عملها بالتوسط
او التاخر واعلم ان تقدم مفعول احد مفعوليها وعليها كتقدم احد مفعوليها عليها في جواز
الالقاء نحو متى تظن زيدا منطلق لان تقدم مفعول المفعول كتقدم المفعول ولم يجز الالقاء في باب
اعطيت اذا تاخرا او توسط لعدم الاستقلال مفعوليه كلاهما ولزوم بالالقاء ابطال العمل بعد تمام
وهو التوسط او التاخر مع جواز العمل وبعضهم سمن فوزا جواز الالقاء اذا تاخرت او توسطت
ليعلم من فورا ذا توسطت او تاخرت انه لا يجوز الالقاء اذ القدمت ينبغي ان يعلم ان
الافعال اولا اذ التوسطت والالقاء اوا اذا تاخرت وهذه الافعال يكون في المعنى الظروف
ح ضمن زيد قائم يظن زيد قائم في ظني ومنها انها تعلق اي ومن خصائص هذه الافعال
تعليقا وهو وجوب الغاء العمل لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل الاستفهام او النفي
او لام الابتداء تقول علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت مازيد في الدار وعلمت لزيد قائم
لاقتضاء كل واحد من هذه الثلاثة صدر الكلام فلو علمت لم يكن هذه الاشياء في صدرا

الكلام لكن الجزئي الذي يجانسه نحو علمت ازيدا عندك او عمرو في موضع النصب لان العلم
وضع عليهما بحقيقة عدل عنه بمحافظة اللفظ من حيث اللفظ دون المعنى وهو الاستفهام والنفي
ولام الابتداء ومن حيث المعنى وحيث هذه الافعال وسمعناه ان علمت احدهما لغيرك
لان معنى علمت جواب ذلك وجوابه لمتعينين واتفاقا ان الاستفهام ولم يعلق حرف
الاستفهام وتعليق الاسم كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى واتفاقا قبل الاستفهام
لانه كان يبعد الاستفهام لم تعلق نحو اتهم علمت زيدا ومنها انه يجوز ان يقع
وعلمتك اي علمت نفسي وعلمت نفسك اولم يجز في سائر الافعال فلا يقال ضربتني
لان الغالب في سائر الافعال تعلق فعل الفاعل بغيره فوقع جميعها السبق الفهم الى
الغيرية بخلاف قولك ضربتني سبق لا افهم هو بمعنى انت فدفع هذا الوهم عدل الى ايراد
النفس فيقال ضربت نفسي ولا يدفع حركة الضمير بذا الالتباس مع قيام هذا الغالب
لكون هذا الغالب قويا ولجواز اشتباه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع ولكن لك
هذه الافعال لانها تتعلق بالاعتقاد وتسمى القلوب من العبد الظن ولا شك
ان اعلم الانسان وظنه يتعلقان بصفات غير اكثر من صفات غيره فاذن لم
يجتمع فيها الا ايراد النفس لاشتباه المقتضى لايراده وهو الالتباس واعلم ان افعال

القلوب غير ما الشبيهة كان وأخواتها لا يجوز ان يكون فاعلها ضمير يعود الى المفعول المتقدم
فلا يصح زيدا ظني منطلق ولا زيدا ضرب غلامه ان يكون فاعل ظن وضرب ضميرا عائدا لزيد
لان المفعول فضلة فلا يجوز ان يصير معتمدا وكذا لم يجز غلامه ضرب غلامه ان يكون فاعل
ضرب ضمير هند وليعضها معنى اخذ يتعدى الى واحد اي وليعض هذه الافعال
معنى لا يتعدى الا الى واحد من مفعول واحد وهو ظننت من الظن بمعنى التهمة فانه لا يتعدى
الا الى مفعول واحد ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى
عرفت كقوله تعالى لا تعلمهم الله نحن اعلمهم في السبب الذي عرفتم ووجدت من وجد الضالة
بمعنى الاصابة تقول وجدت فقدي اي اصبتها ورأيت من رؤية البصر تقول
رأيت زيدا في البصرة الافعال الناقصة آه اي الافعال الناقصة افعال
وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما فكان جعل زيدا
على صفة كونه عالما في الزمان الماضي والقابل ان يقول ان سائر الافعال الناقصة
يقرر الفاعل على صفة فان ضرب مثلا في ضرب زيد يقرر زيدا على صفة الضارب وجوابه
ان المراد انه يقرر فاعله على صفة غير صفة مصدره فان كان زيد قولنا كان زيد قائما قرر
زيدا على صفة قيامه في الزمان الماضي والقيام غير مصدره وليس ضرب في قولنا ضرب زيد

كذلك وانما سميت هذه ناقصة لنقصها عن سائر الافعال من حيث انها لا تدل
على الحدث ومن حيث انها لا تستتم مرفوعها وهي كان وصار آه اي وهذه الافعال
كان وصار الى آخره وليس وقد جاءوا جاءت حاجتك اي وقد جاءوا جاءت
بمعنى تقرير الفاعل على صفة في نحو قولك جاءت حاجتك فان احتمل ان يكون فاعل
وقع كان جاءت مسندا الى ضمير شيء تقدم ذكره مثلا اذا كنت ممن جاءك شيء فقلت
مثلا ولم يحصل ذلك الشيء بل حصل شيء آخر دون حاجتك كالكيل مثلا فيقال جاءت
حاجتك اي جاءت بمقدار حاجتك واحتمل ان يكون للاستفهام وقع كان
معناه اي شيء جاءت حاجتك واسم ضمير يعود الى ما وانما جاز تانيثه لكونه عبارة
عن المؤنث وقيل ان هذه الكلمة اول ما اشتهر من قول الخوارج لابن عباس
حين امامهم قبل عارض الله عنه ليسد عن منهم الرجوع الى الحق وقعدت
كذا نهاية اي وقد جاء وقعد مبنيا تقرير الشيء على صفة اي بمعنى صار في قول الاخفش
والطائفة مخصوص بحد المعروف في غيره فلا يقعد كابتا بمعنى صار كابتا
للجلد آه اي هذه الافعال تدخل على الجملة الاسمية وهي المبتدا والخبر لاعطائها اسناد الخبر
الى المسند اليه حكم منها او يحتمل ان يريد بالجملة الاسمية لانها خبر فتكون مسامحة

لاعطاء هذه الافعال الجملة الاسمية حكم معناها واعلم ان لم اعرف فايدة الحكم في قوله حكم معناها
من رفع الجزء الاول لا من المبتدا بانه اسمها ونصب الجزء الثاني اي الخبر بانه خبرها تشبيها بالفاعل والمفعول
نحو كان زيد قايما فكان افاد معناه وهو الزمان الماضي في زيد قايم وهكذا في الكل
فكان تكون الخ اي كان على ثلثة انواع احدها ناقصة وهي تكون احدها لتقرير المسند اليه على صفة
الخبر في الزمان الماضي سواء كان دايما نحو كان الله قادرا او منقطعا نحو كان زيد غنيا واليه اشار
بقوله لثبوت خبرها ماضيا دايما او منقطعا وثانيها ان تكون بمعنى صار كقوله بتيهاء قفر والمطي كانها
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت واشار اليه بقوله وبمعنى صار وهو معطوف على قوله
لثبوت خبرها ماضيا وثالثها ان يكون فيها ضمير الشان وهي تقع بعدها جملة تفسر ذلك الضمير كقوله اذا
مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع فان قيل اذا كان الامر كذلك
كان الواجب عليه ان يقول فكان تكون ناقصة وتامة وزايدة والناقصة ثلثة لامتناع كون
اقسام الشيء قسمة له وايضا لم خصص الاول بالناقصة دون الاخرين مع ان الاخرين لوجود
اسم غير الناقصة كذلك قلت انما عدل عن ذلك لئلا يطول الكلام وانما خصص الاول بالناقصة
دون الاخرين لوجود اسم غير الناقصة للاخرين دون الاولى وان يكون تامة واشار اليه
بقوله وتكون تامة وهو عطف على قوله تكون ناقصة والتامة فعل حقيقي بمعنى وقع وحدث

وثبت وترفع ما بعدها بالفاعلية كما ترفع ما بعد الفعل الحقيقي كقوله كانت الكاينة والمقدور كاين والثالث
ان تكون زايدة واشار اليها بقوله وزايدة اي وتكون زايدة وهي قسمان احدهما ان يكون زايدة في
اللفظ دون المعنى نحو زيد كان قايم لافادتها الزمان الماضي والغايها في اللفظ والاخر نحو وثانيهما
ان يكون زايدة في اللفظ والمعنى كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا وانما دخلت تحسينا للكلام
وصبيا انتصب على الحال وانما ذكرها بين القسمين وان لم يكن باقيا فيهما لكونها موافقة للناقصة
في اللفظ   وصار للانتقال اي صار للانتقال من شيء الى شيء اما باعتبار العوارض
نحو صار زيد غنيا وصار زيد لا عمرو واما باعتبار الحقايق نحو صار الماء هواء   واصبح وامسى واضحى الخ
اعلم ان الافعال الثلثة تجيء على ثلثة معان احدها لاقتران مضمون الجملة باوقاتها التي هي الصباح
والمساء والضحى نحو اصبح زيد عالما واضحى زيد اميرا وامسى زيد عارفا وثانيها ان يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد
غنيا اي صار وليس المراد ان صار في الصبح على هذه المنقولة وثالثها ان يكون تامة وهي ح تفيد
معنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيد اي دخل في الصباح   وظل وبات الخ اعلم ان
ظل وبات يجيئان لمعنيين احدهما الاقتران مضمون الجملة وثانيهما اي ظل لاقتران مضمون الجملة
بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل تقول ظل زيد معلما وبات زيد مكرارا والثاني
بمعنى صار كقوله تعالى ظل وجهه مسودا فانه لا يختص زمانا دون زمان   ومازال وما برح الخ

اعلم ان هذه الافعال الاربعة لدلالة استمرار خبرها لاسمها مذ قبله اي زمان يمكن قبوله
المستمر نحو ما زال زيد اميرا اي هو كان قابلا للامارة لانه حال كونه طفلا قابل للقبول وقبولها
ضمير يعود الى فاعلها وضمير المفعول يعود الى خبرها   ويلزمها النفي اي ويلزم هذه الافعال
حرف النفي لتدل على الاستمرار خبرها لفاعلها فيكون هذه الافعال ح بمنزلة كان لدخول النفي
على المستلزم للاثبات لكون هذه الافعال للنفي ودخول حرف النفي عليها للاثبات ولهذا
لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما كما لم يجز ان يقال كان زيد الا عالما كما مر   وما دام لتوقيت
امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها اي ما دام لدلالة توقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو
اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس دوام جلوس زيد بمعنى زمان دوام جلوسه على تقدير حذف
المضاف ومن اجل ان معناه كذا احتاج الى كلام لانه ظرف والظرف يحتاج الى الكلام لانه فضلة
والفضلة لا تجيء الا بعد المسند والمسند اليه   وليس لنفي مضمون الجملة اي وليس لنفي مضمون
الجملة الاسمية في الحال عند اكثرهم لاستعمال العرب كذلك تقول ليس زيد قايما الان ولا تقول
غدا او لنفيه مطلقا اي حالا كان او غيره عند بعضهم قال الله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فهذا
نفي لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيمة فهو لنفي المستقبل ويمكن ان يجاب عن الاية بان معناها
لا يجوز ان العذاب يوم ياتيهم ليس معه مصروفا عنهم فكانه ثابت ومحقق في الحال لتيقن وجوده

ما اخبر والقران والمستدل بهذه الاية ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه
وجوابه ان مخالفة الظاهر لاستعمال العرب   ويجوز تقديم اخبارها الخ اعلم
ان تقديم اخبار هذه الافعال على اسمائها جايز بالاتفاق في الكل لكونها افعالا وجواز تقديم
المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها واما تقديم اخبارها على انفسها فعلى ثلثة اقسام واشار
اليه بقوله وهي في تقديمها عليها اي هذه الافعال في تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام احدها
انه يجوز وهو من كان الى راح على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها افعالا متصرفة والمانع من التقديم
منتف والثاني انه لا يجوز وهو الذي في اوله ما وهو على ضربين احدهما ان يكون ما نافية والثاني ان يكون
مصدرية بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها على انفسها اما اذا كانت ما نافية فلامتناع
تقديم ما في حيز النفي على النفي واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ولم
يخالف في امتناع تقديم اخبار هذا القسم على نفسه الا ابن كيسان واتباعه في غير ما دام ووجه قول ابن
كيسان انه لما دخلت الافعال الدالة على النفي صار للاثبات بمنزلة كان فكما جاز تقديم خبر كان عليه
جاز تقديم خبر هذه الافعال على انفسها واشار الى هذا القسم بقوله وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما الا ما دام
والقسم الثالث مختلف فيه وهو ليس ذهب بعضهم الى انه لا يجوز تقديم خبره على نفسه لكونه للنفي وامتناع
تقديم معمول النفي عليه وذهب اكثر البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا وجواز تقديم معمول الفعل على نفسه واجيب عن

دليل الاول بمنع امتناع تقديم معمول الخبر عليه مطلقا واما منع ان لو كان حرفا اما اذا كان فعلا فلا يمنع ويدل عليه قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وجه الاستدلال به ان يوم يأتيهم معمول ليصرف فالاخبار هو خبر ليس فلولم يجز تقديم خبر ليس عليها لم يجز تقديم معمول الخبر عليها لامتناع وقوع المعمول الا حيث يقع الوقوع العامل فيه والقائل ان يقول كان من الواجب على المصنف ان يجعل ليس وما في اخوانها من القسم المختلف ويكن ان يجاب عنه بانه لم يعتد بخلاف ان ليس واعتدا بخلاف كثيرة منهم من المفسرين على امتناع تقديم خبره على نفسه

افعال المقاربة

اعلم ان هذه الافعال مراحواه كان لكونها للقرب الفعل على صفة الا انها افراد ما ذكر لاقتضاء خبرها بالفعل المضارع واستناع تقدم خبرها عليها مع جواز تقدم خبر كان عليها وعرفها بانها افعال وضعت لادلالة على دنو الخبر رجاء او حصوله او اخذه فيه

فالأول

عسى اي الذي لدنو الخبر رجاء كعسى وهو غير متصرف فيبقى اثنا عشر لانها قسم المضارع واسم الفاعل والامر والنهي حملا على فعل لتضمنها معنى الانشاء فانه يعمل كعمل وبعد منها طمع المحسوس والاشفاق ولهذا لا يستعمل في المحالات فلا يقال عسى زيد ان يطير

تقول عسى زيد ان يقوم

اشارة الى انه يجوز في كل واحد منها ان يذكر لها مرفوع ومنصوب لكن يلتزم ان يكون منصوبها الفعل المضارع مع ان تقديرا ومعنى لا في الخبر مرفوعة لئلا يخلو الجملة ان يكون اسما فاسدا على خبر كان الا انه صار مشروطا وشذ مجيء خبر عسى كما كقوله عسر الفجور بوس

وهي جمع البؤس او البؤس اسم الشدة واشار الى هذه اللغة بقوله تقول عسى زيد ان يقوم فزيد اسم عسى وان يقوم في محل النصب بانه خبرها اي عسى زيد القيام اي اذا القيام على تقدير حذف المضاف واللغة الثانية ان يرفع لفظا ومحلا ما كان منصوبا في اللغة الاولى فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في حلت ان زيدا قائم عن الخبر واذا كان المعمول الاخير واذا كان يقع في محل نصب اسما عسى كان معمول الاول ما يصح ان يخبر عليه وان كان مما لا يصح ان يكون خبرا وتقدير المعنيين اللتين قصد بهذه اللغة ان يشار اليه بقوله اعسى ان يخرج زيد اعلم انه يحتمل ان يجعل ان يخرج خبرا مقدما وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وخبرها مقدم يعود ضمير منه على زيد وان يقوم في محل النصب بانه خبر عسى تقدم هذا الوجه للاول ويلزم من جواز تجويز هم تقديم خبر ما اصلها ان يكون اسما فيما سلف على الوجه الاول عسى ان يقوم الزيدان والزيدون وعسى ان تقوم الهندات والهندات وعلى الوجه الثاني يقول ان يقوما الزيدان وان يقوموا الزيدون وعسى ان تقوم الهندات وان يقمن الهندات وانما قدرنا على ان يشكر بكر مقاما محمودا ولم يحتمل الا الوجه الاول لان الفصل بين اخبار الصلة باجنبي ومنهم من جعل عسى في اللغة الاولى ناقصة وفي اللغة الثانية تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى ان يقوم جاز ان يقدر في عسى ولا الاخير استغناء بضمير المرجوع في ان يقوم العائد على زيد وعلى التقديرين خبر زيد مبتدأ وما بعده جملة تقول على الوجه الثاني الزيدان عسى ان يقوما والزيدون

عسى ان يقوموا وهند عسى ان تقوم والهندان عسى ان تقوما والهندات عسى ان يقمن على الوجه الاول الزيدان عسيان ان يقوما والزيدون عسوان ان يقوموا وهند عسة ان تقوم والهندان عسيتان ان تقوما والهندات عسيات ان يقمن

وقد يجيء فعل الخ اي عسى الفعل المضارع بلا فاصلة الا وما نشبهها مثل كقوله تعالى الم غلبت فيكون وارد في نحو ان الفاصلة لامتناع وقوع الفعل فاعلا

وان يأتي كاد الكاد اخواتها كاد وهما ان وضع لمقاربة حصول الخبر محض فقد ذكرت لقرب وقاعدة اسم محض وخبره فعل مضارع كبدل على تقريب حصول الخبر من الحال من غير ان يدل على الاستقبال المنافي للحال نحو كاد زيد يكبر وقد تدخل ان على خبرها تشبيها بعسى كقوله قد كان من طول البلا ان يعصيا

وندر ادخل النفي على كاد ادا ادخل حرف النفي على كاد يكون كاد لنفي ان من شان حرف النفي ان يفيد حمل عينه الى ما هو سلبا له قال على الاصح فيه كما صرح به بعد ذلك

وقيل يكون للاثبات ان قال بعضهم ان النفي اذا دخل على كاد كان للاثبات ماضيا كان او مستقبلا اذا كان ماضيا كقوله فما كادوا يفعلون وقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ان كاد اذا بني على الفعل نفيا كاد او ايجابا كان للاثبات

الا اذا كان مضارعا فالقياس النفي والرمة اذا ما الجمح الجبان لم يكد رسيس الهوى من حبة يبرح ووجه الاستدلال به انهم فهموا من قوله لم يكد رسيس الاثبات وهو زوال

رسيس الهوى من حبة والا لم يكن للتعظيم شأنها وجوابه اذا فهموا منه الاثبات والجواب عن الاول انا لا نسلم ان فهمهم في تأثر الحال دليل على الاثبات وهو مقاربتهم الفرج بأول الحال لاختلاف الوقتين يدل عليه قولهم في قوله تعالى اتحد ناهزا وادعى لنا ربك بينوا لنا ما هو غير ذلك واعلم ان العرف في مثل قولنا ما كاد زيد يسلم افهامهم الاثبات فانه يفهم منه انه سارع بعد ان لم يفعل رب السفود او الذي جعلهم على الحكم بانه للاثبات وعن الثاني انا لا نسلم ان فهمهم الاثبات دليل على انه للاثبات بل الجواز لكونه مذهب من قال انه للاثبات الغلب ان لا يحمل على الغلط بل يحمل على ان مراده ان الجواب اذا غير المجيبين لم يقاربه حتى التغيير وهو اعم من ان يقع

بفعلهم التغيير وقيل يكون الخ اي وقد قال بعضهم ان كاد اذا دخل حرف النفي عليه يكون في الماضي للاثبات كقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد يجوز ان يخرج الجواب عنه على ان المستقبل كالماضي اي لم يكن يفعلون كقوله ذي الرمة اذا غير الجواه

والثالث طفق اي والثالث

وهو الذي يدل على الشروع فيه جعل وطفق وركب واخذ وانشأ فانه مخالف لعسى لانشاء معنى الاثبات والكاد لطول الشروع فيه لكنه الاربعة الاول تستعمل استعمال كاد اكثر من معنى واحد فقول طفق زيد يفعل وجعل يقول قال تعالى وطفقا يخصفان وانشأ يسعى استعمال كاد اخوانه كقولك زيد يخرج

فعلاء التعجب وضع الخ اي لفعل التعجب وهو افعل به وهو افعال وضعت

لانه انشاء التعجب فلم يحتمل فيه مثل التعجب وعجبت لانها لما احتملت الانشاء والتعجب انتفعل التعجب
عند رؤية ما تخرج لسببه وخرج عن نظائره وفي الصيغتان اي والتعجب صيغتان احدهما
ما افعله والثانية افعل به وهو غير متصرف بمعنى انه لا يكون منها المضارع ولا الامر ولا تثنية
ولا جمع ولكونها جامدة بلا تحريف وكونها للانشاء والذي اصدان يكون من الظروف نحو ما احسن
الاحسن بزيد ولا يتبين الا تحقيق بناء افعل التفضيل منه فيكون كل واحد منهما مغايرا
والتاكيد فلا يتبين الا من علامات ليس بيون ولا عجب ستة وصل ضمير تعجب بالتتبع بناء افعل
التعجب منه بفعل غايته وصل برا ما التفضيل وهو مثل ما انت استخرجه وما اكثر حمرته واما جمع مؤنث
واكده باستخرج بهن واكثر بحمرته والجمع بعضهن ولا يعرف فيها تقدم ولا تاخير ولا فصل
الا بالمعمول في صيغتي التعجب بتقدم ولا تاخير ولا فصل لتقدمه منع الانش الموجب ليبعده ثم اشعر
علا يليق ما زيد احسن ولا زيد اما احسن ولا يليق بزيد احسن ولا يليق ان يضرب احسن الضوم زيد
بفصل الظرف وهو اليوم بمنزلة احسن ومعمول لا ذكر واجاز الاخفش بالفصل بالظرف فاسمع
من العرب احسن بالرجل ان يصدق ونحو ابتداء بنكرة رشارة الى بيان الاعراب
وما بعده لا مبتدا بنكرة بعض شر عند سيبويه واصله شيئ احسن زيدا والجملة التي بعده هي الخبر لتعلق
والفاعل والمفعول في محل الرفع بانه خبر مبتدا وهو موصوف عند الاخفش بالجملة التي بعده هي صفتها

وهو مع الصفة في محل الرفع بانه مبتدا وخبره محذوف تقديره الذي احسن زيدا الشيء وسوغ الابتداء
عند قوم تخصيصه وهو بعده خبرها وقدره ابو علي شيء احسن زيدا وهذه التقديرات غير عبارة
عن الاعراب بعينها الآن وبه فاعل عند سيبويه الاشارة الى بيان اعراب
الفعل وعند سيبويه اشرب فعل افعل عند سيبويه وابناء زيادة تكاثر وقد تقدم وكيفية
الدلالة انها زائدة لمعنى تبين على الالتباس واصل افعل زيد افعل زيد بمعنى صار زيد ذا فعل
كما قد بعير اذا صار ذا عدة فالهمزة للصيرورة وغيرت لفظ ابزا لتعذر الامر وسين استمرار
لامعنى له هنا وما فرق بين قولنا احسن زيد وبين قولنا احسن بزيد اذا كان الامر على ما ذكر
فالم يكن فيه ضمير لان الاسم المذكور بعده فاعل به فلهذا لزم صورة واحدة وهو
عند الاخفش عطف على ما قبله فاعل وهو اشارة الى الاعراب عند الاخفش اذ هو المتعجب منه كما
كان بعد ما افعل فهذا لكون افعل اما لا اجزا فيكون فيه ضمير مرفوع به فاعله لكن ذلك
الضمير مضمر المقدر عند بعضهم كما قال حسن احسن بزيد وضمير الى طلب عند بعضهم اي ان امر بكل
واحد مخاطب بان يجعل زيد احسنا بان يفضله بالحسن هذا اصله ثم اجري مجرى الامثال فلم يغير
لفظ ابو احد تقول يا رجل يا رجلان ويا رجال احسن بزيد فانيا وعند الاخفش انه تعدية
وانك اذا كانت الهمزة في احسن بمعنى صيرته ليصير احسن بواسطة ابنا متعدية واما الهمزة في

للتاكيد مثلها في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وذلك اذا لم تكن الهمزة للصيرورة وانما كانت
احسن متعديا افعال للمدح والذم آتية على وضع لانش وهو مدح او ذم اي افعال المدح
التي يراد بها انشاء المدح وصفت لانشاء والمدح او لانشاء والذم حتى لم يكن مثل بئسما اشتروا به
وبئس لكفرهم وشرف اكرم وفيح وخبث من افعال المدح والذم لانها لم توضع لانشاء فمنها
نعم وبئس اي فمن افعال المدح نعم ومن افعال الذم بئس وشرطها اي وشرط
هذه الافعال ان يكون فاعلها احد الامور الثلثة وهو ان يكون معرفة باللام نحو نعم الرجل زيد
ويكون مضافا الى معرف باللام التعريف بعهد نحو نعم صاحب الرجل زيد او يكون مضمرا مفسرا
بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد ونعم الرجل رجلا زيد وانما تميز بالنصب شيئ في غير
كونه تمييزا في تفسير ما انهما نكرة بعض موصفها المنصب على التمييز وهي المميزة لما فاعل نعم الرجل
شيئا ما وهو غير المقدمات وهو المخصوص بالمدح وبعد ذلك اي وبعد ذلك الفاعل
المخصوص بالمدح او الذم لان ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس وهو مبتدا
وجملة جبره الشارة الى اعراب المخصوص بالمدح او الذم مبتدا والجملة التي قبله خبره
والجمع بالواو خبر المبتدا والقيام لام التعريف او خبر مبتدا محذوف على تقدير سؤال يجوز
ما قيل نعم الرجل فكانه سال من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول يكون نعم الرجل زيد

جملة واحدة على الوجه الثاني جملتين وشرط مطابقة الفاعل اي ونشر المخصوص بالمدح
او الذم ان يكون مطابقا للفاعل في التلبس بالافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل
زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند وانما وجبت المطابقة لكونه عبارة
عن الفاعل في المعنى بئس اه جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال شرط المخصوص بمطابقة الفاعل
في التلبس ليس كذلك في الآية لان المخصوص بئس هو مثل القوم الذين كذبوا بايانا وليس
الفاعل الذين القوم المخصوص محذوف وهو مثلهم اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يجذف
اذا علم وقد حذف المخصوص بالمدح او الذم اذا دلت عليه القرينة كقولك نعم العبد ايوب
وكقوله تعالى فنعم اجر العاملون اي نحن لانه يدل عليه سياق الآية وما وما يستعمل استعمال بئس
في جميع احكامها وكيفيتها وان استعمل في الاكثر نحو ساء ما زين هذا الامر نحو ساءت المراة هندا اي
بئست المراة هند وكقولك ساء مثل القوم الذين كذبوا بايات الله بحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه فصار ساء القوم الذين كذبوا بايات الله ثم حذف المضاف وكمل المخصوص من جنس
الفاعل ومعناها جذا اه اشرح فعل المدح جدا او هو مركب من جد الشيء اذا صار مجدا بالرفع
وفاعله ذا وهو اسم اشارة للذهن كقولك لمن يكلمك ابرا بالرجل فنعم الرجل زيد وذا لا تتغير عن هذا اللفظ سواء
كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا تقول هذا زيد وهذا الزيدان والزيدون
وهذا هند وهذان والهندات وبعد ذا بحسب المخصوص بالمدح والذم لا تتغير عن هذا اللفظ لانهم

مثل القوم واحاد عنه بانه مفرد
اشارة الى تقدير مضاف
محذوف اي مثل القوم

حيلة الفاعل والفعل كالكلمة الواحدة فكرهوا تعريف واحد فقال بعضهم جملا مبتدأ وما بعده خبره ولم يحكم عامله معاملة المعرف في نصب واعراب مخصوص حيث كان واجب مخصوص لم يجز كون المخصوص مبتدأ وما قبله جزاء وجعل مبتدأ محذوف ويجوز ان يقع الى في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو جعد ارجلا زيد وابوه نحو جعد زيد رجلا كفى فاعله سببهما وانما لم يجز بخلاف نعم اذا كان فاعله مضمرا لمزية الفاعل الملفوظ على الفاعل المكنوز ولهذا يجوز ايضا ان تقع قبل وكر محصوصه حال سواء في ذلك زيد وكرما وكرما زيد وابوه نحو جعد ارا كبا زيد وابوه

تمت بحث الفعل

اي حروف الجر وضعت لافضاء الفعل ومعناه الى ما يليه نحو مررت بزيد وانما مر بزيد وانما مر زيد واذا سميت حروف الاضافة وسميت البواقي حروف الجر التبعية باعتبار معمولها وانما قال الآتية دون الباقية لان الاسم الذي مثل قولنا مر بما حبث زانه ليس بهم لكونه في تقدير الاسم والمراد بمعنى الفعل اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور اسما الفاعل وكل شيء استنبط من شيء فالفعل ومن ولا حتى اداة استثناء وابتداء وتبعيض وتعليل وجر وعطف وتشريك وتفصيل وتخصيص وتعميم وتأكيد وتوكيد وتذكير وتأنيث وتعريف وتنكير وتقليل وتكثير وتحقير وتعظيم وتعجب وتهكم وتحسر وتوجع وتنبيه وتحذير وتوبيخ وتقريع وتهديد وتوعد وتخويف وتحضيض وتحريض وتمني وترجي وتعرض وتلهف وتأسف وتفجع وتوجع وتضجر وتبرم وتكره وتحزن وتسلي وتصبر وتعزي وتهنئة وتبشير وتوقع وتحقيق وتصديق وتكذيب وتسفيه وتجهيل وتعجيز وتحمق وتخطئة وتصويب وتحسين وتقبيح وتعديل وتجريح وتزكية وتوثيق وتضعيف وتهوين وتفخيم وتعظيم وتحقير وتصغير وتكبير وتعجب وتهكم وتحسر وتوجع وتنبيه وتحذير وتوبيخ وتقريع وتهديد وتوعد وتخويف وتحضيض وتحريض وتمني وترجي وتعرض وتلهف وتأسف وتفجع وتوجع وتضجر وتبرم وتكره وتحزن وتسلي وتصبر وتعزي وتهنئة وتبشير وتوقع وتحقيق وتصديق وتكذيب وتسفيه وتجهيل وتعجيز وتحمق وتخطئة وتصويب وتحسين وتقبيح وتعديل وتجريح وتزكية وتوثيق وتضعيف وتهوين وتفخيم وتعظيم وتحقير وتصغير وتكبير

من مطر انه محمول على انه اريد به الكناية كانه يعبر بقوله ان كان من مطر فكلي كلامه وقال محمد سلم كان من مطر انه محمول على التبعيض اي قد كان شيء من مطر وتاويل الاية من للتبعيض لانه تعالى لا يغفر جميع الذنوب ولا ينافيه قوله ان الله لا يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد ﷺ وقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامم سوى امة محمد ﷺ فلا يلزم من عدم غفران جميع ذنوب امة محمد ﷺ عدم غفران جميع ذنوب امم سوى امة محمد ﷺ ان قوله تعالى لا يغفر الذنوب جميعا يفيد ان عدم غفران جميعها عام عمومه

والى لانتهاء الغاية علم ان اصلها معنيان احدهما انتهاء الغاية نهى متعلق الجر ويعرف باستعماله فيما انتهت نحو سرت من البصرة الى الكوفة وانتهاء التبيين ويعرف بقوة وضع الجر مكانه نحو زيد القائم فجيئوا الرجس من الاوثان وثانيهما التبعيض ويعرف بقوة وضع البعض مكانه نحو اخذت من الدراهم والراجح في الغاية الزيادة ويعرف بانها لو اسقطت لم تختل الغرض والزيادة لا يكفر الا غير المذهب نحو ما جاءني من زيد ومن يأتني من احد ولا تقرب مني احدا خلافا لكوفيين والاخفش فانهم يزيدونه في الموجب وقد كان من مطر وشبهه متمادية الشارة اما دليلهم وهو ان من تزاد في الموجب لتعميم قولهم قد كان من مطر وشبهه يكون للتبعيض فلانكم من انكم ان قد كان من مطر اجاب عنه بانه متناقل وما ذكرتم قولهم قد كان

الفضل اي جزء الفضل وانا الباء الاستعمال لمعان احدها الالصاق نحو مررت بزيد اي الصق مروري بمكان يقرب منه بزيد نحو امسكت بالله وثانيها الاستعانة نحو كتبت بالقلم اي باستعانة القلم وثالثها المصاحبة نحو خرج زيد بعشيرته ورابعها المقابلة نحو بعتك هذا بهذا وخامسها السببية نحو ضربته بالسوط وسادسها الظرفية نحو صليت بالمسجد وسابعها الزيادة وهي لازمة في الخبر المنفي نحو ما زيد بقائم وكافة في الاستفهام نحو هل زيد بقائم او غير قياس كافة غير المنفي والاستفهام وهو المذهب في الآية نحو بحسبك درهم وامالغة في المقرب نحو القي بيده وانا اللام الجارة لمعان احدها الاستحقاق نحو المال لزيد والحمد لله والخمس والفتح للتعليل نحو ضربته تقاديب والثالث الزيادة وهي لازمة في نحو انا لله وانا اليه راجعون وقد تزاد في الواجب نحو ردف لكم والرابع ان تكون عوضا عن المفعول نحو فلما ان جاء البشير القيناه على وجهه فارتد بصيرا اذا استعمل مع القول كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه فهم ان معناه قال الذين كفروا لاجل الذين آمنوا وفيه نظر لانه ذكر في الكشاف وغيره من التفاسير ان هذا كلام الكفار فانهم قالوا للمؤمنين لو كان ما انت به محمد الصادق عليه السلام خيرا لما سبقونا الينا ولا يليق بالمؤمنين ولا يليق لو كان كذلك فقال سبقونا لانا نقول لا يلزم ذلك لجواز انهم خاطبوا بعض المؤمنين لا كلهم ثم لا يخفى ان كون الجار عوضا عن المفعول في موضع التعجب في ايم الله كقول القائل لله لا يقوم الايام ذو حيد بمنجرد بالعنان والاسى اي والله لا يقوم الايام ذو حيد بمنجرد بالعنان والاسى فحذف

العالم خير منك كيش محسن بجبل هذه صفته والجيد جمع الجيدة وهي عقدة في قرن الوعل وفي الكبلة بيوتي
القرن والجبل او غيرهما وبجمع على جيود وجيدة كبدرة وبدر وود وبدور والطيان بفتح الطاء الجمع
ويثنى له باعتبار البسر وجب للتقليل احكام ان لم تكثير ولها احكام احد عشر ان لها صدر الكلام
لكونها للانشاء التقليل واكثر اختصاصها بكثرة موصوفة بمفرد نحو رب رجل كريم اجتمعت به او جملة
اسمية نحو رب رجل ابوه عالم او فعلية نحو رب رجل عرف ابوه عالم اجتمعت اما اختصاصها بالكثرة
فلعدم الاحتياج لاحرفة واما وصف النكرة فللتحقيق التقليل الذي هو معلول له لانه اذا وصف النكرة
التي صار اخص جاز ان يوصف واتما قلنا على الاصح لان في وجوب وصف النكرة خلافا والاصح وجوب
وصفها واتما كان ان يكون فعلها اي ابوها وعاملها مضلا بها نحو الفقيل المحقق واتما
قلنا بحذف غالبا لجواز ذكرها غالبا لحصول العلم به فاذا قلت رب رجل كريم فاكرمني فمعناه رجل
وجوابه رب رجل محذوف واتما قيد بالحذف بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل كريم اجتمعت به
وقد يدخل الباء اي وقد يدخل رب على ضمير مميز والكل للغير نكرة موصوفة نحو ربه رجلا وهذا الضمير مبهم
كالغيبة فهم رجلا زيد وحتى هذا الضمير ان كان مفردا مذكرا وايما عند البصريين نحو ربه رجلا وربهما رجلين
ورجالا وربها امرأة وامرأتين ونساء لكونه راجعا الى مقدار الذهن للاشي تقدم ذكره بخلاف مطابقته
خلافا للكوفيين فانهم قالوا مطابقة هذا الضمير المميز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

فليحتفها الباء اي يلحق رب ما الكافة وهيء خول على الجمل اذا قصد بالجملة المنسوبة المفهومة من الجمل نحو ربما
قام زيد وربما زيد قايم فلا يتي ربما بقيم زيد لان رب لزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين
كفروا لو كانوا مسلمين وهو منزل المتحقق لصدق لوعده تحققه فهو اذا منزل الموجود الحاصل
فيه وبمنزلة قوله كقد ما قلنا وقوله تعالى سوف يعلمون اذا الاغلال في اعناقهم الآية فهو للغرض مع
بينه وبين سوف التي هي للاستقبال انه بمنزلة الموجود لتحققه من الرب وما وها على النكرة
الموصوفة ويجتمع في جواب ما محذوف ماضي كقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والايس
اي بها بلدة وما القسم اعلم ان الواو بدل في القسم عن التاء التي اختصت بالله
عند حذف الفعل لهذا لا يتي مت والله ولا والله اجر زن ولا تجر زن وحاشى والقسم مختصة بالظ
ولا يتي وكذا استثنا بالباء عنها والتا مثلها اي التا مثل الواو في انها للاستعمال
مع الفعل والسؤال ويختص الظ لكنها مختصة باسم الله تعالى اي للاستعمال في غير اسم الله تعالى فيقال انها
عن الواو والدليل على الفعل من الباء اعم لاستعمالا لاسم الواو والفعل والتا لها
في القسم اي مع الفعل وحذفه ومع السؤال وغيره ومع المظهر والمضمر بخلاف الواو والتا ثم الواو اعم
استعمالا من التا لاستعمالها في جميع الظواهر غير السؤال بخلافها التا وتلحق القسم
بجواب فيه باللام او ان اذا كان مثبتا وحرف النفي ان كان منفيا وتفصيلها في الجوابات ما يعلم

السببية او تعليلية فان كانت جملة السببية فان كانت مثبتة نحو اسلم ان زيدا قايم
او ذلك على تاكيد دلالة الربط الجواب بالقسم وان كانت منفية نحو اسلم ان لا يقوم زيد
قايم والله لازيدن الدار ولا عمرون ان كانت فعلية مثبتة فان فعلها ماضيا نحو اسلم ان قام زيد
مع نحو والله لقد قام او بدونها نحو والله قام زيد وقد يكون قد وحدها نحو والله لقد افلح من زكيها
وان فعلها مضارعا نحو اسلم ان يقوم زيد مع نون التاكيد وبدونها نادرا نحو والله لا يقومن او لا يقوم
وان كانت منفية فان كانت فعلها ماضيا نحو اسلم ان ما قام زيد او لا مع نون التاكيد وبدونها نحو والله
ما فعلت او لا افعلن ولكن يجوز حذف حرف النفي اذا كان فعلها مضارعا منفيا بلا
لا يزال الله عليه كقوله تالله تفتؤ تذكر يوسف لا تفتؤ ويحذف جواب القسم اذا
اي ويحذف جواب القسم اذا اعترض اذا توسط القسم نحو زيد والله قايم او تقدم على القسم
ما يدل عليه نحو زيد علم والله لا نفيض عنه عزاءه وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء
اي عنه بمعنى زلت اذا كان حرفا نحو رميت السهم عن القوس وعلى للاستعلاء اذا كان
حرفا نحو زيد على السطح وقد يكون عن وعلى اسمين اما عن فتجر الجانب نحو كقوله اذا رمين
الرماح درية من عن يمين ويسرة واما على فتجيء الفوق كقولك الشاء عدت من عديه على
فلوذا ان تقتل وعن قبض بهيد او مجمل ومهما الشان مهما يدليل دخول من عليها

والكاف للتشبيه اعلم ان الكاف للتشبيه في اكثر الامر نحو زيد كالاسد وقد يكون زايدة
كقوله تعالى ليس كمثله شيء والاصل على زيادته انه لولا زايدة يلزم نفيه لولا نفي مثل مثله لولا
المماثلة حتى المجانبين وقد يكون اسما كقوله تعالى يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف حتى
الكاف بالا استعمالا عند بامثل وقد يدخل على المضمر كقوله وام اوعال كما او اقربا منذ
ومنذ الى مذ ومنذ لا يبتدا ومنذ والغاية فيها ان الاسم كما ان من لا يبتدا والغاية فيها نحو
نحو ابتدا العهد بسكنى زيد اي ابتدا وعدم الرؤية من سنة والجامع ان لفظ في غاية في الزمان الماضي
بمعنى نحو ما رايته منذ سنة او يوم اي من ابتدا سنة او يوم وقد تعدم احكاما مهانة الظرف
ولا يحتمل ان يكون الجر بالمثال الا في الكتاب بالابتدا والغاية بالمثال لان الشيء الظرفية لان
العرب لا يريد بها الا دخول القطط الا على الزمان اتت فيها الا الظرفية وحاشا وعدا وخلا لاستثناء اي اذا جره
عدا وخلا لاستثناء اي اذا جره الشدة فيها صفة الاستثناء اذا جرت بها ما بعدها ما يكون حرف جر
واذا نصبت ما بعدها يكون احد الامرين عدا مضمر فعدا من عدا بعد واخلا من خلا يخلو وحاشا من
حاشا يحاشي بمعنى جانب واتما قيد هذه الشدة بقوله للاستثناء لانها اذا لم يكن للاستثناء لم
يكن حروف بل كن ليس كما كانت للاستثناء كانت حروف جر الحروف المشبهة
بالفعل اه واتما سميت هذه الحروف حروف المشبهة بالفعل لكونها مشابهة للفعل من

حيث كانها على ثلثة احرف فصاعدا وفتح اواخرا واولوها الاسم وجود معنى الفعل في كل واحد منها
على ما يجئ موسسة ان وان وكان ولكن وليت ولعل وهذا صلة الكلام اي الذي
الحروف صدر الكلام لدلالة كل واحد منها على نوع من انواع الكلام وذكر يقتضي تقدمها لتحصل العلم
في اول الامر بان الكلام من اي نوع من انواع الكلام من ترج او تمن او استدراك او غيرها
سوى ان ومتى بخلافها اي لهذا الوصف صدر الكلام سوى ان فانها بعكس هذه
الاوصاف الا يكون لها صدر الكلام فلا تزيل ما بعدها معمولا لما قبلها وحق المعمول ان
يكون متاخرا فيجب ثابت على اصلها وتخففها اي وتخفف هذه الاوصاف والخاف اي الفاء
وجب تقرير العمل على الوجه الاقبح ظرفا وجرا عن مشابهة الفعل لفظا ومعنى اخرا ما وعدم لزومها
الاسم ويعلم من قوله على الاقبح انه يجوز اعمالها وقد جاء قول النابغة الا ايتها الخ
حماتنا ونقتل فنفقد كما بالوجهين والغرض من الحاق ما بعده للوصف الحمد والتاكيد انما
وافادة معنى ما في الجملة الاسمية والفعلية في الكل وبه خل حج اي وبه خل هذه
الحروف على الافعال حيث اتصل بها التعقيد معنى ما في الجملة الفعلية كما افادت في الجملة
الاسمية فتقول انما قام زيد فان للاستغراق ونزع الخافض في هذه
احوال كل واحد منها على التفصيل والاشارة الى الفرق بين المكسورة وبين

ان المفتوحة فعلى ان لا يغير معنى الجملتين تقول ما ذا قلت ان زيدا قائم اقدمت به فكانت
بتقدير زيد قائم مع زيادة التوكيد والمطابقة وان بتغير معنى الجملة لانها مع الجملة بعدها
في حكم المفرد ومن ثم اي ومن اجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وبقي الجملة على حالها من
زيادة التاكيد وجب اكسر لفظا وحكما في كل موضع يقع الجملة بدونها ومن اجل ان المفتوحة تغير معنى الجملة
وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح لفظا وحكما في كل موضع يكون ما بعدها في محل المفرد وذا كان
كذلك تغير موضع كل واحدة من المكسورة والمفتوحة فقوله وكسرت ابتداء وبعد القول لازم من الفرق
المذكور اي كسرت بناء على الفرق المذكور اذا وقعت ابتداء لانه في موضع الجملة نحو ان زيدا قائم
لان معقول القول لا يكون الا جملة وكسرت ايضا بعد الموصول نحو جاءني الذي ان اباه عالم لان صلة الموصول
لا يكون الا جملة وكذلك اذا دخل على خبرها اللام كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله واذا وقعت
جواب القسم نحو والله ان زيدا لقائم لكونه في موضع الجملة لان جواب القسم لا يكون الا جملة وفتحت ان
كانت مع ما بعدها في تاويل المفرد اي علمي اياها اي اياه لوجوب كون الفاعل مفردا او فتحت ان وقعت
مفعوله نحو علمت ان زيدا عالم اي علمي زيد لوجوب كون المفعول مفردا وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها
مبتدا نحو عندي انك عالم لوجوب كون المبتدا مفردا فكذلك اذا وقعت خبر مبتدا كقولك العجب
ان الضرب واقع عليه زيد لان اصل الجزاء ان يكون مفردا وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها مضافا اليها

نحو علمت من انك عالم واخبر استبشار انك فاضل لوجوب كون المضاف اليه مفردا ولا شكر
بما اذا كان المضاف اليه جملة كقولك حيث انك جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا
فاعتبر الاصل في حيث فتحت بعدها وقالوا لو لا انك مستبدة الى آخره وجوب الفتح بعد لولا
انك منطلق الخ لان ما بعد لولا الابتداء اخره بخبر محذوف ووجوب كون المبتدا مفردا الا ترى
بجب الفتح بعد لولا الشرطية للتحقيق لانه فاعل او مفعول لان لولا اما للتحضيض يجب دخولها على الفعل لفظا
او تقديرا نحو لولا ان زيدا قام ولولا ان زيدا اخر ضربته لعمرو بها ولو انك لانه فاعل مستبدة
الا آجيان ووجوب فتحها بعد لو نحو لو انك قائم لوقوعه موقع المفرد لكونه فاعلا لفعل محذوف
اي لو وقع قيامك فان جاز التقدير اه اي ان كان موضع جاز فيه التقديران
تقدير المفرد وتقدير الجملة فيه جاز الامران الفتح والكسر نحو من كسر مبنى على انه اكرمه وجب الكسر لكونه واقعا ابتداء وان حملت تقديره من كسر مبنى
على انه اكرمه وجب الفتح لوقوعه خبر المبتدا اه وهو موضع المفرد وقوله وكنت اري بدا
كما قيل سيئة اي ازاء عبد القفا واللهازم فان كان المراد اذا هو عبد القفا وجب الكسر
لوقوعه ابتداء وان كان المراد فاذا هو عبد سيئة حاصلة وجب الفتح لوقوعه بعد اذا وهو خبر ما
حاصلة وكذلك جاز العطف اه اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة

والمفتوحة تغيره جاز العطف على محل اسم المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرا قائمان على محل المكسورة
حكما نحو علمت ان زيدا قائم وعمرا معطوف على محل زيد لان المفتوحة مع الاسم والخبر في تاويل
الجملة لكونها في مقام المفعولين وقوله تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله برفع رسوله والجر
العطف على محل اسم المفتوحة بالرفع لتغير معنى الجملة بها ويشترط معنى الفاء اي شرط
في العطف المذكور معنى الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو وتقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائمان
زيدا قائم وعمرو قائم واما قبل فخبر لفظا او تقديرا فلم يجز فلا ان زيدا وعمرو ذاهبان بجر
لاستلزامه كون الشيء الواحد مولا لمتضادين لان ذاهبان خبر حيث انه خبر عمرو معمول لا
خلافا للكوفيين فانهم جوزوا العطف المذكور قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا لان جزان مرفوع عندهم
بما ارتفع به قبل دخول ان فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد وهو ضعيف لان نسبة ان للمسند
والمسند اليه على السوية فلو عمل في احدهما دون الاخر لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال ولا نسلم جواز
مثل ان الزيدين ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن حذف خبر ان للعلم به ولا نسلم
لكونه مبنيا على اشارة باطلان قول المبرد والكسائي فانهما ذهبا الى ان الاسم المذكور اذا
كان مبنيا جاز العطف على محلها قبل مضي الخبر لفظا او حكما نحو انك ورزيدا ذاهبان لاستعمال بعض
العرب ذلك واشارة باطلانه بقوله لان اثر الكون الاسم مبنيا لان المانع المذكور موجود وهو
وعدم استعمال الفصيح ذلك ولكن كذلك اي والكن مثل ان المكسورة في انها لا تغير

معنى الجملة وفى جواز العطف على الاسم بعد مضى الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد لكن بكر اخارج وعمر لان بكر للاستدراك والاستدراك لا يبنى فى صدر الابتدا كما لا يبنى فيه ان كيد واما سائر الظروف فلم يجز العطف على محل اسم لزوال الابتدا وكذلك اى والاجل ان المكسورة لا تغير معنى الابتدا والجملة ولسا يريده تغييره وخلته لام الابتدا مع ان المكسورة ولم يدخل مع غير المكسورة على الخبر نحو ان زيدا القايم او على الاسم اذا فصل بين الاسم وبين المكسورة نحو ان فى الدار لزيدا وعلى ما بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا الطعامك اكل واما اشترط فى دخول اللام على الاسم الفصل بينان وبين الاسم لانه يمتنع دخول لام الابتدا على الاسم اذا لم يفصل نحو ان ازيدا قايم لكرا هتهم اجتماع حرفين متفقين فى المعنى ولهذا لم يدخل هذه اللام على ان

وفى انه اى دخول هذا اللام مع لكن على الخبر او على الاسم اذا فصل او على ما بينهما ضعيف وان كان ينزل مع الابتدا الان وجود اللام يؤذن بالانفصال وبكن يؤذن بالاتصال لكونها للاستدراك وقد جاء مثله فى قوله ولكنى من حبها لعميد واجيب بان اصله ولكننى فخففت حركة النون على النون وحذفت ثم حذفت النون الاولى لكراهة اجتماع النونات ثم ادغمت فى النون

وتخفف المكسورة اه اى وتخفف المكسورة ويلزمها اللام حتما فرقا بين المخففة والمثقلة وبين النافية فى مثل ان زيد قايم بغير لام زيد قايم ويلزمها هذه اللام ايضا عند عملها وان لم يشبه بالنافية اطرادا للباب وقال بعضهم عند العمل لا احتياطا

اللام وتجوز دخولها اى ويجوز دخول ان المكسورة المخففة على الافعال العاملة فى المبتدا والخبر نحو بانى كان وظننت لبطلان عملها حتما وطهول تاكيد الجملة بالابتدايه حتما الذى هو مقتضاها ولهذا اختصت بهذه الافعال كونها تفتح وان تفتك بلام الفرق بينها وبين وان وجدنا اكثرهم لم يستعملوا

نحو قال الخ فانهم عموما وخواصا على الافعال سواء كانت عاملة فى المبتدا والخبر او غير عاملة والشذوذ بالنسبة الى قلة استعمال وبحسب مخالفة القياس وهو خارج عن القياس واستعمال الفصحا عند العبريين فلا اعتبار به وتخفف المفتوحة اه اى تخفف المفتوحة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب فى ضمير الشان المقدر لتحقق مقتضاها وهو افادة معناها فى الجملة الاسمية لان المفتوحة اكثر شبها بالمكسورة وعملت المكسورة مخففة كونها تفتح وان كلا منهما ليس بفعل ولم تعمل فى المفتوحة المخففة فى الظاهر وقدر واعمالها فى ضمير الشان مقدرا لما يخطر الاذهان من ان المخففة وقد مر هذا البحث مرتين

فدخل اه اى فدخل المفتوحة على الجمل مطلقا اسمية كانت او فعلية واطلاقها على المبتدا والخبر وغيرها داخل عليهما لان مقتضاها فى الجملة الاسمية حاصل

وشذ اه اى وشذ اعمال ان المفتوحة المخففة فى غير ضمير الشان المقدر كقوله فلو انك فى يوم الرخاء سالتنى فراقك لم ابخل وانت صديق وليتهما اه اى ويلزم ان تلحق المفتوحة المخففة اذا وصل على الافعال احد امور المذكورة وبيانه على التفصيل ان كان ماضيا منفيا فلا يدخل عليه نحو علمت ان لا يخرج زيد ولا يشكل بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى لان ليس لما كان

جامدا فكان ليس بعيدا عن الفعل لانه منفى حرف النفى مع الفعل لانه بمعنى لم يكن وان كان مثبتا فلا بد من قد لتقريب الماضى من الحال نحو علمت ان قد خرج زيد وان كان الفعل متصرفا مثبتا فلا بد من السين او سوف نحو علمت ان سيكون منكم مرضى وان كان متصرفا منفيا فلا بد من حرف النفى نحو علمت ان لا يخرج زيد الا يوم الجمعة وان ان لا يخرج اليهم قوله وتعقد تعالى الخ ان لم يره احد وعلمت ان لم يخرج زيد جميع ذلك اما لكون كالعوض عن تخفيفها واما لئلا يلتبس ان المصدرية وانما قال مع الفعل لانها اذا كانت مع الاسم كيت الكتاب فى قيته كسيوف الهند قد عهدن ان ثالث كل من يخفف وينقل لم يلزم منها احد هذه الامور لانتاج لالتباسه بان المقدرة ولم يجمع اى التعويض لان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعده وليس مع الفعل اكثر منها وهو الاسم ولم يعوض مع الاسم

كان للتشبيه وتخفف اه اى كان للتشبيه نحو كان زيدا الاسد بغير زيد كالاسد ثم انها تخفف ووقع قد بعدها يدل على الوجه الاضعف لكونها اضعف من ان وجاء وخرجن اللون كان ندبا وخففن

لكن للاستدراك اه اى لكن مخففة للاستدراك وهو بتوسط بين كلامين متغايرين بالنفى والاثبات معنى سواء كان ثم تغاير لفظا او لم يكن فيدرك بها النفى بالايجاب نحو ما جاءنى زيد لكن عمرا جاءنى وما رايت زيدا لكن عمرا حاضرا وبالايجاب بالنفى نحو جاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ وجاءنى زيد لكن عمرا اعاتب وتخفف وتلغى

فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابا المغوار منك قريب فان بعل
جارة بيتها فهو المجير ورة وهو من محل الرفع بانه مبتدا وما بعده خبره ثم كان لو لاك كان
وقال لا يحتاج الى ما عامل لكن بحسبك زيد وبل من احد في الدار وقال ابن الحاجب الجار على
سبيل المكابرة اما بمعنى اذ وضع مجرورا في موضع آخر فانت حكاه على ما كان مجرورا اما بمعنى
ان سيبويه الجر بالمغوار بالباء فيجب ان يحكي بالباء في الاحوال الثلث وهذا التأويل
بعيد ولم يكن الجار بها لغة قيد لكنها لغة عقيلية فلم يمكن من هذا التأويل وجيد ا

الحروف العاطفة اه اعلم ان حروف العاطفة عشرة على الاصح وهي
ما ذكره المشترك الجميع امر واحد وهو ادخال الثاني في الاعراب الاول فالاشتراك
الاول للجميع اعلم ان الاربعة الاول وهي الواو والفاء وثم وحتى تشترك في الجمع بين الاول
والثاني في الحكم الحاصل للاول والثاني والاربعة بقولنا الاربعة الاول للجمع ثم يفترق كل
واحد منها بشيء يختص به فالواو للجمع المطلق من غير اعتبار ترتيب سواء كان فيه ترتيب
او لم يكن نحو جاءني زيد وعمرو فانه لم يعلم منه تحقيقها منهما ولا تقدم احدهما على الآخر والذي
يدل عليه قول فتى وهي الاصهبا انها الدنيا نوت فمنى والقائلون منكرون لبعثت
فالموت بعد الحيوة مع ان قدمه عليها وقد المال بين زيد وعمرو اقتسم زيد عمرو والفاء

للجمع مع الترتيب مع تراخي مهلة عن نحو مررت بزيد فعمرو وكقوله تعالى فجعلنا العاقبة مضغة
فجعلنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم مثل الفاء في كونها للجمع مع الترتيب
الا ان تابع المهلة التراخي يقول مررت بزيد ثم عمرو ومنهم من قال ثم مثل ثم في كونها
للجمع مع الترتيب المهلة لكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة ثم لجيء واو العطف بين الفاء وثم

ومسطورة مجرور من مسطورة اه كتحقيق الغاية الترجمة معنى حتى ولا يحصل العاقل
الا بذكر الاقوى على الاضعف بعد حتى بالنسبة لا ما قبلها كقولك مات الناس حتى الانبياء
والانبياء في الضعف فقدم الحاج حتى حر المشاة ولو قلت بعكس فهو سالم لم يجز

واو واما وام اه اي بهذه الثلثة يشترك في انها لتعليق الحكم بالمعطوف او المعطوف
عليه مبهما لاجل التعيين وام المنقطعة لازمة لهمزة اه اشاره لتحقيق معنى ام
والفرق بينها وبين اوراما فان ام اما منقطعة او متصلة فان كانت منقطعة فلا تستعمل
في الامر والنهي وغيرهما فلا يلزم ان يكون استعمالها مع همزة الاستفهام بينهما احد الامرين
المستويين وهي المستوا الآخر الهمزة بعد ثبوت العلم بحصول احدهما مبهما عنده لاجل
التعيين لطلب التعيين والمراد بقولنا بينهما احد المستويين انه ان كان في ام المنقطعة
معنى الواو فعل او جملة اسمية او فعلية لكن الهمزة وذلك بخلاف اوراما فانه لا يلزم

ان يليها احد المستويين والاخير الهمزة تقول اضربت زيدا ام عمرا وانا لا يكون
السؤال عما بعد ثبوت العلم بحصول احدهما عنده لطلب التعيين ومن
ثم لم يجز ايزيد ام عمرو قاله اي ومن اجل ان ام المنقطعة عليها احد المستويين
يليها المستوي الآخر الهمزة لم يجز ان يقال اريد زيد ام عمرو الا على الشذوذ ولان يليها
احدهما الاسم ويليه الاخر الفعل اعلم انه وجدت نسخة قريب على الصحة وعليها خط
كان فيها على الاصح بعد قوله والا خير وكان فيها بين قوسين من ثم لم يجز وهو ضعيف وهو موجود
من الاول لكن يشرح الملخص كما وافق ما ذكرناه اولا ومن ثم لم يكن جوابا له

اي ومن اجل ان الطلب مع ام لاحد الامرين الذين علم ثبوت احدهما من غير تعيين
لطلب التعيين كان الجواب لاحدهما بالتعيين لا بهما او بنعم لانه لا تعيين المسئول عنه منتفيا
اذا قيل ازيد عندك ام عمرو وكان الجواب زيد او عمرو بخلاف اوراما فان السؤال
معها سؤال عن احدهما لا على التعيين فجوابه لا او نعم فان اجيب بالتعيين كان الجواب
زايدة على المسئول عنه والمنقطعة اه اشارة الى معنى ام منقطعة والفرق
بينها وبين اوراما ان معناها معنى بل مع الهمزة وهي لاستفهام الانكاري المجرد الاستفهام
اما الجرد فقولك للشيخ رأيته انه لابل قطعا واز حصل الشك به ارتشاء ثمت ام شاء

قاصدا الا خبر عن الاخبار الاول والاستيناف سؤال فكانك قلت بل اهو شاء
واما الاستفهام كقولك اعندك زيد ام عمرو وسالت اولا عن حصول احدهما ثم
اضربت عن ذلك السؤال واخذت السؤال عن حصول عمرو وجوابه لا او نعم واذا
عرفت معناها عرفت الفرق بينها وبين اوراما واما قبل المعطوف عليه
الثالثة الا الفرق بين اوراما وهو ان اما العاطفة يلزم ان يكون قبل المعطوف
عليه بها اما اجري لتعلم في اول الامر كون الكلام مبنيا على الشك نحو جاءني اما زيد
واما عمرو ولم يلزم ذلك في اوبل جاز الامران الاتيان بها وتركه والاول
ولكن لاحدهما اه اي بهذه الثلثة يشترك في اثبات الحكم لاحد الامرين معينا فالفرق
ما وجب للاول عن الثاني نحو قولك جاءني زيد بل عمرو واز اوقع الاخبار عن زيد
غلطا وتقول جاءني زيد بل عمرو وهو يحتمل امرين احدهما ان يكون معناه بل
جاء عمرو ولم اخبر عن مجيء زيد الا ان اثبات مجيء عمرو وثانيهما ان يكون معناه
بل ما جاء زيد عمرو ولم اخبر لسبب من السبب بعدم المجيء ولكن لا تستدرك
لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه منفيا واثباتا تفصيل وهو ان قولك انها
اما ان يعطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة فان كان الاول كان قبلها النفي

لا تعتد بما بعد زيد ولا عمرو بل للاضراب
عن الاول منفيا كان او موجبا

ليتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه بقولك يا جاني زيد لكن غيرك اي لكن جاني غيرك وان كان الذي في الدار ان يكون عمرا وبعدها النفي كزنه ما قولك ما قام زيد لكن عمرو قام زيد لكن لم يقم عمرو حروف التنبيه الخ واما سميت حروف التنبيه لتنبيه المخاطب بها وانما جيء بها في الكلام لملاحظة الغرض الذي يقتضي ان يكون عاطلا ولهذا احتقت بها ايا الكلام واعلم ان الآن انما تختص ان بالمركبات كقولك الآن انهم لهم المسفسرون وكقولك اما والله لزيد لمنطلق والذي ذات واحدي والذي ذات واحدي والذي ذات واحدي لانهم جعلوا الاثنانية فقط كخذ هذا وذاك وتدخل على المركبات كقولك ان تاعدر تلم تكن تعلمت فان مثلها هذه تاتي البلد حروف النداء اعلم ان حروف النداء خمسة وهي آ واي وآي والهمزة وهي لتنبيه المدعو وانما جعل لهذه الحروف بابا على حدة دون سائر ابواب الكلام لاختصاص هذه الحروف بامر سوى التنبيه يخصوصيتها شيء زايد عارض التنبيه وهو القرب للمدعو ويا اعمها اي يا عم هذه الحروف لانها تستعمل للقريب والبعيد المتوسط وفي غيره ترتيب وهو ان يا وايا للنداء البعيد وآي للهمزة للقريب كذا الهمزة للمتوسط وايا للقريب

حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان واما سميت هذا الحروف حروف التصديق هي الايجاب لانها مصدقة لما سبقها فنعم مصدقة ومقررة لما سبقها من الكلام مثبتا كان او منفيا كان او خبرا نحو قولك لمن قام زيد او ما قام زيد او لم يقم زيد نعم مصدقا لما قبلها استفهاما كان او خبرا هذا هو الاصل في نعم وبلى وايا ما ترى انك لو قلت لك اليس لك عندي كذا مالا فقلت نعم لاقررت بذلك المال وبلى لنفي النفي فقط كقولك بلى قد كان كذا وكذا ولا يقع الا بعد النفي ولو كان النفي في معنى الاستفهام نحو قولك ألم تكن تعلمت فان بلى تقع بعده لان معناه قد كنت تعلمت واي لاثبات ما بعد الاستفهام وغيره مما لا يفهم نحو قولك قام زيد اي ذاك واجل وجير وان الى آخره هذه الثلثة تصديق للخبر كقولك في جواب من يقول قام زيد اجل او جير وكقول ابن الزبعرى قال اجل انا قلته حملتني اليك ان وصلتها والمراد بالخبر في قوله تصديق للخبر هو المتكلم لا الذي اخبر بالخبر الا لم يقع تصديقا للدعاء حروف الزيادة ان وما هاه وانما سميت هذه الحروف حروف الزيادة لانها قد تقع زايدة للالتها ابدا اذ الغرض من زيادة هذه الحروف التاكيد او الفصل او غيرهما والفرض غير ما شرع في بيان مواضع زيادتها فقال فان مع ما النافية لتاكيد النفي كقولك ما ان طيب هاهنا ولكن منايانا ودولة آخرين وقولك زيادة ان المكسورة بعد ما المصدرية نحو جئت بعد ان جلس القاضي اي بعد جلوسه وبعد ما نحو ما ان رايت مثله قط وقلت زيادتها بعد الكاف كقولك كان طبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير خبر طبية وما مع اذا ومتى اه اي يزاد بعد ما اذا شرطا نحو اذا ما تكرمني اكرمك وبعد متى شرطا نحو متى ما تكرمني اكرمك بعد اين شرطا نحو اينما تكن اكن وبعد اي شرطا كقوله ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبعد ان

القاضي بتغليب الفوق على الفهم وبلى الخ اي بل مختصة بالجواب بعد النفي استفهاما كان ذلك النفي او خبرا القول في جواب من يقول زيد لم يقم زيد لم يقم زيد ومنه قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقولنا في جواب الهم لكان لان نفي المقرر ما قبلها نفيا كان او ايجابا لا ان يحمل على الفرق واي لاثبات الخ اي لاثبات ما بعد الاستفهام وغيره مما لا يفهم نحو قولك اقام زيد اي ذاك واجل وجير وان الى آخره هذه الثلثة تصديق للخبر كقولك في جواب من يقول قام زيد اجل او جير وكقول ابن الزبعرى قال اجل انا قلته حملتني اليك ان وصلتها والمراد بالخبر في قوله تصديق للخبر هو المتكلم لا الذي اخبر بالخبر الا لم يقع تصديقا للدعاء حروف الزيادة ان وما هاه وانما سميت هذه الحروف حروف الزيادة لانها قد تقع زايدة للالتها ابدا اذ الغرض من زيادة هذه الحروف التاكيد او الفصل او غيرهما والفرض غير ما شرع في بيان مواضع زيادتها فقال فان مع ما النافية لتاكيد النفي كقولك ما ان طيب هاهنا ولكن منايانا ودولة آخرين وقولك زيادة ان المكسورة بعد ما المصدرية نحو جئت بعد ان جلس القاضي اي بعد جلوسه وبعد ما نحو ما ان رايت مثله قط وقلت زيادتها بعد الكاف كقولك كان طبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير خبر طبية وما مع اذا ومتى اه اي يزاد بعد ما اذا شرطا نحو اذا ما تكرمني اكرمك وبعد متى شرطا نحو متى ما تكرمني اكرمك بعد اين شرطا نحو اينما تكن اكن وبعد اي شرطا كقوله ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبعد ان

شرطا فاعلم مبنيون بك وبينني ان يعلم ان ما اذا زيدت بعد ان اذا دخلت نون التاكيد على فعلها في الاكثر لانها لتاكيد حرف الشرط كان تاكيد الفعل الذي هو لازم لتاكيد حرف الشرط قيد في جميع ما ذكر من نحو اذا الى ان ويزاد ايضا بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة من الله وما حطيئاتهم واما قال بعض حروف لانها لا ترادف مع كل حروف حروف الجر وقلت زيادة تاسيس المضاف والمضاف اليه لخصوصيت من غيره مجرم اي من غير جرم ولا مع الواو اه اي ازيد لا بعد الواو الواحد بعد النفي تاكيدا لنحو ما جاءني زيد ولا عمرو ويزاد ايضا بعد ان المصدرية كقوله نخاف ان تقولا اثما لولا للتلا يعلم اهل الكتاب ه منعك الا تسجد وقلت آه اي وقلت زيادة لا قبل القسم كقوله لا اقسم وشذت مع المضاف اي وشذت زيادة لا بين المضاف والمضاف اليه كقوله يسير لا حور سرى وما شعر اي يسير حور الحور جمع حيرى من حار اذا بهت ومن والباء والام اي ويزاد من والباء وقد تقدم ذكرها في باب حروف الجر على التفصيل فلا اعيدها والقايس ان يقول ان الكاف قد يزاد وقد مر ايضا ذكرها او عدم ذكر من والباء والله اعلم ويمكن ان يجاب عنه بانا انما اختص الباء واللام ومن بالذكر لانهن دون الكاف

لكثرة زيادتها وندرة زيادة الكاف حرف الغيبة اي وانما سميت بذلك لانها تفيد غيبة المتكلم كقولك في قولنا اعتصر فوما اي من قومه مروا كقولك وما زينا ان يابراهيم وهي مختصة بما في معنى القول اي ان يكون عبارة عن كلام فيه معنى القول نحو كتبت اليه ان قم فقلت قلت له ان قم فلم يجز لعدم جواز وقوعه بعد تغيير النفس القول فاي العلم استعملا من ان يجوز ان يغير بهما ما ليس في معنى القول وهو هنا معترض وجه حرج ولا يغير بان الآتية في معنى القول غير القريح حروف المصدرية وانما سميت هذه الحروف مصدرية لانها تجعل ما بعدها في حكم المصدر والاولان اعني ان والمخففة منها يختصان بالجملة الفعلية فيزاد خلافا للبتة الفعلية ويجعلانها في حكم المفرد الذي هو المصدر نحو اعجبني ان صفعك اي صفعك وقد يقع في كلام جواب لو نحو لو ان لنا كرة الا ان نقول والثالث ان المفتوحة مختصة بالجملة الاسمية لما عرفت انها تدخل على المبتدا والخبر فتفيدهما وتجعلهما في حكم تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قايم اي قيامك او في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تقدر قد قاما كون مخففا من الثقيلة ان زيدا اي كونه زيد

حروف التحضيض هلا الخ اعلم ان هذه الحروف يدل على الطلب على الترك اذا دخلت على الماضي نحو هلا قرأت وعلى الحث والطلب على الفعل اذا دخلت على المضارع نحو قوله تعالى لو ما تأتينا بالملائكة

لها صدر الكلام ولهذه الحروف صدر الكلام لكونها دالة على نوع من انواع الكلام فوجب تقديمها لامره وبما يدخلان على الجملتين الاسميتين نحو ان زيدا قائم وهل زيد قائم والفعليتين نحو ان قام زيد وهل قام زيد الا اذا كان الجزء الجملة الاسمية مفعلا جاز التعلق الحرة ولم يجز الاستعمال هل الا في الشذوذ فلا يقال هل زيدا قائم لان اصل هل بمعنى قد كقوله تعالى هل اتى على الانسان فكما لا يقال قد زيدا خرج لا يقال هل زيدا خرج فان قيل حاذكر تم ان لا يقال هل زيدا خارج لامتناع ان لا يقال قد زيدا خارج قلنا جاز حملا لها على اختها وهو ان زيدا خارج واما لا يحمل على اختها في هل زيد خرج لان هذه الجملة اغرب بسبب هل فاعتبار ما في نفسها اولى من حملها على اختها

والهمزة اعم تصرفا ان الهمزة اكثر تصرفا في الاستعمال من فعل تقول ارايتك فعلت دون هل وتقول ايقنت القرب زيد وهو الكوفي منكرا للضرب في موضع صيغة الخبر دون هل وتقول ايقنت ان زيدا عندك ام عمرو دون هل اي ويختص ام المتصلة بالهمزة دون هل ويدخل الهمزة على حروف العطف كقوله تعالى افكلما جاءكم رسول بما لا تهوى انفسكم استكبرتم وان كان ولم يدخل عليها هل كل ذلك لكون الهمزة اصلا في الاستفهام دون هل ولانها اصدر من هل فتقول اقام زيد ام عمرو دون هل ظرف لتقول اتقول ان زيدا ضربته وقيد

اي للهمزة وهل صدر الكلام لكونها نوعا من انواع الكلام فوجب تقديمها لامره وبما يدخلان على الجملتين الاسميتين نحو ان زيد قائم وهل زيد قائم والفعليتين نحو ان قام زيد وهل قام زيد الا اذا كان الجزء الجملة الاسمية مفعلا جاز التعلق الحرة ولم يجز الاستعمال هل الا في الشذوذ فلا يقال هل زيدا قائم لان اصل هل بمعنى قد كقوله تعالى هل اتى على الانسان فكما لا يقال قد زيدا خرج لا يقال هل زيدا خرج فان قيل حاذكر تم ان لا يقال هل زيدا خارج لامتناع ان لا يقال قد زيدا خارج قلنا جاز حملا لها على اختها وهو ان زيدا خارج واما لا يحمل على اختها في هل زيد خرج لان هذه الجملة اغرب بسبب هل فاعتبار ما في نفسها اولى من حملها على اختها

والهمزة اعم تصرفا ان الهمزة اكثر تصرفا في الاستعمال من فعل تقول ارايتك فعلت دون هل وتقول ايقنت القرب زيد وهو الكوفي منكرا للضرب في موضع صيغة الخبر دون هل وتقول ايقنت ان زيدا عندك ام عمرو دون هل اي ويختص ام المتصلة بالهمزة دون هل ويدخل الهمزة على حروف العطف كقوله تعالى افكلما جاءكم رسول بما لا تهوى انفسكم استكبرتم وان كان ولم يدخل عليها هل كل ذلك لكون الهمزة اصلا في الاستفهام دون هل ولانها اصدر من هل فتقول اقام زيد ام عمرو دون هل ظرف لتقول اتقول ان زيدا ضربته وقيد

في الكل حروف الشرط ان ولو واذا اعلم ان هذه الثلثة حروف الشرط ولها صدر الكلام لانها النوع من انواع الكلام فان لا يستقبل وان دخل الماضي اي فان يجعل الفعل الذي يدخل عليه بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل في نفسه ماضيا نحو ان ضربت او مضارعا نحو ان تضرب اضرب ولو عكسه لم يسغ الا في الشعر ان دخل المضارع ان يجعل الفعل بمعنى الماضي نحو ان اضرب ضربت او الماضي نحو ان ضربت اضرب وقد يجيء بعض ان كقوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم وقد يكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى وذوا لو تكفرون وكقوله تعالى وودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله تعالى لو ان الجرم لو يفيد ولا يجوز ان يكون ههنا لامتناع لانه جواب لها

ويلزمان الفعل لفظا اي وان ولو يلزم وضعهما الفعل لفظا نحو ان ضربت ضربت ولو ضربت ضربت او تقديرا كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك ولو تملكون انتم فحذف واتم فوقع بانها فاعلان لفعلين مضمر ومفسر لغيرهما الظاهر وليس بفاعلين لافعال بعدهما وجوبا ذلك لانك لا تقول ان تمك اضرب بزيد على قول من يجيز ذلك ولو يجيز ان يعلم ان مفسر المحذوف مجزوم ان كان مضارعا نحو ان زيد يقم ليطابق المحذوف

ان الاسماء المتصدرة مغيرة ان للكوف افعالها في حال الاخبار لكونها فروعا ان فلا يتصرف فيها مثل اقدر فنعم يجوز فيها عند الفزارة كقوله ومن يك لم يشب رأسه من لخ ومنه بيت ويهوى ومن لا يزوه يسيء ومن يشتم فليس بمشتوم ومن اصل انها يلزمان الفعل لفظا او تقديرا قيل لو انك تقبح ان لانه فصل فاصل بخلاف ما جاز اذا حذفوا الفعل فسترد ولم يفعل ولم يفسره وههنا التزموا انها تكون جزاء فعلا ليكون كالعوض من الفعل المفسر فقالوا لو انك انطلقت ولم تقولوا لو انك منطلق وهو اذا امكن تقدير الفعل اما اذا تعذر ذلك بان يكون الجزء جملة اسمية جاز نحو انا ان نحج الخلفاء

لتعذر الاتيان بالفعل واذا تقدم القسم في اول الكلام اه ازم ان يدخل حرف الشرط في الجواب لكونه جوابا للقسم لتقدم طلب ان لا يعمل في الشرط فوجب ان يكون مضيا بلا تخالف وكان الجواب للقسم لفظا او معنى لكونه اهم لتقدمه على الشرط والشرط مغنى لكونه مشروطا ومعلقا بالشرط ولم يتعرض للمعنى لكونه مشروطا ومعلقا بالشرط ولم يتعرض للمعنى لكونه معلوما والشك في اللفظ

وان توسط اه اي وان توسط القسم بتقدم الشرط عليه او يتقدم غير الشرط عليه جاز ان يجعل الجواب جوابا للمتقدم لفظا وازم حرف الشرط الماضي وجاز ان يجعل الجواب جوابا بالشرط ولم يلزم حرف الشرط لفظا

ويعتبر القسم متى اما اعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان اتيتنى او ان لم
تاتنى والله لاكرمنك فلتوفر مقتضى كل واحد من الشرط والقسم بان يكون الجواب
للقسم والقسم مع ما بعده جواب الشرط وح يلزم دخول الفاء على القسم واما
اعتباره مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان اتيتنى او لم تاتنى لاكرمنك
فيجعل القسم وجوابه وهو لاكرمنك سادا مسد جواب الشرط وجعل المجموع خبر المبتدا
فرجع لما وقع القسم اول الكلام متقدما على الشرط واما الغاؤه مع تقدم الشرط
عليه نحو ان تاتنى والله اكرمك فلكثرة العناية بالشرط لتقدمه فالشرط مع الجزاء مستغنى
جواب القسم واما الغاؤه مع تقدم غير الشرط نحو انا والله ان تاتنى اكرمك فيجعل الشرط
والجزاء سادا مسد جواب القسم ويقدر القسم كالملفوظ اى ويقدر القسم
قبل الشرط اول كتقدم القسم قبل الشرط فى كون الجواب جوابا للقسم لفظا و
لزوم الشرط الماضى كقوله تعالى لان اخرجوا لا يخرجون معهم وكقوله تع وان اطعتموهم
انكم لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط فيهما لوجب جزم لا يخرجون ودخول
الفاء على انكم لمشركون واما للتفصيل اى اما وضعت لتفصيل المجمل
زيد فعالم واما عمرو فجاهل لكنهم لم يعتبروا اكثر اما كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ

فيتبعون ما تشابه منه ولم يذكر بعده واما اخرى لكونه معلوما من الاول ويدل على
كونه للشرط لزوم الفاء فى جوابه والقصد بان الاول مستلزم للثانى والتزم حذف
فعلها اى والتزم حذف الفعل الداخل عليه اما لان المقصود هو الاسم الواقع بعدها
دون الفعل ولما حذف الفعل جعل الجزاء الذى هو فى حيز جوابها بينها وبين فائها
عوضا عن الفعل المحذوف وهو الاسم الواقع بعدها كراهة ان يلى الفاء اما كراهة
ان يلاقى الجزاء آلة الشرط الا ترى ان معنى قولك اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد
جزء جوابها والمراد من قوله مطلقا ان الاسم الواقع بعدها جزء مما فى حيز جوابها سواء
كان مرفوعا او منصوبا وسواء كان بعد فاء الجزاء ما يمنع التقديم او لم يكن وقال بعضهم
ان الاسم بعد اما ليس جزءا مما فى حيز الفاء لامتناع عمل ما فى حيز فاء الجزاء فيما قبله
بل هو معمول لفعل محذوف مطلقا اى سواء كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم او لم
يكن وسواء كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق او منصوبا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق اى
مهما ذكر زيد فى يوم الانطلاق فهو منطلق فى الاول ومهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق
فى الثانى وهو ضعيف والا لجاز النصب فى الاول بتقدير تذكر والرفع فى الثانى بتقدير
حصل او ذكر لكنه لم يجز بالاتفاق وقال بعضهم ان كان الاسم الواقع بعد اما جائز

التقديم على جوابها اى لم يكن ما بعد الفاء مما يمنع التقديم فهو من الاول اعنى انه جزء مما فى حيز جوابها
فهو اما مبتدا نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما فى حيز جوابها نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فانه جاز
ان يكون ظرفا لمنطلق متقدما على الفاء وان لم يكن جائز التقديم على جوابها ان كان ما بعد الفاء ما يمنع
التقديم فهو من الثانى يعنى انه ليس جزءا مما فى حيز جوابها بل هو للفعل محذوف نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق
لامتناع عمل ما بعد ان فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام والحق ان الباب كله واحد فانه كما لا يجوز ان
يعمل ما بعد ان فيما قبلها كذلك لا يجوز ان يعمل ما بعد الفاء الجزاء فيما قبلها وان جاز ذكر ما هو المقصود
متقدما على فاء الجزاء للغرض المذكور ايضا فى ان لذلك الغرض وفيه نظر لوجود المانعين فى احد الصورتين
ووجود مانع فى صورة الاخرى وجوابه انهما لا يمنعان عن عمل ما بعدهما فيما قبلهما للغرض وفيه نظر
والا لجاز اما زيدا فانه منطلق بتقدير يذكر واما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير يحصل او يذكر
لكنه لا يجوز بالاتفاق حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا اى حرف الردع كلا
لانه وضع للردع والتنبيه على الحق وانما يستعمل اذا سمع محالا او تقول على الانسان مثلا اذا
قيل فلان يشتمك فتقول كلا اى ارتدع عن هذا وتنبه وقد جاء كلا بمعنى حقا وهو حرف عند اكثر النحاة لكونها
لتحقيق الجملة كان وقيل ان كلا فى قوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا واسم عند بعضهم لكنه مبنى لموافقته
لفظا لكلا التى تاء التانيث الساكنة تلحق الماضى اى انما تلحق تاء التانيث الساكنة

مبحث التنوين

الفعل الماضى لتدل على تانيث الفاعل اى ليعلم ان مسنده اليه فاعل مؤنث نحو قامت
هند وانما قيد التاء بالساكنة احترازا عن المتحركة نحو قائمة فانها تلحق الاسم والمراد بالساكنة
هو الساكن بالذات ليلا يشكل بمثل قامت فانها ساكنة بالذات ومتحركة بالعرض وهو التقاء
الساكنين وانما قال الماضى لان هذه التاء لا تلحق غيره من الافعال فان كان الفاعل
ظاهرا حقيقيا تجب الحاق التاء وعدم نحو طلعت الشمس وطلع الشمس واعلم ان
قوله فان كان ظاهرا غير حقيقى تجيز مكرر لانه ذكره من قبل والحاق علامة التثنية
اى واما الحاق علامة التثنية وعلامتى الجمع اى المذكر والمؤنث عند اسناد الفعل الى
الظاهر فضعيف لعدم احتياجها اليها لان هذه العلامات بخلاف الحاق علامة تانيث الفعل
عند اسناده الى مؤنث غير حقيقى لا يقال قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن النساء
وعلى تقدير الحاقها نحو اكلونى البراغيث تلبيت بقطار لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة
بل علامات لحقت بالفعل لتدل على احوال الفاعل كتاء التانيث والفرق بين علامة
التانيث وعلامة التثنية والجمع انه يعلم التثنية والجمع من لفظ المثنى والمجموع قطعا
وقد لا يعلم التانيث من لفظ المؤنث التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر
اى فهو نون ساكنة احترازا عن المتحركة والمراد بالساكنة هو الساكنة لجنب الذات لئلا

يشكل بالتنوين المتحرك للالتقاء وانت اذا كنت تحب الوقف وقفت بالتبع حركة
الآخر احترازا عن نون ساكنة في غير الآخر فانها لا تستحق تنوينا وقولنا لتأكيد
الفعل احترازا عن نون التأكيد نحو اضربن وهو خمسة انواع احدها تنوين التمكن
وهو تنوين يلحق الاسم ليدل على ازلة مكانه في الاسمية نحو زيد ورجل وانما
تنوين التنكير وهو تنوين يدل على كون الاسم الداخل هو عليه نكرة وهو الذي
يسمى المعرفة والنكرة نحو سيبويه وكسيبويه والثالث تنوين العوض وهو الذي
يلحق الاسم عوضا اما عن الياء او اعلالا نحو جوار وآه عن المضاف اليه نحو
يومئذ اي يوم اذ كان كذا فلما حذفت المضاف اليه وهو كان كذا عوض التنوين
عن المضاف اليه والرابع تنوين المقابل وهو الذي يقابل نون جمع مذكر
ان لم ولا يوجد الا في جمع المؤنثات ان لم تحذ مسلمات فان التنوين فيها
بمنزلة النون التي في مسلمين وانما قلنا ذلك لانه لا يمكن ان يكون احد من
هذه التنوينات اما بيان انه ليس بتنوين التمكن والتنكير فلوجوده في علما غير
منصرف واما بيان انه ليس بتنوين التمكن فلوجوده في غير اواخر الابيات كالمكن
تنوين الترنم وهو الذي يحق اواخر الابيات والانصاف المقرون بتحسين الانشاد

بابناء ملك اوكما ويحذف من العلم آه اي ويحذف التنوين من العلم
الموصوف بين المضاف الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو شدة القال الموصوف
بين المضاف الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو شدة القال الموصوف بالقيد
وقد مر البحث عنه ويعلم منه انه لو كان صفة غير العلم او كان مضافا الى غير العلم
جاءني ابن قائم وجاءني زيد ابن اخي ثم يحذف التنوين في اللفظ ويعلم من قوله
موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الصفة نحو زيد بن عمرو لعدم شدة الامتزاج
واعلم ان وجود التنوين في الموصوف بالابن في اللفظ وخمرة في الخط مثلا فان
فاذا سقط التنوين لفظا سقط الفتحة خطا واذا اثبت التنوين لفظا اثبت
الفتحة خطا كانهم قصدوا الى تخفيفها خطا كما قصدوا الى تخفيفها لفظا ولهذا لم
يحذفوا الواو في المنع وان وقع صفة لعلم مضاف الى علم آخر لانه لم يكثر كثرة المضاف
اعلم ان حكم الابن في جميع ما ذكرناه نون التأكيد حقيقة

ساكنة ومشددة مفتوحة اي نون التأكيد نوعان احدهما حقيقة ساكنة
والثانية ثقيلة مفتوحة مع غير الف واعلم ان الثقيلة ابلغ في التأكيد من الخفيفة
وفي الخفيفة ساكنة على الاصل لكونها منبئة وفي المشددة متحركة لالتقاء الساكنين

وجيء بها مفتوحة نحو اضربن الفتح واما قيد كونها ثقيلة مفتوحة بقولنا مع غير الف لانها لو كانت
مع الالف لكانت مكسورة وهي في التثنية والجمع المؤنث نحو اضربان اضربن لكونها
مشبه بنون التثنية فيهما تقول اضربن اضربان اضربن اضربن اضربان اضربنان
ويخلص بالفعل المستقبل اي يخلص نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة بالفعل المستقبل
الذي فيه معنى الطلب نحو الامر والنهي والقسم والاستفهام والعرض والتمني وغير ذلك نحو
اضربن ولا تقربن والله لاقربن وهل يقربن ولا يقربن وليكتبن يقربن واما اختص هذا
التنوين بما فيه معنى الطلب لانه لو اكد ما لا يكون مطلوبا ويعلم من قوله بالفعل المستقبل
انه لا يدخل الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما فيه طلب والمطلوب لا يكون الا في المستقبل
وقلت في التعريف اي وقلت زيادة النون التأكيدية في آخر الفعل فلا يدخل ازيد يا تون
الا قليلا فشذوذ عن معنى الطلب واما جاز قليلا تشبيها له بلنهين ولزمت في
مثله القسم اي ولزمت نون التأكيد في جواب القسم المثبت لان القسم موضوع للتأكيد
ويعلم من قوله لزمت في جواب القسم المثبت لان القسم موضوع موضوع التأكيد ويعلم
من قوله لزمت في مثبت القسم انها لا يلزم في غيره وكثرة في مثل افعلن
اي وكثرت زيادة نون التأكيد في مثل اما تفعلن اي وكثرت زيادة نون

التأكيد على الفعل اذا زيدت ما على حرف الشرط لانه لما اكد احرف الشرط
بما اكد الفعل المضمن بالنون ليشابه نحو المعقود بلا ذات وهو الفعل عن تأثير المعقود
بلا ذات وهو ان وما قبلها مع ضمير المذكرين اي وما قبل نون التأكيد مضموما
مع ضمير المذكرين وهو الف جمع المذكر السالم ليدل على الواو المحذوف لالتقاء الساكنين
نحو اضربن وما مع الخاطبة مكسورة اي وما قبل هذه النون مكسورة في المخاطبة ليدل
الكسرة على الياء المحذوف لالتقاء الساكنين فيقول انت اضربن وهل يضربن الفرس
وفيما عداه مفتوح وما قبل التأكيد فيما عداه ضمير المذكرين والمخاطبة مفتوح
طلب الحقيقة وهو في الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا وفي المؤنث الغائبة نحو اضربن
وهل يضربن يا زيد وهل يضربن وهند هل يضربن ولا يريد بقوله فيما عداه التثنية والجمع
وان ما ذكرناه لفظ لانه يتكرر بعده احكامها وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربا
اضربان اضربن وتقول في المثنى اضربان في جمع المؤنث زيادة الف بعد نون الجمع وقبل نون
التأكيد ليشابه الجمع بتلك نونات متواليه ولا تدخلها الخفيفة فلا آه اي ولا
يدخل نون التأكيد الخفيفة المثنى وجمع المؤنث فلا يقال اضربان اضربنان لانه يستلزم
اما تحريك النون واما حذفها لالتقاء الساكنين على غير حده وهما متعذران فلذلك

ليونس فانه اجازة وجوز التقاء الساكنين على غير حده وهو التقاء الساكنين اللذين
لايكون اولهما حرف مد وثانيهما حرف مدغم في آخره التقاء الساكنين اللذين يمكن
كذلك ليسير التقاء الساكنين على حده نحو تموت والتوب ويجوز تخالا والا لف ليس بحرا
اخرين واخرين وانما جوز التقاء الساكنين على حده ولم يجوزه على غير حده
لان الساكن الثاني لما كان مدغما في مثله فكان متحركا وان وجد حرف المد كرواة
وهما في غير هما مع الضمير البارز كالمستعلى الى اي ونون التاكيد الخفيفة
والمشددة مع المثنى وجمع المؤنث لا يخلوا من ان يكون ما قبل الضمير البارز
ولا يكون مع ضمير بارز اكلاه كالكلمة المنفصلة تقول في اخرين اخرين بحذف الواو
كما تقول مع الكلمة المنفصل اخرون القوم وتقول في اخريا اخرين بحذف الياء
كما تقول اخريا القوم بحذف الياء وان لم يكونا مع ضمير بارز كانا كالمنفصل في اخرين
اخريا وانما قال في غير هما لانه ذلك كيفية بحذف النون التاكيد بالتثنية في جمع المؤنث
وليس المراد بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة تكون ظاهر بل المراد اتصال
نون الافعال المتصلة ومن اسقم قبيل بل ترين الى قوله اعزن اي ومن
اجل ان النون مع الضمير البارز في غير المثنى وجمع المؤنث كالكلمة المنفصلة مع

غير ضمير البارز كالمتصلة تقول في ترين ترين بكسر الياء لانه لما حذف النون لالتقاء
الساكنين الياء ونون التاكيد فكسرت الياء كما كسرت اذا اتصلت بالكلمة المتصلة نحو
ترى الناس وتقول في ترون ترون بضم الواو كما تقول في الكلمة المتصلة نحو ترتضون
لانها نون الفعل وتقول في ترى عن هل ترين وعرون بفتح الياء والواو كالمتصل لانه
لما اتصل به النون التاكيد وجب رد المحذوف فبدء منه عند فتح ووجب فتح الياء والواو
كما يجب فتح آخر الكلمة المتصلة بالكلمة الاخرى وتقول في اغزوا امر الجمع المذكر المخاطب
اغزن بحذف الواو وضم الزاء وفي اغزي امر المخاطبة اغزن بحذف الياء وكسر الزاء وانما حذفت
لان الاولان لكون النون مع الضمير البارز اعني الياء الذي ظهر الواو وجمع المذكر المخاطب
المخاطبين مثالان المتوسطان لكون النون مع غير الضمير البارز والمثالان الاخيران
لكون النون مع البارز وهما الواو والياء مرجع الذكر المخاطبين والياء الامر المخاطبة
والمخففة بحذف لسكنين آه الى الآخر اي نون التاكيد المخففة يحذف لاحد الامرين
وهما التقاء الساكنين كقوله تعالى ان تركع بوة واد هي قوله اعذا الا تشر
والذي يدل على ان تقديره كذلك ان لولاه لقيل لا تبين لان يكون مجزوما وانما
الوقف اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا قياسا على التنوين وح يجب ثبوت نون التاكيد

لعدم موجب حذفه وهو نون التاكيد في اخرين واخرين واخربوا بر واو الواو واخريا
بر الياء وتقول في هل ترين يا مرة وهل تخشون يا قوم هل ترين وهل تخشون يا قوم
هل ترين وهل تخشون بمادة النون الاول لما ذكرنا وهو اشتقاق موجب البناء بخلاف
التنوين فان حذفه في الوقف لا يوجب رد المحذوف عند الفقهي تقول في جاءني قاض
ووجه الفرق ان التنوين لازم للاسم المنصرف المجرد عن اللام والاضافة ونون التاكيد ليس
بلازم للفعل فجاز ان تقدير النون المحذوف للوقف كالمعدوم من الاصل فجزمه حذف
لوجوده ولم يجز اي تقدير التنوين المحذوف للوقف كذلك فلم يرد حذفه لكونه
في حكم الملفوظ والمفتوح ما قبلها مفتوحا لقلب الفه عند الوقف تقول
في اخرين يا رجل اخرب قياسا على الوقف في الاسم وليكون علامة التاكيد قائمة
بوجه مع كون الفتحة مناسبة للالف فانها تقلب الفا اذا كان مكسورا او واوا اذا
كان مضموما قياسا على الوقف في الاسم لانه لم يعلم بقاء علامة التاكيد فانك اذا قلت
في يزيدن اخرين اخربوا في الوقف لم يعلم ازيزيل عن النون المحذوف والله اعلم

بالصواب قد فرغ عن تحريره
الكاتب في خامس شهر ربيع الاول
شهور سنة ١٠٦٢ يوم الجمعة من هجرة
النبوية على صاحبها
تمام كردم العبد الاقل شمس الدين
محمد الدمشقي غفرت له ولوالديه

۲۱۸

کتابخانه، موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
۱۶۱۹
شماره ثبت تاسیس ۱۳۴۲